

كتب فورية

# أهداف المرحلة القادمة

من بيانات السيد / زكريا محيي الدين  
رئيس الوزراء







كتب قومية

أهداف

المرحلة القادمة

من بيانات السيد / زكريا محيي الدين  
رئيس الوزراء



# سياسة الحكومة

بيان السيد / زكريا محيي الدين  
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

## عن سياسة الحكومة

القاهرة : ٧ جمادى الآخرة ١٣٨٥  
٢ أكتوبر ١٩٦٥



## أيها الاخوة المواطنون :

بمعون الله ومشيبته ، قد عهد الى السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، بتشكيل الحكومة الجديدة التي ستتحمل نصيبا كبيرا من مسئولية العمل الوطنى فى المرحلة القادمة .

وانى اذ أقدر المسئولية الضخمة التى تواجهنى وأخوانى الوزراء أعضاء الحكومة ، نشعر بالفخر والاعتزاز أن نساهم بنصيب كبير فى تحقيقه ، وبالثقة والأمل فى المستقبل بأننا قادرون بإذن الله وبمعونة هذا الشعب العظيم على حمل أعباء هذه المسئولية بكل قوتنا ، وبكل طاقاتنا ، وبكل اخلاصنا .

وان مقياس الاخلاص الثورى هو الأداء المسئول للواجب . .  
واننا لنستلهم برنامج الحكومة فى العمل من احتياجات الشعب وتطلعاته وآماله ، ومن السياسة العامة التى رسمها السيد رئيس الجمهورية فى بداية فترة رئاسة الجمهورية الحالية ، والتى جاءت فى كلماته فى مجلس الأمة ، وفى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى فى المحافظات بمناسبة ترشيحه لمدة الرئاسة الجديدة وفى رسالته الى الشعب بمناسبة إعادة انتخابه رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، وهى وثائق عهد بين شعب وقائد تواعدا فى ميثاق العمل الوطنى على أن يسيرا فى طريق بناء الاشتراكية ، وأن يقيما الديمقراطية المحققة لمجتمع الكفاية والعدل .

وان الحكومة لتقدر تقديرًا واعيًا وواقعيًا ، الصعوبات التي نواجهها والناجمة من طبيعة المرحلة القادمة ، والحاجة إلى الجهد المستمر والمخلص منها ومن كل فرد عامل في شعبنا المكافح في مرحلة تتميز بأهميتها الاقتصادية ، والتي تهدف فيها إلى إرساء دعائم القاعدة الاقتصادية السليمة التي سننطلق منها لتدعيم قوتنا السياسية والعسكرية وبالتالي حريتنا القومية . . . وان علينا أن نروض أنفسنا على أن هناك توضيحات أخرى ما زالت في انتظارنا ، ومسئولية ضخمة وشاقة نحملها بقوة على اكتافنا مادام هذا الجيل قد اختار أن يحمل رسالته التاريخية ، وأنه قد عقد العزم للوصول إلى مستوى المقبول عالميًا بل إنسانيًا .

واننا في معركة التنمية الاقتصادية ، لا بد وأن نعطي بعض الأولويات لمتطلبات خططنا الاقتصادية ، وعلى هذا فسيكون محور سياسة الحكومة أكثر تركيزًا حول المسائل الآتية :

**أولاً - سلامة تقديرات الخطة الخمسية القادمة وواقعيتها .**

**ثانيًا -** الارتفاع بمستوى كفاءة وحدات الإنتاج بتحديد أكثر وضوحًا للأهداف والمسئوليات والمتابعة والتقييم ، لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية من الموارد المتاحة . وبذلك يمكن توفير احتياجات الشعب الأساسية وتحسين مستوى الخدمة وعلى الأخص زيادة استثمار الإسكان .

**ثالثًا -** رفع مستوى كفاءة أجهزة الدولة الإدارية وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية والاستجابة السريعة لمشاكل الجماهير اليومية .

**رابعًا -** توفير الاستقرار والمناخ السياسي والاجتماعي الدافع لقوى الإنتاج . .



**خامسا -** اعتبار مشكلة تضخم السكان مسألة حيوية تستوجب  
علاجاً سريعاً .

وان طبيعة المرحلة القادمة وآمالها ومخاطرها تفرض ثورة  
في تعزيز الديمقراطية وتحقيق أكبر قدر ممكن من كفاءة الانتاج  
والخدمات تحت الادارة والرقابة الشعبية ، وان هذا يقتضى أن يكون  
مفهوم الاشتراكية التي نلتزم بها مفهوماً واضحاً وصريحاً .  
فالاشتراكية عدالة في التوزيع ولكنها أيضاً زيادة في الانتاج للكفاية  
ولرفع مستوى معيشة الشعب العامل .

ونحن نتوقع من كل مواطن أن يؤدي واجبه وعمله بإخلاص ،  
ومن كل مسئول أن يتوخى الدقة والواقعية في دراسة وإدارة  
المشروعات بهدف زيادة الانتاج وكفايته .

بهذا يكون اسهامنا اسهاماً واقعياً في توفير البيئة الصالحة  
التي تنمو فيها ديموقراطيتنا السليمة . فكل زيادة في دخل الفرد  
لابد وأن تصحبها زيادة في وعيه السياسى والاجتماعى وبالتالى  
ادراك أكثر عمقاً لواجباته في ممارسته الديموقراطية السليمة .

ان الحكومة عازمة بعون الله على تذليل جميع الصعوبات  
الاقتصادية والاجتماعية والادارية التي تقف في طريق انطلاقاتنا  
ومعالجتها بمعونة شعبنا المكافح ، وبإخلاصنا جميعاً في العمل ،  
وبتضحياتنا قليلاً من أجل مستقبل أولادنا وعزة وكرامة بلادنا .  
نرجو من الله التوفيق ، ومن الشعب التأييد .

والسلام عليكم ورحمة الله .



# مؤتمر الانتاج

بيان السيد/ زكريا محيي الدين  
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

## في افتتاح مؤتمر الانتاج

القاهرة ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٨٥

١٧ أكتوبر ١٩٦٥





## أيها الأخوة رؤساء وحدات القطاع العام :

أردت أن أجمع بكم اليوم في بداية عمل الحكومة الجديدة لاعتقاد مني بأنكم تتحملون مسؤولية خطيرة في مرحلة من أهم مراحل كفاحنا الوطني. واني لا أخاطبكم في هذا المؤتمر باعتباركم مجموعة من الفنيين أو الاقتصاديين أو الموظفين ، ولكني أخاطبكم كقيادة سياسية ترتفع الى مستوى المسؤولية في تحمل أعباء العمل الوطني في قطاع الانتاج خلال المرحلة القادمة ، وتبذل من فكرها ومن طاقاتها ومن اخلاصها ومن اعصابها ما يمكن من تحقيق اهدافها الاقتصادية في المرحلة القادمة .

هذه المرحلة تتميز بأهميتها الاقتصادية ، تواجهنا فيها مشاكل التنمية التي تواجه كل شعب أراد لنفسه الحرية والتقدم . لقد مرت بشعبنا مراحل كفاح مختلفة من فجر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن من أجل حريتنا ووجودنا ، ومن أجل العدالة الاجتماعية ، ومن أجل التقدم والحياة الحرة الكريمة . قدم الشعب فيها الضحايا والأرواح ، وحقق أيضا المكاسب والانتصارات . . ولكن المرحلة التي تواجهنا الآن تحتاج الى كفاح من نوع آخر . كفاح من نوع الجهاد الأكبر وهو جهاد النفس . هذه المرحلة تتطلب :

أولا : العمل الجدى المخلص من أجل زيادة وكفاية الانتاج .

ثانيا : أن نقيّد استهلاكنا عما تعودنا عليه في السنوات الماضية .

وربما يتساءل البعض . . ليه هذه المرحلة بالذات تتميز بهذه الخصائص وتحتاج لتعبئة نفسية خاصة وتضحيات مادية معينة . لكى نشرح هذا الموضوع يجب أن نستعرض أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الماضية .

## الموارد والسكان

سنة ٥٩ ابتدينا نعد خطتنا الأولى للتنمية الاقتصادية . ودخل في هذه الدراسة عدة عوامل كان من أهمها عاملان هما : الأول الموارد الطبيعية ، والثاني السكان .

بالنسبة للموارد الطبيعية وجدنا انها تنحصر سنة ٥٩ في الآتى :

١ - الأرض الزراعية : ٧٨٦ره مليون فدان تزيد الى حوالى ٨ مليون بعد السد .

٢ - الثروة المعدنية المستخرج ٥ ملايين جنيه .

٣ - القوى المحركة : البترول ٥ره مليون طن ، والكهرباء من خزان أسوان ٢ مليار كيلووات .

٤ - قناة السويس : ٥٤ مليون جنيه .

٥ - السياحة : وهو بند غير دقيق فى احصاءاته ولكن احنا عملنا مجهودات كبيرة قوى علشان نزود هذا القطاع ونزيد من الدخل القومى فيه .

٦ - بعض موارد اخرى غير منظورة : ناتجة من ظروف موقعنا الجغرافى .

وبالنسبة للسكان كان عددهم ٢٥٧ره ، ومعدل زيادة سنوى ٢٤ره لما عملنا الخطة العشرين وعملنا الخطة الخمسية بالتفصيل وحددنا الأهداف .

من هذه الصورة يتضح ان التوسع الزراعى معروف حدوده ابيه . وكان من الطبيعى ان نتجه الى الصناعة لتنمية مواردنا



وامتصاص القوى العاملة الزائدة فى الريف وطبعا الارتفاع بدخل الفرد أو مستوى معيشة الفرد .

### أهداف الخطة

ظروف الخطة التى سرنا فيها اقتضت تحولات اشتراكية كبيرة سنة ١٩٦١ ، عبر عنها الميثاق بـحتمية الحل الاشتراكي . كان لها هدفان : الأول عدالة التوزيع بالنسبة للطبقات التى طال حرمانها ، والثانى توفير المدخرات اللازمة لتحقيق الخطة وزيادة الانتاج .

ولكن ما الذى حدث ؟ .

١ - زاد السكان زيادة خطيرة مما يهدد بتعقيدات اقتصادية مستقبلية منتظرة ، وحسب التقديرات ننتظر ان احنا نوصل سنة ٧٠ الى ٣٤ مليونا .

٢ - زيادة فى الأجور لا تتوازن مع الزيادة فى الانتاج .

٣ - بالتالى زيادة فى الاستهلاك السلمى مما اثر على حجم التصدير وزيادة الاستيراد للسلع الاستهلاكية .

٤ - كل هذا اثر على المدخرات اللازمة لتمويل الخطة .

هذه هى ابعاد المرحلة الصعبة التى نواجهها ، مرحلة تتطلب عملا مخلصا من زيادة الانتاج وتضحيات بسيطة فى ظروف معيشتنا لنقيد حجم الاستهلاك . ولقد سبق وذكرت فى بيانى الأول ان مفهوم الاشتراكية يجب ان يكون واضحا ، وأن الاشتراكية لا تعنى فقط عدالة فى التوزيع ، ولكنها تعنى أيضا زيادة فى الانتاج ، واننا يجب ان نزيد الانتاج أولا قبل ان نحقق التوزيع العادل . وبمعنى آخر زيادة الأجور ولكن شعارنا . . لا استهلاك بدون انتاج . . والا

من أين نحصل على المدخرات اللازمة لزيادة الانتاج ، ومن أين نحصل على الموارد اللازمة لتسديد التزاماتنا المالية فى الخارج .

فنحن نقترض من الخارج لاقامة مشروعات تزيد من انتاجنا كمشروعات التوسيع الأفقى فى الزراعة والمشروعات الصناعية والمعدنية المختلفة ، ولكن هذه المشروعات لا تحقق الانتاج المطلوب قبل بضع سنوات ، وعلينا أن نسدّد التزاماتنا من انتاجنا الأصلى الذى يجب أن تصدر منه للوفاء بهذه الالتزامات .

### المحافظة على أمننا واستقلالنا

طبعاً اذا زاد الاستهلاك السلمى من هذه المنتجات المحلية لزيادة كبيرة فيستقطع نسبة كبيرة من حجم المنتجات المصدرة مما يؤثر على موقفنا الاقتصادى . ولما قررنا أن نبنى قاعدة اقتصادية وطيدة عن طريق خطة التنمية فى مصر كان هدفنا ليس فقط زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة ، ولكن أيضاً وبالدرجة الأولى المحافظة على أمننا وحریتنا واستقلالنا . فبناء القوة الاقتصادية الدائية مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرية . ولهذا فنحن لن نتهاون بأى حال من الأحوال فى هذا الواجب .

### زيادة كبيرة فى الاستهلاك

برضه نتكلم بالأرقام علشان نشوف اذ ايه زاد الاستهلاك .

الخطة الخمسية الأولى . . الانتاج :

تحقق فى قطاع الخدمات بما فيه الاسكان ١٧٠٪ من الزيادة المستهدفة فى الخطة فى حين تحقق فى الانتاج السلمى ويشمل النقل والتجارة أيضاً ٦٧٪ من الزيادة المستهدفة فى الخطة .

وده معناه ايه . . معناه ان احنا بنستهلك أكثر منها ، نديلك الزيادات اللى حصلت فى قطاع التموين بصورة سريعة . فى القمح والدقيق زاد استهلاكنا من سنة ٥٢ لغاية دلوقت ٨٢ ٪ ، الدرة ٩٠ ٪ ، زيت بذرة القطن ٦٢ ٪ ، المسلى الصناعى ١٢٤ ٪ ، الشاي ٥١ ٪ ، السكر ٤٤ ٪ ، الأقمشة القطنية ٥٤ ٪ ، أقمشة صوفية ٢٢٤ ٪ ، البطاطين ٥٩ ٪ ، وزادت الاعتمادات اللى احنا خصصناها لخفض تكاليف المعيشة من ١.٣ر٤ مليون جنيه سنة ٥٢ الى ٤.٣ر٤ مليون جنيه فى سنة ٦٤/٦٥ ، ده طبعا غير استهلاكنا فى المواد الأخرى ، هذا علاوة على التوسع فى الخدمات بالنسبة للطبقات التى طال حرمانها والتى تعتبر دخل جديد غير مباشر لكل أسرة ، انا عندي هنا فى قطاع الاسكان فى العشر سنين قبل الثورة انصرف ١٨ مليون جنيه ، ومن بدء قيام الثورة حتى بدء الخطة الخمسية الأولى بلغت الاستثمارات الموجهة للمباني السكنية حوالى ٣٦٢ مليون جنيه بمتوسط سنوى قدره ٥١ مليون جنيه ، وبعدين فى الخطة الخمسية الأولى تبلغ قيمة الاستثمارات المنفذة فى المباني السكنية حوالى ١٦٢ مليون جنيه . . فى الخدمات التعليمية سنة ٥٢/٥٣ صرفنا ٢٧ مليون جنيه على الخدمات التعليمية . . فى سنة ٥٩/٦٠ صرفنا ٤٩ مليون جنيه فى هذه السنة . . فى سنة ٦٤/٦٥ وصلت الى ٨٠ مليون جنيه اتفاق جارى زائد ٥ مليون جنيه استثمارات سنوية فيكون المجموع حوالى ٨٦ مليون جنيه . بنيجي للخدمات الصحية هناك نجد انها ارتفعت من سنة ٥٢ حيث كانت ٦ مليون جنيه وسنة ٥٩/٦٠ ، ١٤ مليون جنيه ، وسنة ٦٤/٦٥ وصلت الى ٢٢ر٥ مليون جنيه .

فى الأدوية كنا بنستهلك سنة ٥٢ ، ٤ او ٥ مليون جنيه وصلت فى سنة ٦٠ الى ١٤ مليون جنيه وفى سنة ٦٥ وصلت الاستهلاكات فى قطاع الأدوية الى ٣١ مليون جنيه . طبعا ده كله



بيؤثر على المدخرات ، واحنا المدخرات بتاعتنا بتتراوح بين ١٣٪ و ١٥٪ من الدخل القومى لو قارنا النسبة دى مع الدول الأخرى اللى بتسير فى طريق التنمية سواء كانت دولا متقدمة أو دولا لسه بتنمى نفسها فنجد ان النسبة دى منخفضة جدا ، وادى بعض الأمثلة بدول أخرى .. ففي اليابان مثلا نسبة الادخار الى الدخل وصلت الى ٣٠.٤٪ ، فى المانيا الغربية ٢٦.٨٪ ، فى يوغوسلافيا فى سنة ١٩٦٣ وصلت الى ٣٨.٢٪ ، فى بولندا ٢٥.٤٪ ، فى بلغاريا ٢٥.٥٪ ، فى المجر ٢٥.٩٪ ، فى روسيا ٢٦٪ .

### الحل هو تقييد الاستهلاك

والحل الصحيح لعلاج هذه المشكلة .. هو تقييد الاستهلاك السلمى بما يتمشى مع الخطة الموضوعية ، وأن نواجه بحزم الالاحاحات المستمرة لزيادة الاستهلاك فى اتجاه يودى فى النهاية الى اننا نصرف فى الاستهلاك أكثر من دخلنا . ولا اتصور واحد بيحصل على دخل ١٠٠ جنيه يصرف أكثر منها . اذا صرفها بالكامل فسيأتى اليوم الذى لا يستطيع أن يواجه اية التزامات اجتماعية تجد عليه . الواجب أن يدخر ٢٠ جنيه لاستثمارها أو كتأمينات للمستقبل . وهذا يحدث للعاملين بالنسبة لخصم قسط التأمينات الاجتماعية .

وهذا الحل سيمكن من زيادة تصدير السلع المنتجة للحصول على العملة التى تمكن المصانع من الحصول على مستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعة ، ويساعد أيضا فى رفع الكفاية الانتاجية حيث تساعد المنافسة والأسعار العالمية على تقييم مستوى الكفاية الانتاجية .

وهنا أرى من واجبي أن انبه الى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبلنا الاقتصادى ، وهذه المسألة تستند الى بعض الحقائق :

أولا - ان مواردنا المحلية أرض زراعية ، وثروة معدنية ، وقوى محركة ، وقنال السويس ، وسياحة سواء فيها ما تم استغلاله أو ما يحتمل استغلاله فى المستقبل لا يمكنها أن تواجه هذا التضخم السكانى الخطير .

ثانيا - اننا حتى الآن نعتمد على قطاع الزراعة فى تمويل نسبة كبيرة من احتياجات الخطة ، ولكن الزيادة السريعة فى السكان تحد من ذلك . ويكفى أن أذكر أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية منذ سنة ٥٢ كان ثلث فدان وسنة ٦٠ أصبح ربع فدان ، وسنة ٦٥ أصبح نصيب الفرد خمس فدان ، سنة ٧٥ سيصبح نصيب الفرد أقل من خمس فدان ثم يقل بعد ذلك . ولذلك فإن إقامة قاعدة صناعية وطيدة فى بلادنا مسألة بالغة الأهمية ، بل حتمية ، حتى يمكن أن نستفيد من الطاقات البشرية المتاحة ، ورفع كفاءتها الفنية والعلمية لتصدير ناتج عمل . وهذا يحتاج لمجهود كبير ، ويحتاج لموقت ، ويحتاج لاستثمارات كبيرة ، ولكن واجبنا أن نسير فى هذا الطريق ، وأن نستفيد بكل امكانياتنا الحالية ، وأن نحسن استغلال مواردنا ، وأن نتقن الشئ الذى فى أيدينا .

### الهدف تصدير سلع مصنوعة

فليس هدفنا هو أن نصدر فقط فائض مواردنا وخاماتنا الزراعية والمعدنية فى شكل سلعة مصنوعة ، ولكن أيضا تصدير سلع مصنوعة من خامات مستوردة ، وبمعنى آخر تصدير ناتج عمل .

ونحن نتميز بعاملين يساعداننا على المنافسة العالمية :

١ - مستوى العامل المصرى .

٢ - موقعنا الجغرافى المتوسط بالنسبة للأسواق .

(٢) أهداف المرحلة القادمة - ١٧

وان من واجبتنا أن نرفع من مستوى الكفاية الانتاجية لعمالنا حتى نحسن من اقتصاديات السلعة المصدرة . يقابل هذه الصورة التي حاولت فيها أن أطرح مشاكل التنمية فى المرحلة القادمة توجد صورة أخرى تعبر عن ارادة وصلابة هذا الشعب العامل وحيويته فى مواجهة الصعاب خلال سنوات الثورة الماضية . فرغم وعورة الطريق الذى سار فيه فقد تمكن من تحقيق الكثير من الانجازات والمكاسب فى كفاحه من أجل التنمية . ولقد حمل الشعب بحق السلاح بيد والفأس باليد الأخرى . فى قطاع الزراعة تتطور المساحة المزروعة ، كانت سنة ٥٢/٥٣ : ٧٦٠ره مليون فدان زادت ٦٤/٦٥ ووصلت الى ٦٩٩ مليون فدان . الاستثمارات فى قطاع الزراعة كانت ١١ مليون فى سنة ٥٢/٥٣ وفى سنة ٦٤/٦٥ وصلت الى ٨٨ مليون جنيه . الزيادة الانتاجية . القطن كان المتوسط فى انتاجية الفدان كانت ١٩ره قنطار مترى وصل الى ٦٣ره فى سنة ٦٤/٦٥ القمح بالأردب ٧٦ره وصل الى ٧٧ره ذرة شامى من ٥٧ره الى ٠٣ره ٨٠ ألف بالضرية ٦٣ره وصل الى ٦٤ره قصب السكر بالقنطار كان المتوسط للفدان ٨٥٧ره وصل الى ٩٢٠ الفول بالأردب من ٥٣ره وصل الى ٦ .

الانتاج والدخل فى الزراعة كان سنة ٥٢/٥٣ كان ٤٢٩ مليون جنيه سنة ٦٤/٦٥ وصل الى ٦٧٩ مليون . الصادرات كان القطن بالكمية كان برضه فى الوقت ده كانت ٦ مليون قنطار سنة ٥٢ ، سنة ٥٩/٦٠ : ٧٧٧ مليون و ٦٤/٦٥ وصل ٦٧٧ مليون فى الانتاج ، القمح كان سنة ٥٢/٥٣ : ٧ مليون أردب سنة ٦٤/٦٥ وصل الى ٨٥ مليون أردب . السمسم كان مثلا ١٨ ألف أردب وصل الى ٢٠٣ ألف أردب . البصل من ٥ مليون و ٩٠ ألف الى ١٤ مليون و ٢٧٩ ألف . الألبان سنة ٥٩/٦٠ الكمية كانت ٩٩٠ بالطن وصلت سنة ٦٤/٦٥ الى مليون و ٣٢١ ألف فى اللحوم ٥٩/٦٠ بالطن ٢٩٥



وصلت الى ٣٦٩ ٠ فى البيض كان ٢٦ ألف طن وصل الى ٥٩٨ ألف  
 طن ، فى الأسماك زادت من ١٢٠ الى ١٦٥ فى الألف ٠٠  
 فى القطاع الصناعى نشوف الزيادة كانت أد ايه فى خام الحديد :  
 كانت الزيادة من ٢٤٣ ألف فى سنة ٦٠/٥٩ بالطن الى ٤٦١ ألف  
 طن سنة ٦٥ - المنجنيز زاد ٥٨٪ عن ٥٣/٥٢ ، والفوسفات ٢٣٪  
 زيادة غزل القطن ١٤٤٪ زيادة عن سنة ١٩٥٢ المنسوجات القطنية  
 ١١٠٪ زيادة الثلاثجات ٩٥٠٠ ثلاثجة وصلت ٤٢٣٦١ ثلاثجة ، فى مجال  
 التصدير ، برضه عندى هنا بعض الأرقام تبين المجهود الذى بذل فى  
 مجال التصدير والكميات بالطن ٠٠ بترول خام كنا بنصدر سنة  
 ٦٠/٥٩ حوالى مليون طن وصلت الى ٢ مليون و ٦٠ ألف سنة  
 ٦٥/٦٤ المنسوجات القطنية من مليون طن وصلت الى ١٤٠٠٠٠ ر٤٠٠٠  
 طن ٠ الأحذية كنا بنصدر ٧٦١ طن نزل الى ٢٤٢ طبعاً يبقى  
 نقص فى التصدير ٠ اطارات السيارات نقص فى التصدير أيضاً ٠  
 مليون و ٤٥١ ألف ، نزلوا الى ٥٨٠ ، منتجات بترولية علشان  
 الاستهلاك الداخلى حصل فيها نقص فى التصدير ٢٣٨٥٣٩ زادت  
 الى ٢ مليون و ١٩٤ ألف ، الأسمنت حصل فيه نقص ٣٩٢ ألف  
 تقريباً نزل الى ٢٢٠ ألف ٠ حصل تطور فى الانتاج الصناعى والقيمة  
 بالمليون سنة ٥٢/٥١ اجمالى قيمة ٦٨٨ زادت فى ٦٠/٥٩ ، ١٠٨٦  
 زادت فى ٦٥/٦٤ الى ١٤٦٩ - الأهمية بالنسبة للدخل الصناعى  
 وزيادة الدخل زادت من ١٥٢٪ فى سنة ٥٣/٥٢ الى ٢٢٪ سنة  
 ٦٥/٦٤ بالنسبة للقوى المحركة ٠ والقيمة بالمليون جنيه بالنسبة  
 لمنتجات البترول الجملة زادت من ٣٣ مليون سنة ٥٢ ، الى ٥١ مليون  
 جنيه سنة ٥٩ الى ١٠٤ سنة ١٩٦٥/٦٤ ٠ و ٥ بالأسعار الجارية ٠٠  
 والكهرباء زادت بالقيمة من ٨ مليون الى ٣٩ مليون فى قطاع النقل  
 والمواصلات كانت جملة الاستثمارات المنفذة خلال سنوات الخطة  
 الخمسية الأولى تقدر بنحو ٣٦٢ مليون جنيه انصرفت على قطاع  
 المواصلات حصل تحسن طبعاً فى قطاع النقل والمواصلات ٠ أذكر

بعض الأرقام سنة ٥١ مقارنة بنسبة ٦٤/٦٥ بالمليون طن ، البضائع في السكة الحديد كانت مليون و ٦٣١ ألف زادت الى ٣ مليون و ١٥ ألف ، الأوتوبيسات بالعدد من ١٥٣١ الى ٣٦١٧ سنة ٦٤/٦٥ - اللواري من ١٥ ألفا الى ١٩ ألفا . ايراد قناة السويس بالمقارنة سنة ٥١/٥٢ الى ٦٤/٦٥ فكان ٢٩ مليون جنيه سنة ٥١/٥٢ زاد الى ٨٣ مليون جنيه سنة ٦٤/٦٥ ، طبعا كان لازم أذكر هذه الأرقام اللي قلناها علشان بس يعنى أوازن الصورة ، وأوضح أنه اذا بذلنا مجهودا وأخلصنا عملنا يمكن نحقق حاجات كثيرة .

ولو كنت أحب أتكلم في ازاي بنظم عملنا في المرحلة القادمة بعد أن أدت صورة عامة عن الموقف الاقتصادي فطبعا قد تحققت سيطرة الشعب على وسائل الانتاج .

وان هذه التجربة التي مرت بنا لتعطينا القوة والامل في أننا بارادتنا سنذلل الصعاب التي تواجهنا كما اجتزناها في الماضي .  
والآن كيف ننظم عملنا في المرحلة القادمة ؟ .

لقد تحققت سيطرة الشعب على وسائل الانتاج وحمل القطاع العام مسئولية تطوير اقتصادنا القومي . فمن الطبيعي أن ننتظر منه أن ترتفع قياداته الى مستوى هذه المسئولية الخطيرة التي نتصل بمعاش الشعب وآماله المستقبلية .

ان أهدافنا في المرحلة القريبة القادمة هي أن نحسن استخدام مواردنا المتاحة وإدارة أعمالنا بطريقة اقتصادية سليمة بحيث :

- ١ - تحقيق أكبر عائد لاستثماراتنا في أقل وقت ممكن .
- ٢ - أن نزيد من حصيلة صادراتنا مع تحقيق ربح مجز .
- ٣ - أن تكون السلعة المنتجة على مستوى الجودة والأسعار العالمية .
- ٤ - أن تؤدي الخدمات بأقل تكلفة ممكنة .

## تحديد المسئوليات بوضوح

ان هذا المؤتمر ينعقد ليناقد مسئولياتكم لتحقيق أهداف الانتاج ، ان رئيس مجلس ادارة أى وحدة اقتصادية من وحدات القطاع العام مسئول مسئولية كاملة اداريا وسياسيا عن تحقيق أهداف وحدته بطريقة اقتصادية . وعلى ذلك فان تحديد المسئوليات يكون كالآتى :

**الوزير :** يتحمل مسئولية تنفيذ السياسة العامة للدولة التى تقدرها القيادة السياسية فى مجال النشاط الذى يشرف عليه ، ومتابعتها ، وكذلك تنفيذ خطة التنمية ، ويقتصر دوره على التوجيه والاشراف والتنسيق والرقابة والتقييم .

**المؤسسة العامة :** جهاز الوزير الذى يعاونه فى النهوض بمسئوليته .

**رئيس الوحدة التنفيذية :** هو المسئول أولا وأخيرا عن تحقيق الأهداف الانتاجية الموضوعة لوحدة . وله حرية التصرف فى مواجهة كافة مشاكل الانتاج بسرعة وفاعلية باعتباره أقدر الجهات وأقربها احساسا بتلك المشاكل ويعطى من السلطات ما يمكنه من القيام بمسئوليته مع تحميله نتائج الخطة الانتاجية .

بعد ذلك يجب أن توضع خطة الانتاج للوحدة بالاشتراك مع رئيس مجلس الادارة ، وبمجرد اقتناعه بها يصبح مسئولا عن تنفيذها .

## الخطوط العريضة لدراسة المؤتمر

يتابع الوزير والمؤسسة أعمال الوحدة ، ويقيم نتائجها التى تعتمد بواسطة لجنة التقييم على مستوى مجلس الوزراء . وهنا يجب أن نتفق على كيفية تقييم النتائج السنوية للوحدة . وفى اعتقادى أن العوامل الآتية يجب أن تكون تحت أنظارنا فى هذه الدراسة .

١ - لا زال معدل الربح معيار كفاءة المشروع - على شرط السيطرة على جهاز السعر ( نحتاج لوضع مقاييس على أساسها تقرر الأسعار لجنة الأسعار فالأجور ) - لا يمكن تحقيق الربح على حساب السوق الداخلى فقط .

٢ - تصدير نسبة معينة من انتاج كل مشروع لمعرفة معدل الربح والكفاية الانتاجية للسلعة - حتى ولو كان الانتاج مطلوباً بالكامل للسوق الداخلى - ويمكن فى هذه الحالة استيراد نفس النسبة من السلع الأجنبية .

فى اعتقادى أن هذه الطريقة ستخضع المصانع للعوامل الاقتصادية الحقيقية ، وتدفع الادارات الى دراسة الأسواق والعرض والطلب وأذواق المستهلك ، وبذلك يطورون انتاجهم .

ثم ان حساب الصادر هو المقياس الحقيقى الذى يؤكد سلامة اقتصاديات المشروع ، وأن هذا يعتبر تأهيلاً واعتماداً لصناعاتنا حتى يأتى الحين الذى ننطلق فيه بصادراتنا الى جميع الأسواق العالمية .

طبعاً مع تحديد المسئوليات - نتوقع من قيادات القطاع العام أن تطالب بتوفير العوامل الاقتصادية التى تمكن من تحقيق أهداف الانتاج ، وهذا حق . وواجب الحكومة الأول أن تعاون فى تذليل الصعوبات وتوفير هذه العوامل ، واذا تعذر ذلك فمن الطبيعى أن يعدل هدف الانتاج فى الوحدة طبقاً لذلك . . حتى تتناسب المسئولية مع القدرة .

nd .

### ما هى العوامل المطلوب توفيرها ؟

١ - توفير السلع الوسيطة وقطع الغيار وأسعارها . .  
وهذه الاحتياجات تدخل فى الميزانية النقدية للحكومة التى توفر امكانيات الاستيراد من بلاد العملة الحرة أو الاتفاقيات ، فاذا

لم تسمح الظروف الاقتصادية بتوفير كل احتياجات المصنع فيسمح  
للادارة بعقد قروض مصرفية من الخارج مقابل تصدير سلع  
مصنوعة يسدد من حصيلتها القرض ، ويستدعى هذا موافقة  
الحكومة على كل عملية - والهدف من هذا الاقتراح هو تمكين  
المصانع من استغلال كل طاقاتها ، وبذلك تتحسن اقتصاديات  
المشروع . أما بالنسبة للأسعار فهذه مسألة تحتاج الى تنسيق  
بين شركات التجارة الخارجية والمصانع بحيث نحصل على أقل  
الأسعار في حالة الاستيراد ، وأعلىها في حالة التصدير ، وهناك  
شكوى بأن شركات التجارة لا تأتي بالأسعار المناسبة ، ولكن في  
نفس الوقت من يدرينا بأن مندوبى المصانع يأتون بأنسب الأسعار؟  
فى تقديرى أنه يجب أن تعلن المصانع عن سياستها فى الاستيراد  
والتصدير فتتقدم لها عروض مختلفة ، ولها أن تأخذ بالعرض  
الأنسب لها . وعلى كل فهذه مسألة هامة تحتاج الى دراسة ، وان  
يكون لعامل المنافسة اعتباره .

## ٢ - الاحلال والتجديد . .

وفى هذا يجب أن توضع الاحتياطات التى تمكن من اطالة  
عمر المصنع أطول فترة ممكنة ، ويدخل فى هذا الحساب الاقتصادى  
السليم لمدة استهلاك رأس المال .

## ٣ - زيادة العمالة فى المشروعات عن حاجة العمل . .

بعد صدور قانون التشغيل لمدة ٧ ساعات يوميا لم تفرض  
الحكومة أية زيادة فى العمالة على الشركات ، ومع ذلك فقد لوحظ  
أن هناك ميلا واتجاها لزيادة مستمرة فى العمل عن حاجة المشروع .  
وقد ورد كثير من الحالات فى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات ،



وان تحميل المصنع أكثر من طاقته فى العمالة معناه انتاج سلعة غالية يصعب بيعها فى الأسواق ، وبمرور الوقت تزداد الخسائر، ويتوقف المصنع ، والنتيجة تشريد العمال .

وان الادارة الاقتصادية السليمة تحقق نجاح المشروع ، وبالتالي زيادة حجمه وطاقاته ، ثم زيادة حاجته الى العمال الذين يعملون فى جو من الاستقرار .

هذا الكلام لا يعنى اتخاذ أى اجراء بالنسبة للعمال الحاليين الا بموافقة الحكومة .

#### ٤ - دعم الصناعات الاستراتيجية . .

وهذه مسألة ستكون محل الدراسة الاقتصادية للحكومة بهدف دعمها حتى تتحسن اقتصادياتها .

#### ٥ - العلاقة مع المنظمات السياسية والنقابية .

ونحن نتطلع الى أن تقدر هذه المنظمات مسئولياتها فى هذه المرحلة الاقتصادية الهامة - وان مفهوم الديمقراطية السليم أن تكون سبيلا الى زيادة الانتاج وتحسين نوعيته ، فاذا لم تؤد الى هذا فلا بد أن يكون هناك خلل فى تطبيقها مما يعرقل العمل والانتاج . وسبق أن ذكرت فى بيانى السابق أن زيادة الانتاج والدخل هما السبيل لتعزيز الديمقراطية السليمة .

وقد آن الأوان أن نترك الكلام عن المطالب الاقتصادية جانباً ، وأن نوجه اهتمامنا للقضاء على السلبية ، وخلق حوافز العمل بين العاملين .

#### ٦ - حرية العمل والتصرف .

وهذه مسألة فى غاية الأهمية لصالح الانتاج ، وان فرض أية قيود بيروقراطية أو غيرها على ادارة المشروع أو الدخول فى متاهات فكرية من أساليب ادارة الأعمال انما تؤدى فى النهاية الى عرقلة الانتاج ، وان الفاصل الوحيد فى سلامة أسلوب الادارة هو مدى ما حققته من الأهداف الاقتصادية .

وعلى هذا يجب إعادة النظر فى سلطات رئيس مجلس الادارة على ضوء هذا المفهوم ، أو أى لوائح تعرقل سير العمل . ولكن يجب الالتزام بالقوانين المنظمة للعمل والمؤمنة له .

#### ٧ - احترام التعاقدات ..

مع نمو القطاع العام حدث خلل كبير فى علاقات الوحدات الاقتصادية بعضها ببعض ، وماعت المسئوليات مما سبب خسائر لبعض الوحدات ، وهى فى حقيقتها خسائر للشعب المسيطر على وسائل الانتاج . وكان من أهم هذه الأسباب مسألة احترام التعاقدات ، والتخلف عنها معناه الاضرار باقتصاديات وحدة أخرى . وفى هذه الحالة يجب تحديد المسئوليات ، وتوقيع الغرامات . وفى هذه الحالة يتحمل رئيس مجلس الادارة المسئولية كاملة ..

#### ماذا يمكن أن نفعله لتحسين اقتصاديات المشروعات ؟

١ - التركيز على السلع التى لنا فيها خبرة تصديرية كبيرة حتى نستطيع مواجهة المنافسة العالمية .

٢ - أهمية الإبقاء على عامل المنافسة المنظمة بين وحدات الانتاج، بهدف تحسين الانتاج وتنويعه ليكون ملائماً للأسواق الخارجية .

٣ - حسن التنظيم وخلق التقاليد السليمة لادارة الأعمال ، وهذه تشمل :

( أ ) العلاقات الإنتاجية بين إدارات وأقسام الوحدة الإنتاجية ، وهذه يجب تنظيمها وتحديد المسئوليات فيها ، وإن وضوح اللوائح لا بد وأن يساعد على منع الانحرافات .

( ب ) العلاقة بين الإدارة والعمال وهذه العلاقة قائمة على المصلحة المشتركة فبعد سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وعودة عائد العمل إلى أصحابه الأصليين نجد أن الأسباب الأساسية للتناقضات قد زالت . فالمصلحة المشتركة تجمعهما في تحقيق أهداف الإنتاج ، وإن التثقيف السياسي المستمر للإدارة والعمال مسألة أساسية لتدعيم هذه الرابطة ( من المهم جدا خلق الروابط الإنسانية بين الإدارة والعمال ) .

( ج ) تنظيم أعمال مجلس الإدارة وتحديد الاختصاصات وإصدار اللوائح المنظمة لاجتماعات وجدول أعمال المجلس - واحترام هذه اللوائح .

( د ) عدم التعاون فيما يؤثر على الإنتاج - ولا يسمح بأي تراخ أو سلبية فيما يخص مصلحة الشعب .

٤ - الاهتمام بالبائع المادي للعمل ، مسألة الحوافز لها تأثير كبير في دفع عجلة العمل . ولكن ينعدم أثرها إذا لم تطبق بطريقة عادلة - ولذلك يجب تقييم الأعمال تقييما سليما .

والإتجاه إلى المساواة التامة بين العاملين في المكافأة يجب أن نجد منه . فلن تكون هناك كفاية في الإنتاج إلا بمكافأة المجددين .

٥ - الدقة في تقرير الحقائق والمعلومات والبيانات التي تصور حقيقة الموقف . مسئولية كل المستويات ( أهميتها للحسابات الاقتصادية القومية والتخطيط ) .

٦ - التدريب - وهذا يقتضى انشاء مراكز تدريب فنية فى كل وحدة اقتصادية كبيرة - وذلك لرفع مستوى الكفاية الانتاجية للعاملين وامداد المصنع باحتياجاته من الفنيين .

وان انشاء مراكز أبحاث على مستوى الوحدات الكبيرة انما يساعد على تحسين الانتاج وتنويعه وتحسين اقتصادياته .

٧ - الرقابة والمتابعة - داخلية وخارجية - وهذه مسألة ضرورية لحماية أموال الشعب - وقد سمعت كلاما كثيرا عن تعدد أجهزة الرقابة مما يؤدى الى حالة مستمرة من القلق وعدم الاستقرار . من الطبيعى أن تحدث بعض أخطاء من الرقابة ولكن الحساسية الزائدة من الرقابة غير مقبولة وغير مفهومة - ولا يجب أن تؤدى الى السلبية والخوف - لأن واجب الرقابة هو الاصلاح وليس تصيد الأخطاء - وكل شئ يمكن تصحيحه ( ما عدا الانحراف ) .

وأحب أن أقول ان تقييم الاداء بالنسبة لعمل رئيس مجلس الادارة لن يكون على أساس الأخطاء الفرعية ( فكل انسان معرض فى عمله للخطأ ) ولكن التقييم سيكون مبنيا على مجموع انتاجه السنوى وما حققه من أهداف . أى رئيس مجلس ادارة يمكنه أن يقابل الوزير المسئول عن القطاع اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ..

### أيها الأخوة ...

ان القطاع العام يحتاج الى قيادات قوية وجريئة تتحمل مسئولية العمل الوطنى - تتميز بالخلق المتين والاخلاص العميق - والحماس والغيرة والايمان بمستقبل هذا الوطن .

وان الادارة القوية والصلابة والتصميم صفات ضرورية  
لمواجهة الصعوبات وبذل التضحيات - ان كلا منكم في عمله انما يشكل  
قيادة سياسية صغيرة تشترك في صنع مستقبل بلاده - لا يحددها  
أفق ولا تقيدها حدود ، انها مسئولية شاملة لا يقدر عليها الا  
ذوو القلوب الكبيرة والضمائر الواعية • ( أرجو لكم التوفيق )  
والسلام •



# مؤتمر الإدارة

بيان السيد / زكريا محبى الدين  
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

## في مؤتمر الإدارة

القاهرة - أول رجب ١٣٨٥

٢٦ أكتوبر ١٦٩٥



## أيها الاخوة رؤساء وحدات الادارة العامة في الدولة :

منذ بضعة أيام تحدثت مع أخوة لكم في القطاع العام عن واقعنا الاقتصادي ومواردنا المتاحة ومجالات تنميتها والصعوبات التي تواجهنا ، وعن طبيعة المرحلة القادمة من مراحل كفاحنا الوطني والتي تتميز بأهميتها الاقتصادية . وانها معركة من أجل التنمية ، بل هي نضال مستمر للمحافظة على الحرية والاستقلال وان هذه المرحلة تتطلب شيئين :

- ١ - العمل الجدى المخلص من أجل التنمية وزيادة الانتاج .
- ٢ - بذل الجهود للحد من الاسـتهلاك بجميع أنواعه حتى يتحقق التوازن فى اقتصادنا القومى .

ويظهر لكم واضحا من سياسة الحكومة اننا سنتحرك بكل قوانا فى مواجهة المشكلات والصعوبات العاجلة التى تتطلب تخطيطا قصير الأجل وحلولا سريعة ، ونتحرك أيضا وبنفس القدر فى استحداث التفسير الذى لا ينتظر أن تتحقق نتائجه الا بعد فترة طويلة .

### يجب أن نجرى لتتقدم

ان مشكلتنا الطويلة الأجل والأساسية هي مشكلة تضخم السكان بالقياس الى الموارد الانتاجية المتاحة ، وما ينبع منها ، وما يرتبط بها من مشكلات ، وهي بالتأكيد من نوع المشكلات التى تتطلب جهدا فعالا متصلا مستمرا منظما غاية التنظيم ، موجهها محكم التوجيه ، وهي من نوع الجهود التى يجب أن نوطد انفسنا

على انها لا تأتى بكل نتائجها الا بعد زمن ليس بالقصير ، وتعيب ليس باليسير . واننا فى نفس الوقت يجب ان نجرى لنظل فى مكاننا النسبى فى عالم يتقدم . . . ويجب ان نجرى أسرع لتقدم بالقياس الى من يتقدمون . . . وفى تقدمنا السريع يجب ان تقلل من اخطائنا الى ادنى حد ممكن عمليا . اذا أردنا أن نحقق اهدافنا الاشتراكية فى الكفاية والعدل .

وانى اريد منكم فى هذا الاجتماع كقيادات تتحمل نصيبها من المسئولية السياسية ان تعتبروا حديثى فى مؤتمر الانتاج ، والذي عبرت فيه عن سياستنا فى الانتاج والاستهلاك محورا اساسيا ترتكز عليه سياسة الحكومة فى المرحلة القادمة وهدفا من اهداف دراساتكم فى هذا المؤتمر .

وكما قلت من قبل ان الاقتصاد يجب ان تكون له الاولوية بين اهدافنا القومية فكلما ازدادت سلامة اقتصادياتنا كلما زادت امكانياتنا فى تحقيق اهدافنا الاجتماعية والسياسية . . وعلى ذلك فان الأمر يقتضى أن نعبئ كل طاقاتنا وقدراتنا بما فيها أجهزة الادارة العامة لخدمة اقتصادنا القومى .

### تأثير الادارة فى الانتاج

فاذا بحثنا فى علاقاتنا مع قطاع الانتاج وجدنا ان كل مجهود تبذله الادارة الحكومية لتبسيط الاجراءات وسرعة تادية التقديمات وكفايتها انما يؤثر بالتالى على حجم الانتاج وكفايته .

فادارة الجوازات التى يطلب منها تصريحات السفر ، وادارة الكيمياء التى يطلب منها اختبار عينة ، والمستشفى الذى يعالج العاملين ، والمدرسة ، والمعهد ، ومركز التدريب الذى يؤهل

العاملين ، وإدارات الاستيراد والتصدير ، والجمارك ، والموانئ التى يتصل عملها بسرعة ورود السلع أو تصديرها .. كل هذه الأجهزة الادارية تؤثر تأثيرا مباشرا على كفاءة قطاع الانتاج ، يمكنها أن تكون أداة تعطيل ويمكنها أن تكون أداة دفع وتعزيز .

وإذا درسنا علاقة أجهزة الادارة العامة بأهدافنا فى تحديد الاستهلاك وجدنا مجالا واسعا لو طرقنا جوانبه لخرجنا منها بدروس مفيدة ونتائج مثمرة .

فعندما تحدثت من قبل عن الاستهلاك قلت اننا يجب أن نرفض بحزم الحاجات التى تدفعنا الى أن نزيد من الاستهلاك أكثر من الزيادة فى الانتاج ، بل ان الواجب يقتضى أن نوفر جزءا من هذه الزيادة لاستخدامه فى استثمارات جديدة ، ولتوفير السلع الوسيطة لمشروعاتنا القائمة وحتى يمكن أن نزيد من فرص العمل لجيلنا وللأجيال القادمة .

### **طريقنا لتحديد الاستهلاك**

هذه مسألة حتمية لا خيار لنا فيها وفى اعتقادى أن تحديد الاستهلاك فى الاطار الذى حددت معاله يمكن أن نحققه عن طريقين نسير فيهما جنبا الى جنب :

الأول - طريق الدعوة الاجتماعية لاثارة الوعى ، والاهتمام والحرص على المصلحة العامة من جانب المواطنين جميعا ، وذلك بخلق الحوافز للإدخار واستغلال الطاقات والامكانيات المتاحة أحسن استغلال ، ومنع الإهمال والتواكل فيما يخص مصلحة الشعب .. وهذا طريق يحتاج الى جهد مستمر ، وإلى بعض الوقت حتى تتحقق نتائجه .. وهنا تبرز أهمية التعاون المنبثق



بين أجهزة الإدارة العامة ووحدات الاتحاد الاشتراكي العربي على جميع المستويات لتعبئة الجماهير واثارة الحوافز الايجابية فيها لتحقيق هذا الهدف القومي .

والثاني - طريق التخطيط والوسائل الاقتصادية على مستوى الدولة . . وهذا محل دراسة الحكومة الآن ، وهو يسير في اتجاهين :

١ - يتجه أساسا الى منع تضخم الأجور بما يزيد عن معدل الزيادة السنوى فى الانتاج ووسائل ذلك الميزانية ولوائح خدمة العاملين . . ونحن لا نقصد من هذا طبعا المساس بالأجور الحالية للعاملين .

٢ - يتجه الى استخدام جهاز السعر للحد من الزيادة فى استهلاك السلع التى يزيد الطلب عليها عن قدرة المجتمع على الاستيراد والانتاج ، وطبعا الظروف المعيشية للأسواق المحدودة الدخل تكون دائما محل تقدير عند دراسة أسعار السلع الأساسية .

### الحد من الاسراف الحكومى

وعندما تحدثت عن قانون العرض والطلب قصدت أن نستفيد منه فى ناحيتين : الأولى أن توفر السلع الأساسية فى الأسواق اذا أردنا أن تصل الى أيدي المواطنين بأسعارها الأصلية . والثانية أن نحدد الأسعار المناسبة لمواجهة الطلبات المتزايدة للسلع الغير متوفرة فى الأسواق حتى نحد من استهلاكها ، ولا أتصور أن تبيع الدول هذه السلع المحدودة . . وعادة تكون شبه ضرورية أو كمالية بأسعار مخفضة لأفراد قلائل ليعيدوا بيعها بأضعاف ثمنها . . والواجب أن تعود فروق الأسعار هذه الى الدولة لتعود لتنفقها فيما يعود على الشعب بالمنفعة والتقدم .

وان من أهم المسائل التى يجب على مؤتمر كم أن يبحثها مسألة الاستهلاك الحكومى الذى يجب أن تدرس جوانبه فى محاولة منا ، ليس فقط للحد من تزايد بل أيضا توفير جزء منه لصالح الشعب .

### مسئولية المرحلة الجديدة

أيها الأخوة . .

لقد جاء التطبيق الاشتراكى بتحول كبير فى الدور التقليدى الذى اعتادت الحكومة أن تؤديه ، وأصبح الملايين من أبناء الشعب يستفيدون من أوجه النشاط العام المختلفة ويشكلون فى نفس الوقت قوى ضاغطة جديدة يهملها تطوير هذا النشاط ورفع كفايته مع سرعة أداء الخدمات وعدالة التوزيع .

وانتم تجتمعون فى هذا المكان لأول مرة على هذه الصورة فى تحمل مسئوليات المرحلة الجديدة .

### هز الجهاز الحكومى

ولقد انتقلتم من دوامة العمل اليومى ومتاهاته الى مجال جديد يمنحكم فرصة التفكير الهادىء ، والدراسة الهادفة ، ولا بد انكم تسألون أنفسكم : وماذا بعد ؟ هل سيظل جهاز الادارة الحكومية ينظر اليه اجتماعيا على أنه الجهاز المعوق لتطور المجتمع والمنفصل عنه ذاتيا ، وانه يشكل طبقة تتحكم فى مقدرات الناس ومصالحها والتى تعبر عن انفعالاتها نفسيا واجتماعيا عن مشاعر الجماهير وآمالها وتطلعاتها المستقبلية أم أنه قد آن الأوان أن ينتقل جهاز الادارة العامة من مرحلة يعيش فيها متفوقا مع مصالحه الى مرحلة أخرى أكثر تطورا وأسرع تقدما فى طريق الثورة والاشتراكية وأكثر انفتاحا مع آمال الجماهير وتطلعاتها .

مرحلة ينتقل فيها من الواقع بمشاكله وتعقيداته ورواسبه التاريخية والاجتماعية ، والدراسات الكثيرة عن وسائل الاصلاح وهز الجهاز الحكومى الى مرحلة العمل الجدى المخلص فى تطوير الجهاز ، وذلك بالتطبيق العملى لخطة الاصلاح الادارى التى طالت دراستها ، والتى تعثرت فى محاولات مستمرة لوضعها موضع التنفيذ امام مقاومات وعقبات ولا مبالاة من جانب أجهزة الادارة ذاتها .

ان خطة الاصلاح الادارى يجب ان تسير فى طريقها المرسوم حتى يمكن ان نحقق ما أعلنه من قبل فى مسألة من أهم المسائل التى تتركز عليها سياسة الحكومة ، وهى رفع مستوى كفاية الأجهزة الادارية وتعبئتها لخدمة التنمية الاقتصادية .

### **تخلف الجهاز الادارى**

ان تخلف خطة الاصلاح الادارى عن خطة الاصلاح الاقتصادى والكفاية الانتاجية انما يترتب عليها حالة من عدم التوازن ، وخلل واضح ، وافتعال الكثير من الاختناقات والتعقيدات التى لابد ان تؤثر على المساعى الجدية المبذولة فى قطاع التنمية الاقتصادية ، وهذا يعنى فى نظرنا ان الجهاز الحكومى من واجبه ان يحاول اللحاق بهذه التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية المتحركة ، ومحك الاختبار هنا هو مدى قدرته وسرعته على الحركة فى اتجاه هذه الأهداف ، وان الواجب يقتضى ان يمكن الجهاز الحكومى من حرية الحركة والمرونة الكافية التى تجعله قادرا على الاستجابة لمطالب التغير ومواجهتها .

ان حقيقة الموقف تؤكد ان الثورة قد اخذت على عاتقها مسئولية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأعداد هائلة من المواطنين ،

وقد أصبح الجهاز الحكومى والعاملون به بالضرورة عنصرا حيويا وهاما . . هذا فى عمليات التنمية والتغير الاجتماعى . . وهم فى هذا يمثلون رأس مال كبير تمتلكه الدولة ، وعلى قدر استعدادهم وكفايتهم يتوقف الى حد كبير امكان تحقيق اهدافنا الطموحة فى شتى المجالات .

### / مسئولية القيادات

لقد بذلت الثورة محاولات مستمرة ومجهودات كبيرة لتوفير الاستقرار للعاملين فى الجهاز الحكومى ورفع مستوى كفايتهم فى حدود امكانيات الدولة . وهنا اريد ان استعرض ما تحقق فى هذا الشأن ، ويبرز هذا الباب الاول من الميزانية ، ولدى هنا ارقام تبين تطور هذا الباب وما انفق فيه من سنة ٥٢/٥٣ حتى سنة ٦٥/٦٦ .

فقد بلغت اعتمادات الباب الاول فى ميزانية ٥٢/٥٣ وهى المرتبات ٥٤٨ مليون جنيه ، وبلغت فى ميزانية عام ٦١/٦٢ - ١٠١ مليون جنيه ، وبلغت فى ميزانية ٦٥/٦٦ - ٢٣٤ مليون جنيه . كما بلغت جملة المصروفات الجارية فى ميزانية ٥٢/٥٣ ١٠٨ مليون جنيه وبلغت ١٩١ مليون جنيه فى ميزانية ٦١/٦٢ وبلغت ٣١٨ مليون جنيه فى ميزانية ٦٥/٦٦ .

وانى اطلب منكم اليوم ان تقفوا قليلا عند هذه النقطة ، ولنسال أنفسنا : هل قام الجهاز الحكومى بواجبه وقدم من الخدمات لخوانه المواطنين بما يساوى ما بذل من اجله فى الاستقرار والكفاية ؟ .

ان المسئولية لا يمكن ان نحملها للعاملين كأفراد ، وهم من أبناء هذا الشعب من الفلاحين والعمال والمثقفين يتفاعلون ويتجاوبون

مع آمال الشعب وتطلعاته ، ولكن المشكلة تتركز بصورة واضحة فى الناحية التنظيمية ، وهذه أولا واخيرا مسئولية قيادات الجهاز الادارى .

ومن اجل هذا انعقد هذا المؤتمر ليناقد خطة الاصلاح الادارى والاقتناع بها ، ثم ينطلق لتنفيذها بكل قوة ، ان هدف هذه الخطة هو ان تصل الخدمات المقررة للشعب فى اقصر وقت وبأقل تكلفة وبطريقة انسانية .

### تغيير المفاهيم الاجتماعية

وانى لأجد من واجبى ان اضع أمامكم بعض الملاحظات والأفكار التى أرجو أن تكون ذات فائدة فى دراساتكم لخطة الاصلاح الادارى :

١ - ان خطة الاصلاح الادارى عملية مستمرة مع وجود الجهاز الادارى والحاجة الى الاصلاح تتطور مع تطور المجتمع . . ولذلك فمن المفيد وجود التنظيم المتفرغ المتخصص فى هذا العمل بالتعاون مع القيادات .

وان التورط المستمر فى العمل اليومى لا يعطى الفرصة لهذه القيادات للتفرغ للبحوث والدراسات ، ولكنها تستطيع بحكم مراكزها أن توفر البيئة الصالحة والسند القوى والتشجيع المستمر .

٢ - ان تعديل القوانين واللوائح بما يساير التطور الاجتماعى والاقتصادى له أهميته القصوى ولكنه ليس كل شيء فى حل مشاكل الخدمة المدنية .



وفى اعتقادى ان العامل الأساسى فى المشكلة هو العامل البشرى بكل ما يحتويه من تعقيدات وجوانب سلوكية لا أخلاقية ولذلك فإن الأمر يستوجب بذل الجهود لتغيير المفاهيم الاجتماعية وما يتصل بها من الشعور بالواجب ومصلحة الجماعة والاهتمام بعامل الوقت . ويمكن تحقيق ذلك عن طريقين :

١ - تنمية الوعى الاجتماعى بالدعوة والتدريب ، وهذا يحتاج لبعض الوقت . . . وانى انبه هنا لأهمية التدريب فى داخل الأجهزة نفسها بعد التعيين وقبل استلام العمل حتى يلم العامل بتفاصيل العمل المطلوب منه ، وبذلك توفر الجهد والوقت ، ويمكن لكل جهاز أن يشكل وحدات متخصصة للتدريب تتفرغ لهذا العمل باستمرار بهدف القضاء على معوقات العمل الناتجة من عدم الفهم والدراية .

الحقيقة ده موضوع فى منتهى الأهمية . . بنجيب الناس وبنعينهم ، ندخلهم على طول على المكاتب والشغل ، وبعدين هم بيتورطوا زى بقية الجهاز ، وبعدين بيغلطوا ، أخطاء كثيرة نتيجة عدم الفهم والدراية . . يصح انه هو يكون واخذ شهادة جامعية او شهادة فنية . . لكن علشان يقدر يواجه العمل المتخصص اللى حيقوم به فى الجهاز الحكومى أو أى جهة ادارية ، يحتاج الى أن احنا ندى له بعض تفاصيل معينة حتى فى كتابة النماذج والأرائيك والحاجات دى كلها . . يعنى بنفرغ اثنين موظفين . . والموظفين كتار ، بنقول الاثنين دول بيمسكوا الناس الجدد ويعلموهم التفاصيل دى كلها بالاتفاق مع ومساعدة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . . بيقدروا الحقيقة يدوا فكرة للناس دول قبل مايتسلموا العمل ، ويقدروا يدوا لهم صورة واضحة عما يجرى فى الجهاز أو الإدارة أو الوحدة ، وبذلك بنوفر جهد ، بنوفر أخطاء ستحصل ، وبتكون على حساب المصالح الشعبية .

الإشراف الدقيق من كل المستويات ، ومكافأة وتشجيع المجد  
وعقاب المسمى للواجب والمجتمع .

ويجب ألا يتعارض ذلك مع مبدأ اللامركزية في التنفيذ وعادة  
ما يتجه الرؤساء إلى المركزية مبررين ذلك بأنهم يعملون على منع  
الخطأ وسوء التصرف ، وهذا الاتجاه يقابل عادة من العاملين  
بالسلبية واللقاء المسئولية في كل صغيرة وكبيرة على رئاساتهم فلا  
يتصرفون إلا بعد الرجوع اليهم وبذلك تتعطل أعمال الشعب .

وعلى ذلك يجب تحديد مسئوليات كل وظيفة في الإطار الذي  
يمكنها من التصرف السريع بالنسبة للأعمال المطلوبة منها .

ثم متابعة هذه الأعمال بواسطة السلطة الأعلى ، ثم محاسبة  
عادلة له وتقييم سليم .

والمسألة ليست عددا من الساعات يحضرها العامل في مكتبه  
أو مقر عمله ، واسكن الذي يجب أن يعتد به هو كمية وكفاءة العمل  
الذي حققه .

وان من واجب العامل أن ينهى جميع أعماله المكلف بها في  
نفس اليوم حتى لو اقتضى الأمر عودته في مساء اليوم نفسه .  
واحنا بنحاسب على كمية عمل ، ما نحاسبش على ساعات  
عمل معينة ، ويصح ييجي الساعة ٨ ويروح الساعة ٢ وما عملش  
وما أداش أي خدمة . . موضوع في منتهى الأهمية ، ومن واجب  
القيادات أنها هي اللي تتابعه - طيب مين اللي حيتابع ، والرئاسات  
موجودة علشان إيه ؟ . . الرئاسات موجودة علشان كده . .  
بندي تعليمات ، بندي توجيهات ، بنقول نعمل كذا ،  
بنقول المسكاتبة ما تتأخرش عن عشرة أيام ، عن أربعة أيام ،  
عن ٨ ساعة . . وبعدين بعد شهر ، بعد شهرين ، كل ده  
بيتنسى ، وبعدين مافيش متابعة . . طيب الإجراءات موجودة ليه ؟

الرئاسات موجودة لهذا السبب ، موجودة انها تتابع التوجيه . .  
لدى توجيه متفق عليه ، وبعدين من حين لآخر بنروح نرجع ونشوف  
الكلام ده مشى . . لو الرئاسات بتون شوية ، على طول الجهاز  
راح يتراخى ، وده طبيعة الكون ، طبيعة الأجهزة الادارية فى العالم  
كله . طبعا مفروض ان احنا بنفترى شوية على الوعى الاجتماعى .  
لكن دايما الحاجة الى الرقابة والمتابعة فى البشر مسألة اساسية  
ولازم نضعها نصب أعيننا . . وان عدم حل مشاكل الجماهير . .  
وتعطيل مصالحها استنادا الى مكاتبات تتحرك من جهة الى اخرى  
وبالعكس يحتاج الى متابعة وحسم ومحاسبة من جانب القيادات .  
ويعنى يهمنى ايه المتابعة دى ماتكونش متابعة صورية . . يعنى  
تفتيش دورى على المكاتب . . بنشوف موظفين موجودين ١٠٠ ٪  
فى مكاتبهم ، وبعدين بنشوف مسألة النظافة والكلام ده ، وبعدين  
الموضوع المهم هو العمل . . عاوزين الرئاسات تشوف المسألة دى  
بالدات ، وده بيدخلنا فى المسئولية والسلطة .

المسئولية والسلطة : هناك اتجاه لتحميل قاعدة الجهاز  
الادارى مسئولية العمل وما يتبع ذلك من مساءلات وعقوبات أكثر  
منها مكافآت ومشجعات ، واننا بالمغالاة فى هذا الاتجاه انما ندفع  
الأجهزة الرئاسية التى تعلو هذه القاعدة الى مزيد من السلبية  
والتهرب من المسئولية ، وبذلك تفقد طاقات يمكن أن تعاون فى  
رفع مستوى الكفاية الادارية .

وان هذه المستويات الرئاسية المختلفة انما تشكل العقول  
والعيون التى توجه وتتابع وتقيم ، وبذلك يتحرك الجهاز حركة  
طبيعية منتظمة بكل اجزائه وبكل طاقاته ليس من المعقول أن يتحمل  
العاملون فى القاعدة كل المسئولية بل أن يتحمل الرؤساء المباشرون  
المسئولية أيضا ولو بصورة أدبية ، ولا أقصد ان يحاسبوا على كل

خطأ أو اهمال يحدث فى وحداتهم ولكن يجب ان يشعروا بمسئولياتهم الأدبية عن طريق اجراءات يتفق عليها فى تقييم أعمالهم على فترات معينة فى السنة ٣ شهور أو ٦ شهور مثلاً يحسب فيها مجموع انتاج وحداتهم ومجموع أخطائها .

يعنى من المهم جداً انه يحصل خطأ من موظف ، بنجيب الرئيس المباشر له وينكلمه ، يعنى بنشعره بالمسئولية الأدبية ، مش ضرورى ينسجل له هذا فى الدوسيه بتاعه أو الملف بتاعه ، ده مش الموضوع ولكن بنشعر الرياسات .. والا طيب السلسلة الهرمية دى كلها الموجودة بالرياسات بتعمل ايه ؟ احنا لازم نستفيد منها .. هذه الأجهزة الرياسية كلها معطلة النهارده .. هو الخطأ يحصل يبقى الموظف يتحقق معاه بياخد له ٥ أيام قطع ماهية .. طيب وبعدين؟ طيب هو مفروض انه يكون فيه ايجابية من هذه الرياسات فى المتابعة علشان تقلل من الأخطاء .

إذا كان الأمر كذلك فمن الطبيعى ان يمنحوا السلطات الكافية التى يواجهون بها مسئولياتهم والتى تمكنهم من حرية الحركة والتصرف والاصلاح ورفع كفاية وحداتهم وإذا وقفت اللوائح فى سبيل مصلحة العمل وكفاءته فيجب تعديل هذه اللوائح .

وفى اعتقادى ان المصلحة العامة تقتضى منح الرؤساء سلطات اكثر فى التحقيق السريع ، وفى الجزاء ، وفى المكافأة لخلق حوافز العمل . وان هذه المسئوليات تستلزم اختيار نوع من القادة المتصفين بالجراة والحسم ، والذين يقبلون تحمل جميع المسئوليات والمخاطر المتعلقة بالعملية الادارية ، مثل عدم التقيد بحرفية اللوائح والتعليمات ، أو بالاجراءات الروتينية .. فمثل هذه المخاطر تعتبر مسألة ثانوية الى جانب تحقيق الهدف .

٤ - مشكلة تضخم العاملين بالحكومة ، وسوء توزيعهم بين الوحدات الادارية ، وتكدس نسبية كبيرة منهم فى القاهرة على حساب احتياجات الحكم المحلى .. وأرجو أن تدرس هذه المسألة فى مؤتمركم هذا .

ودى مسألة حاتركها لكم علشان لازم تشوفوا لها حل .. وطبعاً فيه ضغط مستمر ، وفيه المحاحات .. كل الناس عايزه تقعد فى القاهرة ، ولكن مصلحة الشعب بيكون لها الأولوية .

٥ - الرقابة والشكاوى : كل مواطن له حق الشكاوى وهناك شكوى من هذه الشكاوى .. أجهزة الادارة تشتكى من كثرة هذه الشكاوى خصوصاً المجهول منها .. والتي تعطل العمل .. طبعاً لا نستطيع منعها أو تجاهلها لأنها حق لكل مواطن ، ولكن فى استطاعتنا ان ننظمها وأن نستفيد من الصالح منها لاصلاح الأجهزة الادارية بلوائحها وتعقيدها المكتبية ونستطيع ان نمنع الضار منها الذى يترتب عليه تعطيل الأعمال وضياع الجهد والمذى يؤثر على معنويات العاملين نتيجة لتعرضهم المستمر للتحقيقات .

ولسكن هناك سؤالاً هاماً نوجهه الى انفسنا : هل من المناسب ان ننتظر حتى يشتكى المواطنون ، أم نعمل على اصلاح اجهزتنا الادارية أولاً بأول ؟ .. فلينزل كل منكم الى وحداته الصفري ، ويتابع سير أى موضوع ، أو يختار طلباً تقدم به أحد المواطنين ويتابع طريق التصرف فيه ، والوقت الذى انقضى فى بحثه .. وهل ترجمت اللوائح لتعقيده أم تسهيله ؟.

### ... والرقابة

وهذا يجرنا الى موضوع الرقابة وتنظيمها والشكاوى من تعدد اجهزة الرقابة وتأثيرها الايجابى والسلبى .. وهذه مسألة طال الحديث فيها وعلى كل فستكون محل مناقشتكم فى هذا المؤتمر .

وفي اعتقادي اننا لا نختلف على مبدأ الحاجة الى الرقابة . .  
وربما يكون بحثكم أكثر تركيزا على تنظيمها . وأن مفهوم الرقابة  
السليمة ليس تصيد الأخطاء أو الجرى وراء الشكاوى المجهولة  
واستعمالها للتحقيق مع العاملين .

ان مفهوم الرقابة السليمة يتضمن في المقام الأول حل المشاكل  
التي تعترض الجهاز الحكومي ، والتي تؤثر في كفايته بقصد  
المساعدة في تفهمها وحلها .

والرقابة نوعان، داخلية وخارجية وفي تقديري انه اذا احسن  
اختيار القيادات داخل الأجهزة الادارية ، وتحملت مسؤولياتها  
بشجاعة فان هذا يغنينا عن كثير من الجهود التي تبذلها الرقابة  
الخارجية .

أيها الأخوة ...

ان اجتماعكم هذا هو نقطة انطلاق لمرحلة جديدة ، مرحلة نورية  
في حياة الخدمة المدنية وان الشعب ينظر بأمل كبير الى هذه  
القيادة التي تخرج لأول مرة من جو المكاتب والدواوين الى حيث  
تلتقى معه وبآماله ومشاعره من أجل الإصلاح الكامل والتغيير  
الشامل .

أرجو لكم التوفيق والسلام . .



# مؤتمرات نقابات العمال

بيان السيد / زكريا محبى الدين

نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

فى مؤتمر أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد العام  
لنقابات العمال ورؤساء وسكرتيرى وأمناء صندوق  
النقابات العامة

القاهرة - ٩ رجب ١٣٨٥

٢ نوفمبر ١٩٦٥



يسعدنى أن تتاح لى فرصة اللقاء بالقيادات العمالية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ونحن نعيش ذكرى أحداث قومية وعربية أثرت على مجرى التاريخ فى بلدنا وفى الأمة العربية بل وفى العالم أجمع .

فى مثل هذا اليوم منذ حوالى ٤٨ سنة أعطى بلفور وعده المشثوم للصهيونية بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، على حساب الألوف من اللاجئين المشردين فى الخيام ، وعلى حساب قطعة عزيزة من الأرض المقدسة فى الوطن العربى ، وعلى حساب أمن بلدنا والبلاد العربية كلها . فقد أنشئت اسرائيل لتكون قاعدة للعدوان الصهيونى والاستعمارى على الوطن العربى .

وقد اثبتت الأحداث صحة هذا . ونحن نذكر جيدا انه فى مثل هذه الايام من عام ١٩٥٦ كانت اسرائيل القاعدة التى انطلق منها العدوان على مصرنا العزيزة بهدف سلب حريتنا واستقلالنا . ولكن هذا العدوان الذى تم بالتآمر بين الصهيونية والاستعمار قد تحطم على صخرة الارادة العربية ، فقد وقف شعبنا بكل فئاته : العمال ، والفلاحون ، والجنود ، والمثقفون ، والراسمالية الوطنية ، وقفوا وقفة رجل واحد للدفاع عن وطنهم ، وسقط الشهداء ، وسالت الدماء دفاعا عن الحرية والاستقلال . . ووقفت معنا شعوب الأمة العربية ، والشعوب الحرة .

ننتهز هذه الفرصة التى نجتمع فيها بممثلى فئة كافحت وساهمت فى البذل والتضحيات لكى نحى شهداءنا الذين قدموا أعز شىء لديهم ، قدموا أرواحهم ودماءهم من أجل حرية بلادهم والدفاع عن كرامة وطنهم . ونحى فى نفس الوقت الشعوب التى

وقفت بجانبنا .. نذكر ولا ننسى ما قدموه لنا ، نذكر وقفهم معنا  
بالتقدير وعرفان الجميل .

اذكر هذا الكلام ، بل هذه المقدمة لا لمجرد الذكرى ، ولكن  
لنأخذ منها العبرة والدروس التي تنفعنا في المستقبل .. دروس  
تقول لنا ان الحرية شيء غال وعزيز ، ولا بد للحصول عليها من كفاح  
وتضحيات بالدماء والأرواح .. ولكي نحافظ على هذه الحرية  
نحتاج أيضا الى كفاح وتضحيات مشمرة ، قد تختلف عن التضحيات  
التي قدمناها للحصول على الحرية ، فهي تضحيات من نوع آخر  
أنه الجهاد الأكبر .. الجهاد ضد النفس .. قد نضحي بأشياء  
نستطيع الاستغناء عنها .. ونحن ملزمون بأن نقدم لبلدنا العمل  
المخلص المنتج .. نقدم لبلدنا شئنا من الصبر وقليلًا من التضحيات  
في ظروف معيشتنا لكي نحقق الهدف وهو الحفاظ على حريتنا .

ان أحدا لا يمكن أن يتصور أن بلدا فقيرا يحتاج الناس فيه  
الى لقمة العيش يمكنه أن يصمد أو يقاوم القوى التي تحاول أن  
تسلبه حريته .

ومن أجل هذا فنحن نجتمع اليوم لنتحدث عن تعزيز  
اقتصاديتنا لكي ننشئ القاعدة الاقتصادية الوطيدة في بلدنا ..  
اننا عندما نعمل لرفع مستوى المعيشة نحافظ في نفس الوقت  
على حريتنا واستقلالنا بالاعتماد على أنفسنا ، وبناء قوتنا الذاتية ،  
فلا نطلب مساعدة أحد ، ولا نمد أيدينا الى أحد لكي يقدم لنا اعمانات  
مشروطة ، ولكي يفرض علينا سياسة تقيسد من حريتنا .. ان  
الاقتصاد المتين هو الاساس ، بل هو الدرع الذي نحافظ به على  
حريتنا .. يجب ان نضع هذه الحقيقة دائما نصب أعيننا .

اننى حين اجتمع بكم اليوم ، ليس الفرض هو الحديث من  
المكاسب التي حققتها الثورة للعمال في مجال العمالة والأجور ،

والاسكان ، والتأمينات الاجتماعية ، وعلاقات العمل فى وحدات الانتاج والخدمات ، فهذه مسائل كلها تعرفونها وتعيشون فيها .. ولكنى جئت لاتكلم معكم فى طبيعة المرحلة الثورية القادمة ، ودور العمال وقياداتهم فى هذه المرحلة باعتبارهم اصحاب المصلحة الحقيقية فى هذه الثورة .

ان ثورتنا اشتراكية عربية ، واهدافنا الاجتماعية هى الكفاية والعدل .

العدل ويعنى عدالة التوزيع ، وقد تحقق منها جزء كبير عن طريق سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، وقد انعكس اثر هذا على مستوى الاجور والعمالة بالمقارنة الى حالنا قبل الثورة .. ولكن هل يكفى هذا لتحقيق العدالة ؟.

كل الناس يتطلعون لتحسين احوالهم .. لزيادة اجورهم .. والناس الذين ليست لديهم فرصة عمل .. لابد ان تتاح لهم هذه الفرصة .. ثم زيادة السكان التى تضغط علينا ..

كل هذا يجرنا الى موضوع الكفاية ، ولن نتحقق الكفاية الا بزيادة الانتاج ، فيزيد الدخل ، وتزيد الاجور ، وتوجد فرص العمل ، وذلك يتفق مع قول الرئيس جمال عبد الناصر دائماً « ان حل مشاكلنا هو ان ننتج اكثر » معنى هذا ان انتاجنا اذا بقى على ماهو عليه بلا زيادة تفوق زيادة السكان معناه ان يقل الدخل .. او بعبارة اوضح اذا كان لدينا ١٠٠ جنيه ندفعها اجورا لعشرة عمال ، فاذا اصبح العمال عشرين وبقيت المائة جنيه كما هى معنى هذا ان اجر كل عامل لازم ينخفض .. ثم علينا بعد ذلك ان نقدم تعويضات ومساعدات للمتعطلين .. من اين نقدم هذه المساعدات ؟ من أجرى ومن أجرك وأجر كل عامل فى هذا البلد .

ولكى نبرز أهمية زيادة الانتاج ، لابد ان نتكلم عن مفهوم مسئولية العمال فى المحافظة على الثورة ومكاسبها السياسية والاجتماعية .

وعندما يرفع العمال شعارهم القائل « العمال جنود الثورة » هل يقصد بهذا الشعار الدفاع ضد الرجعية وأعداء الاستعمار ونحن مفتوحو الأعين ، نأخذ الحذر من عوامل التخريب ، والمحاولات المستمرة ضد الثورة وأهدافها من الرجعيين وصنائع الاستعمار ؟ . وهل معناه فقط ان نتوسع فى ممارسة الديمقراطية عن طريق التنظيمات الشعبية والنقابية والمشاركة فى الادارة الى غير ذلك من وسائل ممارسة الديمقراطية ؟ .

أقول ان هذا لا يكفى لتحقيق شعار « العمال جنود الثورة » هناك جانب مهم جدا وعلى مستوى أهمية مكافحة أخطار الرجعية وأعداء الاستعمار وممارسة الديمقراطية .. هذا الجانب هو الانتاج ، وزيادته ، وكفايته .

وتظهر خطورة هذا الجانب عندما نشعر ان مشروعاتنا لا تتمكن ولا تنجح فى تحقيق زيادة الدخل ، أو ان اقتصادياتنا تضعف .. النتيجة الحتمية تكون خسائر مالية فى المشروع أو المؤسسة أو الشركة أو المصنع .. خسائر مالية لو استمرت عدة سنوات فسيأتى اليوم الذى تقف فيه هذه المشروعات ، وهذا يعنى تشريد العمال وانتشار البطالة .

فى هذه الحالة تكون قد أعطينا سلاحا لأعدائنا وأعداء الثورة وأعداء الاشتراكية ليحققوا أهدافهم .

اننى عندما قلت فى بياناتى السابقة ان الاقتصاد أولا كنت أقصد تأكيد أهمية زيادة الانتاج ، وأن تعزيز اقتصادنا هو أساس الدفاع عن الثورة ضد أعدائها ، وهو أيضا لتحقيق المطالب



الاقتصادية والخدمات ، وهو الأساس لتعزيز ممارستنا للديمقراطية  
السليمة .

### نعود الى الحديث عن زيادة الانتاج . .

هناك ثلاثة عوامل يجب أن تتوافر لزيادة الانتاج هي :

اولا - التخطيط السليم . بمعنى اننا قبل تنفيذ أى مشروع  
لابد أن ندرس اقتصادياته بطريقة سليمة ، وما سيحققه هذا  
المشروع من مكاسب وعائد . وكلما كانت مكاسبه وعائده أكبر  
واسرع دل ذلك على أن اقتصادياته سليمة . . وهذا يلزمنا بدراسة  
مشروعاتنا دراسة دقيقة وواضحة حتى لو احتاجت هذه الدراسة  
الى زيادة شهرين أو ستة شهور ، ولكن لابد أن نطمئن الى أن  
اقتصاديات هذا المشروع سليمة قبل الاقدام عليه . يجوز أن يكون  
هناك خلل فى التقديرات بمعدل ١٠ ٪ ، وهذا بالطبع أفضل من  
٥٠ ٪ أو ٦٠ ٪ عندما تكون الدراسة سريعة .

صحيح أن هناك بعض مشروعات نعرف أنها تخسر فى مرحلة  
البدء ولمسدد من السنين ، وخصوصا الصناعات الثقيلة  
والاستراتيجية التى تعطينا الخامات للصناعات الأخرى . . ومع  
ذلك فنحن ندعمها . . وفى التخطيط أيضا لابد من حساب الفنيين  
والاداريين والعمال الذين يعملون فى تنفيذ هذا المشروع وعلى أعلى  
مستوى من الكفاية .

ثانيا - الادارة السليمة وهى التى تستطيع ادارة المشروع بطريقة  
اقتصادية . . الادارة تعين وتحاسب على فترات . وقد قلت هذا  
فى مؤتمرى الانتاج والادارة ، ولذلك فلا بد من اعطائها سلطة العمل  
والقيادة التى تمكنها من تحقيق الاهداف . . لابد من سلطة لقيادة  
السفينة الى بر الأمان وهو الانتاج وزيادة الانتاج .

قد تحدث هناك أخطاء . . كلنا بشر بنخطئ . . ولكن لابد من الموازنة بين الأخطاء الكبيرة والبسيطة . . كل أخطاء من الإدارة نتجاوز عنها في سبيل تحقيق الهدف وهو الانتاج .

هناك مثلا مدير عصبى . . أو مدير تصرف تصرفا غير سليم من وجهة نظر العمال . . هذا الموضوع ليس صعبا . . وانت لا تستطيع الحكم على شخص الا من خلال الاهداف الاقتصادية التى يستطيع تحقيقها . . المهم أن الإدارة والعمال يتجهون لهدف واحد وهو زيادة الانتاج ، هذه النقطة مهمة جدا . . انما التناقض فى المطالب الاقتصادية . . هل هى ممكنة أم لا ؟ المهم هو ألا افرض على الإدارة أية شروط تؤخر فى تحقيق الهدف .

وهناك نقطة أخرى فى منتهى الأهمية . . علاقات العمل بين العمال والإدارة وهى مسألة العمالة . . كل الاقتصاديين يقولون ان زيادة العمالة عن طاقة المشروع تؤدي الى تقليل الانتاج وازعاج كفايته . . اذن زيادة العمالة فى أى مشروع ليست حلا لمشكلة البطالة .

لدينا زيادة سنوية فى السكان والعدد المتقدم للعمالة يزيد كل سنة فليس الحل تكديس العمال فى المصانع . . العمل الذى يحتاج الى 5 عمال يوضع فيه عشرة عمال ، كيف ؟ . . نتيجة ذلك هى عدم تحديد المسئولية وكل يرمى الحمل على الآخر . . كيف يمكن حسابهم ونحن نريد محاسبة كل عامل كبير أم صغير . اذن زيادة العمال فى المشروعات ليست حلا لمشكلة البطالة بل لا بد من زيادة الانتاج فهى الحل لزيادة الأجور ، أو استثمار العائد فى انشاء مشروعات جديدة لخلق فرص عمل جديدة . . المتعطلون لا بد لهم من علاج على أساس اجتماعى واشتراكى ونحاول أن نجد الحلول . . الحلول الجذرية هى زيادة الانتاج .

ثالثا - العمل السليم . . العمل الجدى المخلص وهذه مسئولية العمال وقياداتهم . وفى هذا يقول الميثاق : « ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها الآن من مقياس غير انجاح عملية التطوير الصناعى وغير طاقتهم على العمل من أجل هذا الهدف وغير كفايتهم فى الوصول اليه » .

وبهذا حدد الميثاق مجال التطوير الصناعى على أنه أوسع مجال لايجاد فرص العمل .

ويقول الميثاق « ان العمل شرف وأساس للحياة فى المجتمع الاشتراكى » .

وهنا يتساءل العمال ما هو المطلوب من العمال ، من كل عامل بالذات فى معركة الانتاج ؟ هناك أشياء كثيرة ومحددة :

## ١ - الايجابية فى العمل :

هذا عامل يركز كل فكره وأعصابه فى عمله ، وعامل آخر سلبي لا يهتم بمستوى الكفاية أو زيادة الانتاج . . ما هى النتيجة ؟ . . العامل الايجابى من المؤكد أنه ينتج ثوب قماش سليم ليس به عيب . . والثانى ينتج نفس الثوب ولكن توجد فيه أخطاء كثيرة قد تبلغ أحيانا ٢٠٪ فنخسر من الناحية الاقتصادية ٢٠٪ ، وأضرب مثلا آخر بسائق سيارة يحرص عليها كابنه وعندما يصادفه « مطب » فى الطريق يتمهل ويحاسب ويصون سيارته . . . عند الملف يحاسب على تيل الفرامل . . انه بذلك يوفر للدولة جنيه . . وجنيه مع جنيه يوفر كثيرا . .

عامل الزراعة الذى يحمل رشاشة مقاومة دودة القطن . . يرش شجرة ويترك شجرة ، وهناك عامل بجواره يرش كل الأشجار .

## ٢ - نسبة الحضور فى المصنع :

كثيرا ما يحدث الغياب ويقولون لأسباب مرضية ، أو أعذار وهمية . . . بالنسبة للطبيب الذى يعطيه الاجازة ويرفع نسبة الغياب الى ٥٠ ٪ فلنا كلام مع مثل هذا الطبيب .

ولكن ماذا نقول للعامل الذى يشكو من صداع أو ارتفاع قليل فى درجة الحرارة ؟ اننا نقول له لو كان عندك صداع أو سخونة وتريد أن تذهب بابنك الى المدرسة ، هل تتركه وحده يتعرض لمخاطر الطريق ، أم تأخذه من يده الى المدرسة وأنت فى اجازة مرضية ؟ . ان المصنع كآسرة العامل لا بد أن نوعى العمال بأن نسبة الغياب اذا وصلت الى نسبة ٥٠ ٪ فكيف نعطى الأجور بعد أن يقل الانتاج بنسبة الغياب !

## ٣ - الكفاية :

وهى تأتى بالتدريب والتعليم . . . قد نقول هذا شغل المدارس والمدرسين . . . لا ، بدليل اننا نستخدم مدرسين أكفاء ، ثم نجد عاملا يهتم باجادة عمله ، وآخر كل همه أن يقبض فى اخر الشهر . نريد كل العمال . . . ملايين العمال . . . أن يكونوا عمالا مجتهدين يهتمون بعملهم ، ورفع مستوى كفايتهم .

نذكر فى هذا المجال أيام زمان . . . أيام الحرف . . . الأسطى كان يختار عمالا يساعده ، وبعد ثلاث سنوات مثلا يصبح واحد منهم أسطى . . . والباقي كما هم .

## ٤ - النظام والالتزام بالتعليمات واللوائح :

ليس هناك مجتمع يسير بدون نظام وقواعد تقوده للنجاح . مجتمع العمال يجب أن ينظم بلوائح وتعليمات . وهذا يحتاج الى

تعاون العمال والادارة وأى شكوى يجب أن تأخذ طريقها العساذى  
بالوسائل القانونية والطبيعية . . يجب أن يكون الانتاج هو الهدف  
الأساسى . . وأية مشكلة بعد ذلك لا بد من حلها .

#### ٥ - الارتباط بوحدات الانتاج :

ارتباط من يملك وسائل الانتاج ، لا بد أن يحميها بقلبه . .  
عليه بالاقتصاد فى النفقات الاضافية التى تستنزف موارد  
المشروع . . وأضرب لذلك مثلا عمال مصنع يسكنون منطقة تبعد  
عنه ٣ كيلو مترات لماذا الالحاح فى طلب وسيلة انتقال ؟ لماذا  
لا يبكرون فى الحضور نصف ساعة ؟ أنا شخصا كان بيتى يبعد عن  
المدرسة ٣ كيلو مترات وكنت أمشى هذه المسافة ذهابا وإيابا ولا  
أتأخر عن واجباتى . . ان الآمال والتطلعات من طبيعة البشر ، ولكنها  
لا يمكن أن تتحقق الا بمجهود أكبر .

#### ٦ - صيانة الملكية العامة فى المصانع :

ان كل شىء قد أصبح ملكا للشعب ، لا ملكا للرأسمالية  
والرجعية ، ولا بد أن نطور انتاجنا .

لقد علمت أمس بواقعة فى أحد المصانع . . عندما ذهب بعض  
أفراد الكشافة ينظفون المصنع تطوعا فعثروا على الموايك ملقاة  
فى الأرض . كيف حدث هذا ، ومسئولية من هى ؟ . . الادارة  
والقيادات النقابية هى المسئولة . . ان المسئولية التى تقع عليكم  
مسئولية كبيرة . . قيادات العمال عليها مسئوليات وأكثر . . لقد  
تحولت النقابة من طرف مقابل للادارة الى قاعدة طليعية تساهم فى  
رفع الكفاية الانتاجية والفكرية للعمال .

ان قيادات العمال مسئولة عن نقل هذه المفاهيم الى العمال  
بالدعوة والتوجيه السليم والتعاون مع الادارة .

ان معركة التنمية الاقتصادية التي نواجهها لا تتحمل أى تهاون أو تواكل ، وأنتم كقيادات عمالية فى الاتحاد الاشتراكى تعرفون مسئوليتكم فى هذه المرحلة الهامة ، امامنا مشكلة زيادة السكان ومشكلة التنمية . فى السنين الماضية اندفعنا فى زيادة الأجور ، وقد انعكس هذا على زيادة الاستهلاك ، وزيادة الاسراف .

وأذكر لكم هنا ان نسبة النمو السنوى لصادراتنا فى السنوات الخمس الماضية كانت ٥٪ فى حين أن النمو السنوى لوارداتنا قد وصل الى ٨٪ ، وكان يهمنى أن تكون الزيادة فى الواردات من أجل التنمية ولكن هذه الزيادة كانت للاستهلاك مع الأسف .

ان ذلك الوضع يقتضى من قيادات العمال بالاضافة الى ما سبق ذكره :

— عدم اعطاء الوعود للعمال على حساب مصلحة الانتاج . وذلك يأتى نتيجة لبعض التناقضات والصراع على الانتخابات . . وأضرب لذلك مثلا فى مصنع يقدم وجبة غذائية تتكلف ١٣ قرشا يدفع العمال منها قرشين والمصنع يدفع الباقي . . بعض القيادات وعدت برفع القرشين عن العمال ، وقد ترتب على هذا الوعد مشاكل اصطدمت بها الإدارة التى لا تعرف شيئا عن هذا الوعد .

— تشجيع العمال على زيادة الانتاج وتعبئتهم بالتوعية .

— التعاون مع الإدارة لخلق حوافز العمل . . على القادة ان يمتنعوا عن حماية العامل المسمى . . اننا اذا كنا نقيم عمل الإدارة عن طريق ما استطاعت تحقيقه من أهداف الانتاج فلا بد أن يكون هناك تقييم سنوى لأعمال النقابات . . ولا يمكن أن يكون الصراع النقابى هو أساس العمل النقابى فى المجتمع الاشتراكى .



- الارتفاع بالعمل الى مستوى المسئولية فى المرحلة القادمة .
- ارتفعنا من قبل فى مراحل الكفاح المختلفة .

ان أى مجهود يبذل فى سبيل رفع الانتاج وكفايته هو مجهود يبذل لصالح العمال ولصالح المجتمع كله .

- اذا أمكننا توفير فرص النجاح للأهداف التى تحدثنا عنها نستطيع بتوفيق الله أن نزيد من الانتاج وكفايته وبذلك نزيد استهلاكنا وأجورنا والخدمات الأخرى وفرص العمل وشعارنا هو ( لا استهلاك بدون انتاج ) .

فى الفترة الحالية التى تمر بنا يتحتم علينا كما أوضحت فى أحاديث سابقة أن نحدد استهلاكنا حتى نوفر الأموال اللازمة لتشغيل المصانع القائمة فعلا ، ونستثمر مدخراتنا فى مشروعات جديدة لخلق فرص عمل جديدة .

ولذلك فانه من الطبيعى خلال المرحلة القادمة - ولن تكون طويلة - ألا ننظر فى أية مطالب اقتصادية اضافية أو جديدة ، ولكننا لن نمس الأجور الحالية . ان الأجور قد ارتفعت خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية من ٣٥٠ مليون جنيه الى ٧٧٠ مليون جنيه . ان العمال قد حرموا فى الماضى واستحقوا أن يعوضوا ، ولكننا قد وصلنا الى مرحلة يجب أن نوازن فيها اقتصادياتنا حتى نستطيع مواجهة التزاماتنا ونبنى قاعدة اقتصادية وطيدة تحافظ على حريتنا وحرية الأمة العربية من المحيط الى الخليج .

والله يوفقكم ، والسلام عليكم .



## مَسْئُولِيَّاتُ الْخَطَّةِ الْخَمْسِيَّةِ الثَّانِيَّةِ

بَيَّانُ السَّيِّدِ / زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّينِ  
نَائِبُ رَئِيسِ الْجُمْهُورِيَّةِ وَرَئِيسِ الْوُزَرَاءِ

**أمام مجلس الأمة في دور انعقاده الثالث  
عن مسئوليات الخطّة الخمسية الثانية**

القاهرة - ١١ شعبان ١٣٨٥

٤ ديسمبر ١٩٦٥



## أيها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

يسرني أن يكون لقاءنا مع مجلسكم الموفر في بداية دورة انعقاده الثالثة مع مطلع مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني - مرحلة لها طبيعتها وظروفها ومصاعبها - كما أن لها أيضا أهميتها البالغة في تحقيق أهداف المجتمع الذي يبنيه شعبنا بنضاله وعزمه وتصميمه ، مرحلة بحكم طبيعتها وظروفها تحتاج الى كفاح من نوع جديد ، كما تحتاج الى جهد وبذل وعطاء .

وانني اذ أقدر المسؤولية الضخمة التي تواجهني واخواني الوزراء أعضاء الحكومة ، فاني أعتر بالثقة التي وضعها فينا السيد رئيس الجمهورية ، ويحدونا الأمل في المستقبل بأننا قادرون باذن الله وبمعاونة هذا الشعب العظيم على حمل أعباء هذه المسؤولية بكل قوتنا وبكل طاقاتنا وبكل اخلاصنا .

## المرحلة القادمة

### اخواني أعضاء مجلس الأمة :

ان المرحلة القادمة تتطلب أن يستجمع الشعب قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التي قد تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدونها كما أنها قفزة للامام تعويضا لما يكون قد فاتنا ووصولا الى الآمال الكبرى .

ولذا فان قيمة الجهود في هذه المرحلة تقاس بمدى ما يمكن تعبئته من قوى الجماهير الشعبية لصنع المستقبل وبمدى مايمكن أن توفره هذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة .

وان القيادة الحقيقية هي الاحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وايجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها .

وهذا ولاشك هو دورنا ودوركم ، وطريقنا وطريقكم في هذه الدورة من ادوار انعقاد مجلسكم والتي ارجو ان تكون دورة مثمرة باذن الله .

وقد لا اكون في حاجة اليوم الى بيان ان مسئولية العمل الوطنى فى المرحلة القادمة مسئولية ضخمة ومسئولية شرف ومسئولية امانة ، ويسعدنى ان يكون لكل منا نصيب فى تحمل هذه المسئوليات الجسام .

### الشعب حطم كل القيود

ايها الاخوة اعضاء مجلس الأمة :

ان شعبنا الذى عقد العزم على حماية مكاسبه ، وكشف كل الحيل التى حاولت ان تجره الى معارك جانبية تخرجه عن طريقه الثورى وتصرفه عن معركته التى خاضها من اجل البناء ، قد نبذ كل دعاة التضليل ومضى فى اصرار يتم مابدا حين خرج فى صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليعيد صنع الحياة على ارضه وليبنى بالجهد وبالعرق كيانا اقتصاديا سليما وكيانا اجتماعيا كريما ، يحمى بهما استقلاله ويدعم مكاسبه .

ان المنجزات العظيمة التى حققها الشعب بتمسكه باهدافه فى معركة البناء لم تشغله عن محاولات التنكر والتخفى التى تسلل بها فى الظلام نفر على ابصارهم غشاوة من تضليل باسم الدين



واحقاد عمياء تحفز الى الهدم والتدمير تعطيلا لحق شعبنا في  
الرخاء الذى يؤمن به ويعمل من أجله .

ان هذا الشعب بعد أن حطم كل القيود التى كبلت قواه العاملة  
بطريقة تتنافى مع الانسانية لصالح احتكارات الرأسمالية الداخلية  
أو الخارجية ، لن يمكن للرجعية مرة أخرى من أن تسد عليه طريقه  
الى أهدافه حتى يصل بعملية الانتاج كما ونوعا الى تحقيق الكفاية  
والعدل دعامتى الاشتراكية .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة وإدراكه لحقوقه المؤكدة  
قد مكن للايمان بالعمل فى كل نفس ، فمضى الشعب كله يعمل حقا  
وشرفا وواجبا ليوفر للوطن قوة ورخاء وأمنا وللمواطن حرية وعدلا  
فلئن أساء بعد ذلك لهذه الجهود البناءة مسيء ففى شرعة الحق  
وشرعة العدل ان يؤخذ بجريرة أساءته « فالיום لاتظلم نفس شيئا  
ولا تجزون الا ما كنتم تعملون » .

## الاساس الذى يرتكز عليه أسلوب عملنا

### اخوانى أعضاء مجلس الأمة :

لقد أخذت الثورة عهدا على نفسها منذ بدايتها أن تكون طلائعها  
دائما خداما لها ولأهدافها يعيشون فى رحابها فى أى ركن من  
أركانها وحيث تتطلب المصلحة تواجدهم .

وان نظامنا الثورى قد أرسى فى مجتمعنا قواعد لمبادئ سامية  
ومثل عليا تنظم اليوم حياة المواطنين جميعا ، وهى مبادئ لم تعد  
موضوعا لجدل أو خلاف باعتبارها أهداف شعب بأسره قد ارتبط  
بها ارتباطا كاملا ، وباعتبارها الطريق الأمثل للتحول الاجتماعى

الذى يحقق للانسان المواطن فى الحياة امله ويكفل كرامة انسانيته .

واذا كان من المحتمل ان تختلف نظرة الافراد الى الوسائل او ان تعدد اساليبهم على طريق تحقيق آمال الشعب وصيانة حقوقه وتدعيم بناء نظامه الثورى فان الشعب جميعه قد انتقله اطار واحد هو اطار اشتراكيتنا الانسانية واستهدى مبادئه واحده هى المبادئ التى رسمها ميثاق العمل الوطنى .

فى اطار من هذا الوعى ، وفى نطاق هذا الفهم ، فان الاساس الذى سوف يرتكز عليه أسلوب عملنا هو الاصرار الدائم واللباب المتواصل فى استمرار العمل الثورى وتنظيم كل الطاقات وتجنيدنا للوصول الى الغايات التى ينشدها شعبنا فى هذه المرحلة الهامة من مراحل تطورنا .

### تجسرتنا فريدة فى نوعها

اخوانى أعضاء مجلس الأمة :

ان طبيعة التطور بصفة عامة ، وطبيعة التحول الاشتراكى بصفة خاصة ان تلازم المشقة الانتصار ، وان يصحب التطور المعاناة . لذا فقد كان طبيعيا ونحن نحول ونطور مجتمعنا ان تفتح امام تقدمنا ابواب ومنافذ فى مجالات مختلفة وان تصادفنا فى كل مجال نتطور فيه وفى كل خطوة نخطوها تحديات متجددة وصعوبات متطورة .

وقد تمكن شعبنا ان يحقق فيها بالجهد والاصرار انتصارات كبيرة ومكاسب متعددة .

وفى خلال هذه المعارك وعلى أعتاب هذه المصاعب اكتسبت الثورة المصرية خبرة ومناعة ومنحتها التجارب فرص الممارسة الفعلية للتغيير الثورى . ولقد كانت تجربتنا فريدة فى نوعها نقلنا فيها فى هدوء وسلام مجتمعا متخلفا ووصلنا به الى مشارف الآفاق الواسعة والى مجالات جديدة من مجالات العمل الوطنى ، منطلقات جديدة لا نستطيع بغير اعادة الدرس والتقييم أن نتأهب ونستعد لاقتحامها .

ومن دواعى الفخر لشعبنا المتاضل انه لا يتهيب المخاطر ولا يحجم عن التجارب ويجد فى التطور والتجديد حيوية وخصوبة ومنطلقا جديدا فى تحقيق آماله الواسعة ويتخذ من تجاربه فى ماضيه نبراسا لحاضره ومستقبله . وعلى هدى هذه السياسة الثورية الخلاقة فلن تكون المرحلة القادمة بأية حال من الأحوال استمرارا لتلقائيا للمرحلة السابقة .

### مرحلة تتميز بأهميتها الاقتصادية

#### اخوانى أعضاء مجلس الأمة :

على أساس العهود والمواثيق التى ارتبط بها الشعب مع قائده فى مختلف المناسبات ، وعلى أساس تلك الآمال العريضة التى تتطلع اليها جماهير شعبنا المناضلة ، وعلى أساس الاصرار واللباب المتواصل نحو حياة أفضل سوف نبدا جميعا باذن الله هذه المرحلة الجديدة متضامنين فى العمل الوطنى لنوفر كل الوسائل والاسباب الكفيلة بتحقيق الاهداف الطموحة لأمتنا .

والحكومة اذ تقدر تقديرا واعيا وواقعا الصعوبات التى نواجهها والناعبة أصلا من طبيعة المرحلة القادمة والحاجة الى الجهد المستمر والمخلص منها ومن كل فرد عامل فى شعبنا المكافح فى مرحلة تتميز

بأهميتها الاقتصادية والتي تهدف فيها الى ارساء دعائم القاعدة الاقتصادية السليمة التي سننطلق منها لتدعيم قوتنا السياسية والعسكرية ، وبالتالي حريتنا القومية . فليس أمامنا الا ان نروض أنفسنا على ان هناك تضحيات أخرى ما زالت في انتظارنا ومسئولية ضخمة وشاقة نحملها بقوة على اكتافنا مادام هذا الجيل قد اختار ان يحمل رسالته التاريخية .

وان معركة الانتاج هي التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس وان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والاعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة .

على هدى هذا القول من الميثاق ، وتحقيقا لرغبات شعبنا والتي أشعر بها والمسها ، فقد قدمت الحكومة بيانا يوم تشكيلها تلتزم به أمام الشعب منهاجا وبرنامجا لمهمتها .

وكان لزاما علينا ونحن فى معركة التنمية الاقتصادية ان نعطي بعض الأولويات لتطلبات خططنا الاقتصادية ، وعلى هذا فسوف يكون محور سياستنا أكثر تركيزا حول بعض المسائل . واننى استعرض معكم أهمها :

**أولا : سلامة تقديرات الخطة الخمسية القادمة وواقعيتها .**

**ثانيا : الارتفاع بمستوى كفاءة وحدات الانتاج بتحديد أكثر وضوحا للأهداف والمسئوليات والمتابعة والتقييم ، لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية من الموارد المتاحة .** وبذلك يمكن توفير احتياجات الشعب الأساسية وتحسين مستوى الخدمة وعلى الأخص زيادة استثمار الاسكان .

**ثالثا : رفع مستوى كفاءة أجهزة الدولة الادارية وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية والاستجابة السريعة لمشاكل الجماهير اليومية .**

**رابعا : توفير الاستقرار والمناخ السياسى والاجتماعى الدافع لقوى الانتاج .**

**خامسا : اعتبار مشكلة تضخم السكان مسألة حيوية تستوجب علاجاً سريعاً .**

### **العمل الوطنى لابد أن يكون محددا**

**ايها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :**

ان العمل الوطنى على أساس الخطة لابد وأن يكون محددا أمام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها . بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه حتى يستطيع أن يعرف فى أى وقت من الاوقات مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى ان تتحول الخطة الشاملة فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد أجهزة الانتاج .

على أساس هذا القول الحكيم من الميثاق فقد كانت باكورة أعمال الحكومة أن دعت الى عقد مؤتمر للانتاج حضره جميع رؤساء وحدات القطاع العام باعتبارهم يمثلون قيادة سياسية ترتفع الى مستوى المسئولية فى تحمل أعباء العمل الوطنى فى قطاع الانتاج خلال المرحلة القادمة ، وتبذل من فكرها ومن طاقاتها ومن إخلاصها ومن أعصابها ما يمكن من تحقيق أهدافنا الاقتصادية فى المرحلة القادمة .

ولم يكن مطلبى من هؤلاء سوى مطلب الشعب جميعا وغاية  
أمله وهو ضرورة العمل الجدى المخلص من أجل زيادة وكفاءة  
الانتاج .

لقد تحققت سيطرة الشعب على وسائل الانتاج وحمل القطاع  
العام مسئولية تطوير اقتصادنا القومى ، فمن الطبيعى أن ننتظر  
منه أن ترتفع قيادته الى مستوى هذه المسئولية الخطيرة التى  
تتصل بمعاش الشعب وآماله المستقبلية .

ولقد حددت أمام هذا المؤتمر أهدافنا فى المرحلة القريبة  
القادمة وضرورة حسن استخدام مواردنا المتاحة وإدارة أعمالنا  
بطريقة اقتصادية سليمة بحيث نستطيع :

**أولا :** تحقيق أكبر عائد لاستثماراتنا فى أقل وقت ممكن .

**ثانيا :** أن نزيد من حصيلة صادراتنا مع تحقيق ربح مجز .

**ثالثا :** أن تكون السلعة المنتجة على مستوى الجودة والأسعار  
العالمية .

**رابعا وأخيرا :** أن تؤدي الخدمات بأقل تكلفة ممكنة .

وانه ليسعدنى أن تلقى سياستنا الجديدة من جميع أفراد  
القطاع العام تقبلا وحماسا باعتبارهم قيادة مسئولة سياسيا  
وإداريا عن نتائج التنمية فى وحداتها ، كما يسعدنى أنى وجدت  
أنها تؤمن معى كل الايمان بأن طبيعة المرحلة القادمة من مراحل  
العمل الوطنى تتطلب أحداثا تغيرات ثورية متعددة ، وانه  
ليسعدنى أيضا أن تجيء مقررات هذا المؤتمر معبرة أصدق تعبير  
عن متطلبات هذه المرحلة الشاقة فى تاريخ وطننا .



## نحن نمر بمرحلة ثورية من نضالنا

أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

ان كل مجهود تبذله الادارة الحكومية لتبسيط الاجراءات وسرعة تأدية الخدمات وكفايتها انما يؤثر بالتالى على حجم الانتاج وكفايته .

لذا كان من الطبيعى ان يعقب مؤتمر الانتاج مؤتمر آخر للادارة ولقد تحدثت فى هذا المؤتمر مع رؤساء وحدات الادارة العامة فى الدولة .

ومن البديهي ونحن نمر بهذه المرحلة الثورية من نضالنا ان الوضع أصبح يتطلب ان ينتقل جهاز الادارة العامة من مرحلة يعيش فيها متقوقعا مع مصالحة الى مرحلة أخرى أكثر تطورا وأسرع تقدما فى طريق الثورة والاشتراكية وأكثر تفتحا مع آمال الجماهير وتطلعاتها .

ولذا فلم يعد من المعقول أو المقبول أن يظل فى مجتمعنا جهاز ينظر اليه اجتماعيا على أنه الجهاز المعوق لتطور المجتمع والمنفصل عنه ذاتيا، بل وأنه يشكل طبقة تتحكم فى مقدرات الناس ومصالحهم .

ولقد طالبت المجتمعين بمناقشة خطة الإصلاح الإدارى ، ثم الانطلاق لتنفيذها بكل قوة وأن يكون هدفهم على الدوام أن تصل الخدمات المقررة للشعب فى أقصر وقت وبأقل تكلفة وبطريقة انسانية .

واى وطيد الرجاء أن تكون نتائج هذا المؤتمر مثمرة باذن الله  
وان يكون نقطة انطلاق لمرحلة ثورية جديدة فى حياة الخدمة المدنية  
وان الشعب بأسره لينظر اليوم الى هذه القيادات ويأمل أن  
تلتقى معه وبآماله ومشاعره من أجل الاصلاح السكامل  
والتغيير الشامل .

## معركة الانتاج سوف تؤتى ثمارها

اخوانى أعضاء مجلس الأمة :

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للامل غير العمل  
الانسانى ، وعلى هدى هذه السطور من الميثاق كان لابد أن تكون  
من أولى أعمال الحكومة أن تجتمع بممثلى العمال باعتبار أن عمل  
الشعب سوف يبقى طريقه الوحيد الى المستقبل .

وانه ليسعدنى أن أجد من الزملاء الذين اجتمعت بهم تفهما  
ووعيا واصرارا على مداومة الكفاح . وائنى لوائح أن معركة الانتاج  
سوف تؤتى ثمارها بفضل ايمانهم وبقوة سواعدهم وصلابة  
عزائمهم .

## التطبيق الاشتراكى

أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

لقد نبهنا الميثاق عند تناوله لمشاكل التطبيق الاشتراكى الى  
أن تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب أن يتم عن طريق اغراق  
الجماهير فى الأمل ، والى أن التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع  
بعيد المدى الى الاهداف المرجوة من النضال ، لكنه من الزم

الواجبات فى تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة الوصول الى الأهداف المرجوة ، فان مجرد التفسير الثورى فى أوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحلام الجماهير ولكن الجهود المتواصلة هى وحدها القادرة على الوصول الى الأحلام . كذلك نص الميثاق على أنه ليس من حق أحد فى هذه المرحلة أن يخدع الجماهير بالمنى ، وانما تقتضى الامانة الثورية أن تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لآمالها .

ولقد كنت أتمنى اليوم أن أقدم اليكم ببرنامج عمل مفصل ، ولكنى تحقيقا لهذا المبدأ السليم لم أشأ ونحن لا نزال فى بداية عملنا فى الجهاز التنفيذى أن أضع أمامكم سياسات مفصلة عن الصحة مثلا أو التعليم أو السياحة أو ما عداها خشية ألا تكون الصورة قد وضحت تماما أمام الوزراء أو لم تكتمل بعد الدراسة أو العناصر التى تساعدكم على سلامة التقدير ورسم السياسة المتمشية مع آمال الشعب وتطلعاته .

وسيكون هذا الموضوع قريبا موضع دراستنا قبل عرضه على مجلسكم الموقر .

ولدى الوزارة أيضا آراء واقتراحات فى وسائل تطبيق خطة الخدمات ، ولكننا نجد أنه قد يكون من الأوفق ألا نخوض فى الكلام عنها اليوم حتى نتأكد من سلامتها وواقعيتها وحسن نتائجها . وسوف نتقدم اليكم باذن الله بصورة واضحة عنها خلال هذه الدورة .

## التزايد فى عدد السكان

### أخوانى أعضاء مجلس الأمة :

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة .

إذا ، فقد كانت أولى أعمال الوزارة أن تولى هذا الامر الكثير من عنايتها ودراستها . وقد أقرت فورا مبلغ مليون جنيه لعملية تنظيم الأسرة ، كما أنشأت لجنة عليا برياستى لمعالجة هذا الموضوع .

ولا شك ان مشكلة تزايد السكان ترتبط أيضا بسياسة الاسكان . فكان لابد أن نشرع فورا فى زيادة معدل الاسكان عما تم فى الخطة الاولى وكخطوة عاجلة بدأت الحكومة فى صيانة المباني المتداعية وتشجيع ملاكها على الحفاظ عليها . كما اتخذت اجراءات فورية لتعليق واستكمال المباني القائمة والتي يملكها القطاع العام ومن يرغب من القطاع الخاص باعتبار أن هذه وسيلة سريعة الاثر لحل أزمة الاسكان وسيعرض عليكم مشروع القانون الذى ينظم هذه الامور .

## مسئولية العمل الوطنى

### أخوانى أعضاء مجلس الأمة :

ان الحكومة منذ اللحظة التى أخذت فيها على عاتقها مسئولية العمل الوطنى فى المرحلة القادمة قد وضعت لنفسها مبدءا لا تحيد عنه وهو أن تصارح الشعب بالحقائق حاوها ومرها ثقة منها بوعيه وحسن ادراكه وتقديره للأمور . وهى فى الوقت ذاته ايمانا منها برسالتها سوف تقدم اليه اساليب العمل وطرق الحل لمواجهة أى صعاب قد تعترض طريقنا فى تحقيق الاهداف الكبرى، وعندئذ يكون حكم الشعب سليما واعيا ومقدرا ويكون طريقه

طريقنا ، طريق الكفاية والعدل ، طريق الخير لجيلنا  
وللأجيال القادمة .

وانى اؤمن ايمانا كاملا بأن ممثلى الشعب سوف يتحملون  
اعباء هذه المرحلة القادمة ومسئولية المشاركة الواعية مع الحكومة .  
فكلانا مجلسا وحكومة يمثل جماعة طليعية لتحالف قوى الشعب  
العاملة تقع على كاهلها مسؤولية العمل المباشر فى هذه المرحلة  
الثورية من أجل التقدم .

ومن هذا المفهوم ، فان الحكومة ترسم علاقاتها مع مجلس الأمة  
على أساس المشاركة الكاملة فى مسؤولية العمل الوطنى وتبنى  
تصرفاتها على أساس ثقة المجلس الكاملة فى قدرتها على العمل  
الأخلاق والحركة المستمرة .

والحكومة فى هذه المرحلة من مراحل تطورها لا تملك بل وليس  
من حقها أن تخدع الشعب بالإماني ، ولكن واجبها يحتم  
عليها أن تنير للشعب طريق الأمل مهما كانت الصعاب  
ومهما بلغت التضحيات .

### دفع عجلة الانتاج بأقصى سرعة

أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

لقد تفضل السيد رئيس مجلسكم الموقر بإطلاعى على نتائج  
أعمال « لجنة متابعة نشاط الهيئات والمؤسسات العامة والشركات  
التابعة لها » والتي تفضل سيادة رئيس الجمهورية بالتوجيه الى  
تشكيلها منكم للتأكد من أن الانتاج بحجمه وقيمه يسير نحو  
تحقيق الاهداف المرسومة فى الخطة وبالاسلوب الاشتراكى السليم  
وبالكفاءة اللازمة لدفع عجلة الانتاج بأقصى سرعة وأقل نفقة .

كما تفضل سيادته باطلاعى على نتائج الدراسات الشاملة  
التي قمتم بها فى محافظاتكم عن المشاكل القائمة بها وأوجه النقص  
فى مختلف المجالات .

وتحقيقا للحكمة من قيامكم بتلك الدراسات المستمدة من  
حاجات القواعد الشعبية - وهى الافادة منها فى هذه المرحلة  
الجديدة من مراحل تطورها - فقد قمت وزملائي أعضاء  
الوزارة بدراسة عاجلة لما تضمنته تقاريركم من مشاكل  
واقترحات لحلها والعمل على تنفيذ ما أمكن من توصياتكم خلال  
الفترة القصيرة الماضية .

وقد اطلعت كذلك على ما صدر عن مجلسكم الموقر  
واللجان المتفرعة عنه من توصيات فى مختلف القطاعات خلال  
دورى الانعقاد الماضيين .

ولقد اتفقت مع السادة الوزراء كى يتقدموا بتفاصيل ما تم  
تنفيذه من اقتراحاتكم وتوصياتكم وبما يروونه بشأنها وذلك فى  
اللجان المتفرعة عن مجلسكم الموقر .

### طبيعة المرحلة التى يمر بها مجتدهنا

#### أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

لست أجد خيرا من هذه المناسبة ، مناسبة أول لقاء يتم بين  
الحكومة الجديدة وبين ممثلى الشعب كى أتناول بالتفصيل  
ما أوجزته من قبل، وأشرككم معي، أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة  
فى كل ما يجول فى خاطرى وخاطر اخوانى الوزراء حول شئون  
البلاد ، وكى أتقدم اليكم - على هذا الاساس من المكاشفة الصريحة



الكاملة - بمنهاج العمل الواضح للحكومة الجديدة ، الذى وعدكم به السيد رئيس الجمهورية فى خطاب افتتاح هذه الدورة . وأرجو من الله العلى الكريم التوفيق ، ومنكم الثقة والعون والتأييد .

واذا كنت قد اخترت - على غير المألوف - أن أبدأ حديثى معكم بالإشارة الى صعوبات المرحلة القادمة ، والتضحيات اللازمة لتحمل مسئولياتها ، فذلك ، أيها الاخوة الأعضاء ، حديث الوثائق المطمئن .

الوثائق من أن الانجازات التاريخية العظمى التى حققتها الثورة لشعبنا فيما مضى من سنوات التحول العظيم ، تسمح لنا بأن نواجه كل مشاكل المستقبل وتحدياته بقلب جسور ، وعيون مفتوحة على كافة الحقائق ، ويقين لا يتزعزع بالنصر .

والمطمئن الى أن معدن شعبنا الأصيل ، واحساسه المباشر أن الثورة ثورته تعمل به ولصالحه ، وقدرته على البذل والتضحية والارتفاع الى مستوى المسئولية ، كل ذلك يحتم علينا أن نضع قضايا الكبرى كاملة بين يديه .

ولست أود أن أبذل الوعود أو أمد فى حبال الامل ، ولكن هناك اعتبارا آخر هو الذى دعانى الى البدء بحديث الصعوبات والتضحيات .. هذا الاعتبار هو أنه بقدر ما ندرك جميعا طبيعة المرحلة التى يمر بها مجتمعنا ، والصعوبات التى تحيط بها ، وما تقتضيه من جهود ، وما يناسبها من تنظيمات ووسائل ، وبقدر ما يتحول هذا الادراك الى قوة دافعة الى العمل ، وقدرة أكبر على التنظيم ، واستجابة أعمق لمقتضيات المرحلة ، بقدر ما تقل الحاجة الى التضحيات ، بل وبقدر ما يوفر مجتمعنا الاشتراكى المزيد من الخيرات - وفى المستقبل القريب لا البعيد - لكافة أبناء هذا الشعب الصبور العريق .

وحقا كما قال قائد الثورة « ان مقدرة التطور الخلاق ليست ترددا أمام الوسائل والاهداف ، كما ان مراجعة التجربة ليست تراجعاً » . . بل « ان مقدرة التطوير ومراجعة التجربة ظواهر حيوية وخصوبة ، خصوصا في نقط التحول وعند الفواصل الزمنية بين المراحل المتعددة مهما بدت متداخلة » .

## التقينا جميعا في الميثاق على الحل الاشتراكي

### أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

لقد التقينا جميعا في الميثاق والتقت معنا قوى الشعب العاملة على أن « الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي في بلادنا لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري ، وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين » ، والتقينا أيضا في الميثاق على أن « الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية . كما أنه الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة » . وكذلك التقينا على أن « التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية وعلمية وانسانية ، لكي تحقق الخير لجميع الشعب ، وتوفر لهم حياة الرفاهية » .

ولقد مضت خمس سنوات منذ أن أخذنا بسياسة التخطيط

الشامل لاقتصاد البلاد ومواردها وانتهت بالفعل أولى مراحله :  
مرحلة الخطة الخمسية الأولى .

كذلك مضت على التحول الاشتراكى العظيم مدة كافية للحكم  
على نتائجها .

ومن الواضح مع ذلك أن هناك مشاكل عديدة قد برزت خلال  
الفترة أو تخلفت منها .

هناك مثلا مشكلة تزايد الأسعار بالنسبة لبعض السلع أو  
الحاجيات ، وهناك صعوبة الحصول على المساكن فى عواصم البلاد  
الكبرى ، وهناك مشكلة المواصلات ، وغير ذلك . . مشاكل كلها  
وثيقة الاتصال بحياة الشعب وآماله وتطلعاته ، تحس بها الحكومة  
احساسا عميقا ، لان الحكومة جزء من هذا الشعب ، ومهمتها هى  
بالدرجة الأولى خدمته والعمل على حل مشاكله .

وهناك مشاكل أخرى مثل مشكلة تدبير العملة الأجنبية اللازمة  
للحصول على الآلات أو قطع الغيار أو مستلزمات الإنتاج ، والتي  
يسبب نقصها تعطىلا لا يستهان به فى بعض المصانع أو المرافق ،  
ومثل مشكلة ضعف التنسيق بين عدد من المشروعات القائمة  
المرتبطة ببعضها ، أو مثل انخفاض الكفاءة الانتاجية داخل عدد  
آخر منها .

وقد يكون من اليسير أن تحل هذه المشاكل جميعا ، وتنقطع  
شكوى الناس منها ، لو أن الثورة كانت تتلمس الحلول السهلة  
القصيرة المدى بصرف النظر عن نتائجها .

فلو أن الحكومة كانت قد تخلفت عن إقامة الصناعة الوطنية  
وتنميتها ، أو بناء السد العالى وغيره من المشروعات الحيوية ،

فكان من الممكن أن تكون الأسعار أقل ارتفاعاً ، وأن تتوافر السلع الكمالية بدرجة أكبر ، وأن تصبح أزمة المساكن والمواصلات أقل حدة كنتيجة لاستمرار البطالة والضياع في الأرياف .

ولكن هذه الحلول لو اتبعت لترتب عليها مشاكل أعمق واقرب اتصالاً بحياة شعبنا العامل المكافح وبمستقبله .

ان تخفيض برامج الاستثمار في الزراعة والصناعة وفي المرافق العامة ، معناه كما تعلمون العجز عن إيجاد العمل المنتج لمئات الألوف من أبناء شعبنا الذين يدخلون لأول مرة ميدان العمل في كل عام ، بل وزيادة المشكلة صعوبة واستعصاؤها على الحل في المستقبل .

ويكفي في هذه المناسبة أن أشير الى أن شعبنا يتزايد الآن بأكثر من ثمانمائة ألف نسمة في العام ، وأنه حتى بعد تنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي المترتبة على السد العالي ، سيصبح نصيب الفرد من الأراضي الزراعية أقل من خمس فدان ، أي أقل من نصيبه في العام الحالي .

### سيطرة الشعب على وسائل الانتاج

وعلى من يهتم في المقام الأول بارتفاع الأسعار ان يتذكر اذن أن السبب في هذا الارتفاع يرجع - فيما يرجع - الى حرص الثورة على توفير عمل منتج له أو لآخوته واقربائه ، أو لأولاده في المستقبل .

كما أن على كل من يركز على بعض أخطاء التنسيق أو انخفاض الكفاءة الانتاجية هنا أو هناك، أن يتذكر أنه لولا التخطيط ، ولولا سيطرة الشعب على وسائل الانتاج التي تحققت بالتحول

الاشتراكي ، ولولا توجيه الموارد التي كانت تذهب في الماضي الى جيوب المستغلين من الاقطاعيين والرأسماليين الى أغراض التنمية .. لولا كل ذلك لما قامت هذه المشروعات الضخمة العديدة التي تحتاج الى المزيد من التنسيق بينها .

وعليه أيضا أن يتذكر أن ما يقال عن ارتفاع الكفاءة الانتاجية في المشروعات الرأسمالية في بلادنا قول يخالف الحقيقة ، كما بينت ذلك دراسة حالة كثير من المشروعات التي أممت ، والتي بينت أن الكثير من هذه المشروعات كان يحقق أرباحا وهمية أو مصطنعة .. كما أن بعض الأرباح كانت تتم كنتيجة لعمليات مشبوهة أو عمليات احتكارية لا صلة لها بكفاءة الانتاج .

ولا أعنى بما تقدم اننا نريد التهوين من مشاكل الجماهير اليومية ، أو مشاكل الانتاج التي تواجهها ، ولا أننا نتجاهلها أو نعتبرها ضرورة حتمية لا غنى عنها ، ينبغي علينا أن نستسلم لها ونتعايش معها .. وانما معناه :

**اولا :** انه يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة في أذهاننا جميعا بين الأهداف الرئيسية التي يسعى مجتمعنا الى تحقيقها ، وبين المشاكل الفرعية أو اليومية التي تعترض الطريق الى تحقيق هذه الأهداف .. ان هذه التفرقة لازمة ليس فقط لوضوح الرؤية وسلامة التقدير ، ولكن أيضا لأنه بقدر ما نطمئن الى أننا نسير على الطريق السليم المؤدى الى الهدف ، بقدر ما نجد القوة على مواصلة السير والتغلب على المشاكل العارضة .

**ثانيا :** انه يجب لكي نتفهم هذه المشاكل على وجهها الصحيح ، ونتعرف على أساسها الحقيقي ، أن نربط المشاكل دائما بأهداف مجتمعنا ، وبالطريق الذي يشقه لنفسه نحو تحقيق هذه الأهداف .. كما حددها الميثاق .

**ثالثا :** ان الحلول التي يجب أن نختارها لعلاج هذه المشاكل ، هي الحلول التي تساعد على تحقيق أهداف المجتمع وليست الحلول التي تقيم عقبات جديدة في وجه هذه الأهداف ، او تحرفنا عن السير في اتجاهنا .

## سنوات الاختيار الحاسم

### ايها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

اذا اهتدينا بهذه المعايير الثلاثة ، وأردنا - كخطوة أولى نحو تقدير الموقف الحالي ، ورسم الخطوط العامة لسياسة الحكومة في المستقبل - أن نقيم حصيلة السنوات الخمس الماضية ، فسنجد انها سنوات حافلة بالانجازات الضخمة .

لقد كانت هذه السنوات سنوات الاختيار الحاسم المصمم للاشتراكية كطريقة للحياة وأساس لبناء مجتمعنا الجديد ، وسنوات البدء في التنفيذ الفعال المتكامل من أجل تحقيق هذا الهدف . . وصحيح أن المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة ، منذ فجر يومها الأول ، كانت تنطوي على بذور هذا المجتمع . . ولكن سنوات الكفاح الأولى للثورة استغرقتها - في الأغلب الأعم - معارك الكفاح من أجل تحرير الوطن السياسي والاقتصادي . . وترك للسنوات الخمس الماضية توضيح الهدف ورسم معالم الطريق وتتويج ذلك كله بتجميع قوى الشعب العاملة حول ميثاق العمل الوطني .

وفي هذه السنوات الخمس تحققت سيطرة الشعب على وسائل الانتاج . . لقد كانت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، كما قال الميثاق بحق ، هي والقوانين الأخرى المماثلة التي أعقبتها ، « أكبر انتصار



توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى» وكانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .. كما أن الاجراءات التى أعقبت تلك القوانين قد حققت بنجاح مماثل عملية تصفية كانت حتمية وضرورية. ، وقد أكدت هذه الاجراءات وأنا هنا أيضا أردد ما جاء فى الميثاق صدقا وحقا - « أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالي ، سواء كان طبقيا موروثا أو كان طفيليا انتهازيا » .

وبسيطرة الشعب - على هذا النحو - على وسائل الانتاج ، وبإزالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم ، تحطمت العوائق الطبقية والاقتصادية التى كانت تقف فى وجه انطلاقه ، وأصبح الباب مفتوحا أمام الشعب على مصراعيه للتقدم .. لا يحده حد ، الا ما ينشأ من حدود رغبته هو فى العمل ، واستعداداه هو للصبر ، وقدرته هو على تنظيم نفسه - أو على الأصبح إعادة تنظيم نفسه - للانتاج ، وموهبته فى استغلال ما حباه الله به من ثروات .

وفى هذه السنوات الخمس انطلقت ارادة الشعب نحو البناء والتعمير ، فاستكمل الشعب أول ما استكمل إقامة صرح القطاع العام ، الذى كان عليه أن يقود التقدم فى جميع المجالات ، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .. واستنادا الى هذه الأداة القوية الفعالة ، انطلق الشعب لىبنى الأسس الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا الجديد .

ولست أريد الآن فى هذا العرض الأول العام لسياسة الحكومة ، أن أدخل فى تفاصيل المنجزات التى حققتها الخطة الخمسية أو أن أتناولها بالتحليل ، ذلك سيرد فى موضعه /عند التقدم لمجلسكم الموقر بالخطة الخمسية الثانية- ان شاء الله .



ويكفي الآن أن أشير من ناحية الى معجزة السد العالي ، ومشروعات الكهرباء ، واستصلاح الاراضى ، والمنشآت الصناعية الكبرى التى تنقلنا بحزم من مجتمع زراعى متخلف الى مجتمع زراعى صناعى نام . . كما أشير من جهة أخرى الى التوسع الكبير الذى حدث فيما تقدمه الدولة من خدمات صحية وتعليمية واجتماعية ، والى نظم التأمين الاجتماعى التى تبسط حمايتها على مختلف طوائف العاملين من أبناء شعبنا ، والاجراءات المختلفة التى تتحقق عن طريقها العدالة فى توزيع الدخل .

ولو اتخذنا معدل النمو فى اقتصادنا مقياسا لما حققناه من تقدم خلال هذه الفترة ، لحق لنا أن نفخر بمنجزاتنا ، خصوصا اذا قارناها بمعدلات النمو فى الدول الأخرى على اختلاف نظمها وأوضاعها .

فبينما كان متوسط معدل النمو فى خلال الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٦٥ هو ٤ر٤ ٪ فى الدول النامية فى مجموعها ، و ٥ر٥ ٪ فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى مجموعها ، ٣ر٦ ٪ فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، ارتفع هذا المعدل فى نفس الفترة فى الجمهورية العربية المتحدة الى ٤ر٧ ٪ .

ونحن لا ندعى أننا وصلنا الى مستوى النمو الذى وصلت اليه الدول المتقدمة ، ولكن هذه الأرقام تدل على شيئين : الأول مدى الجهود التى بذلت فى تنفيذ خطة التنمية الأولى بالرغم من المصاعب الضخمة التى واجهتنا ، والثانى أن اجراءات التحول الاشتراكى قد مكنت من توفير نسبة طيبة من المدخرات لم يكن فى الاستطاعة توفيرها بأى طريق آخر .

واذا قصرنا المقارنة على الدول النامية وحدها ، لزادت

الصورة المشرفة وضوحا . . على نحو ما يبين من الجدول الآتى :

الدولة	متوسط معدل النمو السنوى فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٥
الأرجنتين	٢٠٪
البرازيل	١٥٪
شيلي	٧٣٪
بورما	٢٤٪
سيلان	١٣٪
الهند	٣٢٪
الباكستان	٧٥٪
نيجيريا	٦٤٪
أوغنده	٢٦٪
المغرب	٣٠٪
الجمهورية العربية المتحدة	٤٧٪

### الانجازات الضخمة

ايها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

لقد اكتفيت بالإشارة المبهمة الى هذه الانجازات الضخمة ،  
لأنها واضحة فى الأذهان مستقرة فى الخواطر والضمان ، وهى  
انجازات لا يقلل منها أنها قد اقترنت بعدد من المشاكل التى  
تنتظر الحل . . وبعض السبب فى هذه المشاكل يرجع الى الظروف  
التي أحاطت بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، والبعض الآخر والأهم  
يرجع الى طبيعته المرحلة التى يمر بها مجتمعنا :

١ - فمن المعروف مثلا أن الخطة الخمسية الأولى قد وضعت  
قبل أن تتخذ خطوات التحول الاشتراكى العظيم فى يوليو

سنه ١٩٦١ ، على أن هذا التحول قد أدى بالضرورة الى تغيير جوهرى فى بعض الأسس أو الفروض التى أقيمت عليها الخطة . . من ذلك مثلا أن عملية إعادة توزيع الدخل للطبقات الشعبية قد أدت الى زيادة كبيرة فى الدخل التى توجه للاستهلاك ، كما أدت الى تغير ملموس فى أنواع السلع التى أصبح المجتمع يقبل على استهلاكها . . ولم يكن من السهل دائما أن تعدل الخطة باستمرار لكى تلاحق عمليات التحول الثورى وتتلاءم مع نتائجه .

والواقع أن عملية التحول الثورى قد تمت كنتيجة مباشرة لاحتياجات خطة التنمية ، وبعد أن وضح فى ذهن كل مخلص لهذا البلد والمستقبله ضرورة اجرائها . . وقد كان من اللازم أن تتضح هذه الضرورة لكى تجمع كل قوى الأمة السليمة حول مساندة ارادة التغيير الثورى وحمايتها ، ولكى تجرد الرجعية القوية من حججها وأسلحتها ومواقعها ، ويتفتح بذلك طريق الحلول السلمية لمشاكل المجتمع .

٢ - كذلك يرجع بعض السبب فيما حدث من مشاكل ، الى حداثة العهد فى مجتمعنا الجديد بأساليب التخطيط الاقتصادى ونظمه ومقتضياته ، وبأساليب ونظم ادارة القطاع العام ، ذلك أيضا أمر لسنا فى حاجة الى تفسيره أو الاعتذار عنه . . فالحبرة فى هذه المسائل لا تكتسب من باطن الكتب ولا تنقل نقلا من تجارب الأمم الأخرى ، وإنما تنمو مع التطبيق الحى ، وتكتسب قيمتها وفعاليتها بقدر ما تنشأ من واقع الظروف التى يمر بها مجتمعنا وبقدر ما تتجاوب معها .

وإذا كان لى أن أبدى ملاحظة فى هذا الشأن ، فهو أن الخبرة الكبيرة التى اكتسبناها فى السنوات الماضية والقيادات

الفنية التي تكونت - سواء على مستوى التخطيط أو على مستوى التنفيذ - هما من أقيم المنجزات التي تحققت خلال الخطة الخمسية الأولى .

٣ - وأخيرا وفي معرض الظروف التي أحاطت بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، لا يسعنا أن نغفل أثر التحديات التي كانت تواجهنا من الخارج خلال هذه الفترة . . فكما تعلمون أن لوطننا المستقل ، ولتجربتنا الثورية الرائدة ، ولآمالنا في الوحدة العربية المتحررة أعداء كثيرين يتربصون بها . . وقد كان على الثورة خلال هذه السنوات أن تخصص جانبا لا يستهان به من موارد البلاد لحماية منجزاتنا في الداخل وآمال أمتنا العربية الكبرى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان اقتصادنا لا يزال ينتمي الى اقتصاديات البلاد النامية التي تشكل المواد الأولية والسلع الزراعية الجزء الأكبر من صادراتها . . وفي عالم اليوم الذي لا تزال قوى الاستغلال تسيطر على الجانب الأكبر من أسواقه الدولية ، فان معدل التبادل الدولي بين الصادرات وبين الواردات يتجه باستمرار لغير صالح الدول النامية ، مما يلقي أعباء إضافية جديدة على ميزان مدفوعاتنا .

## المجتمع الاشتراكي بدأ يؤتي أولى ثمراته

### أيها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

إذا تأملنا الظروف السابقة التي أحاطت بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، فانه من هذه الناحية يحق لنا أن ننظر الى المستقبل بقدر كبير من التفاؤل . . فالجانب الأساسي في عملية التحول الاجتماعي ، وهو سيطرة الشعب على وسائل الانتاج واجراءات تحقيق العدالة الاجتماعية ، قد استكمل بالفعل والخبرة الفنية في أساليب التخطيط

وإدارة القطاع العام قد تكونت وأصبحت قادرة على العمل المنتج الخلاق .

ولكن المجتمع الاشتراكي بقدراته الأعظم على تحقيق معدلات عالمية للنمو ، وإمكانياته في الوفاء الأكمل باحتياجات الشعب ، لا ينشأ أيها الأخوة بمجرد سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج ولا بمجرد تحقيق العدالة في التوزيع . . ان هذه السيطرة هي نقطة البداية التي لا غنى عنها لتحرير إرادة الشعب في العمل ، وتمكينه من توجيه موارده بشكل علمي منظم نحو زيادة الإنتاج .

وتلك العدالة في التوزيع هي تعويض عن حرمان طويل سابق ، بقدر ما هي رد للحقوق إلى أصحابها ، ودليل مادي ملموس على أن المجتمع الاشتراكي بدأ يؤتي أولى ثمراته . . ولكن هذه الثمرات لا يمكن أن تكتمل ، بل لا يمكن أن تدوم ، إلا إذا أصبحت عدالة التوزيع في نفس الوقت حافزا أقوى على العمل ، وإنما يكتمل المجتمع الاشتراكي حين تتسع قاعدة الإنتاج وتقوى وترتفع حتى تصبح قادرة على الوفاء بحاجات الشعب وتطلعاته .

ولكي تبني هذه القاعدة الضخمة على ذلك الأساس الجديد الصالح - أساس سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج - ينبغي أن نأخذ بأساليب العمل التي تتفق مع المجتمع الجديد ، وأن تستكمل النظم التي تحقق له أقصى كفاءة ممكنة ، وأن نتبث وننمي القيم الأساسية التي لا غنى عنها لبقاء هذا المجتمع .

### الاشتراكية هي إقامة مجتمع الكفاية والعدل

#### أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

ان هناك من الكلمات المركزة المعبرة ما يضيء مرحلة بأكملها ، ويبين طبيعتها ، ويحدد الواجبات النابعة منها . . ومن هذه الكلمات ما قاله السيد الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب افتتاح

الدورة الماضية ، وأكد في خطابه اللاحقة من « أننا لم نصبح دولة اشتراكية ، ولا نستطيع أن نقول اليوم أننا أصبحنا دولة اشتراكية .. نحن في مرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، لأن الاشتراكية ليس معناها أبدا أن نؤمم بعض المصانع فقط .. الاشتراكية أن نقيم مجتمع الكفاية والعدل .. وكما أممنا وأقمنا العدل ، فنحن نصنع أيضا ونعمل ، ولكن القيم التي كانت موجودة ما زالت موجودة لم تتغير .. ان القيم لم تستقر بعد .. وهذا شيء طبيعي » .. « وانه لكي نحقق الاشتراكية في بلدنا ، ونحقق الانطلاق الاشتراكي في بلدنا ، فان العملية ما زالت تحتاج الى سنوات وعمليات تطوير مستمرة تؤثر عليها الطاقات الاقتصادية والثقافية » .

والانتقال إليها الاخوة الاعضاء من مجتمع قديم - بنظمه وأساليبه وقيمه الراسخة المتأصلة في النفوس - الى مجتمع جديد في نظمه وأساليبه وقيمه .. هذا الانتقال ليس بالعملية السهلة الهينة ، ولا هو بالأمر الذي يمكن أن يتم بين يوم وليلة ، خصوصا اذا كان بناء المجتمع الجديد يوجب على كل فرد من أفرادنا أن يتحمل العديد من الالتزامات والتضحيات منذ الآن ، حتى يمكن أن تتحقق الوعود المشرقة في المستقبل .

### المرحلة التي يمر بها مجتمعنا

#### أيها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

أخشى أن أكون قد أطلت عليكم في هذه المعاني ، ولكن هدفنا منها هو الخروج بنتائج ثلاث وثيقة الصلة بالسياسة العامة للحكومة الجديدة :

أولا : أنه أيا كانت المشاكل التي تخلفت من الفترة الماضية فان هذه المشاكل ناشئة عن طبيعة المرحلة الدقيقة التي يمر بها

مجتمعنا ، وأنها مهما كانت ضخامتها فهي هينة اذا قورنت بالانجازات الضخمة التي تحققت فى هذه المرحلة .

**ثانيا :** ان مشاكل التحول الاشتراكى والتطبيق الاشتراكى لا يمكن أن تحل بالرجوع الى الوراء ، وانما تحل باتباع الأساليب والنظم التى تتفق مع المجتمع الجديد الذى أقمنا أسسه ، والتى تدعم القيم الانسانية والأخلاقية اللازمة لاستكمال بنائه .

**ثالثا :** ان التحديات التى واجهناها فى الماضى ، والناشئة من ضرورات التأميم ومن تجريد الرجعية من أسسها ومراكزها ، هى تحديات سهلة .. اذا قورنت بالتحديات التى تنتظرنا فى المستقبل .. تحديات الصراع مع النفس من أجل توفير كافة المقومات والأسباب اللازمة لنجاح عملية البناء الاقتصادى .

وبعون الله تعالى : وبهذه الروح المستمدة من الميثاق ، تتقدم الحكومة بسياساتها بالنسبة لمشاكل الفترة الحالية وأهداف المستقبل ، ملتزمة بالأهداف التى رسمها السيد الرئيس فى خطابه التاريخى أمام هذا المجلس الموقر عند ترشيحه بالاجماع رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، وخطابه الجامع الذى افتتح به الدورة الحالية .

والمشكلة الأولى والعاجلة التى تواجه العمل فى الميدان الاقتصادى ، هى اتجاه الأسعار التلقائى وغير المخطط نحو الارتفاع، على أن العلاج الفعال لمشكلة متشعبة الجذور مثل مشكلة تزايد الأسعار بطريقة غير مخططة ينبغى أن يقوم على التحليل السليم لطبيعة المشكلة ولأسبابها .



ومن الواضح ان اتجاه الاسعار الى الارتفاع هو تعبير عن اختلال التوازن بين الدخول المتاحة للاستهلاك ، وبين السلع الاستهلاكية التي تطرح في الأسواق وهو ما يعبر عنه بالعرض والطلب .. فبقدر ما تزيد الأولى عن الثانية ، بقدر ما تنشأ الثغرات التضخمية التي تنطلق منها الاسعار نحو الارتفاع .. وفي تقدير الحكومة أن هذه المشكلة ينبغي أن تحل على مرحلتين :

( أ ) المرحلة الأولى : هي القضاء على الثغرات التضخمية الموجودة بالفعل .

( ب ) المرحلة الثانية : هي منع توالد هذه الثغرات في المستقبل .

( أ ) وفي نطاق المرحلة الأولى أو المهمة الأولى : فإن حرية الحركة الميسورة لنا محدودة بحدود معينة .. ففي المدى القصير هناك كمية معينة من السلع التي تسمح ظروف اقتصادنا القومي بتوفيرها للاستهلاك ، وهناك في نفس الوقت تيار من الدخول التي تسعى للحصول على هذه السلع أقوى وأكبر من أن يتسلاهم معها .. وتحقيق التوازن بين الاثنين يتم إما عن طريق التحكم في هذا التيار ، أو عن طريق السماح لاسعار السلع بالارتفاع الى القدر الذي يحقق التوازن ، أو من خلال الطريقتين معا .. وهذا هو ما اتبعته الحكومة في اجراءاتها الأخيرة .

فبالنسبة للتحكم في الدخول المتاحة للاستهلاك ، بحثت الحكومة الاجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن ، والتي تتفق مع سياسة الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع الانتاج .. وهي لهذا السبب تحرص على تنفيذ قوانين الضرائب القائمة بدقة كاملة ، وتدعو المواطنين الى تنفيذ التزاماتهم المالية

قبل الدولة بأجهزتها المختلفة بالوعى الذى يتفق مع ولائهم واخلاصهم لمجتمعهم . . فليس من المعقول مثلا أن تتراكم الديون والالتزامات والضرائب على الأفراد والجماعات حتى تبلغ عدة ملايين من الجنيهات ، فى الوقت الذى تكون فيه هذه الديون ميسورة السداد، وتستخدم بدلا من ذلك فى الانفاق على السلع الاستهلاكية .

كذلك تحرص الحكومة - ملتزمة فى ذلك بأحكام الميثاق - على أن تكون الدخول التى يكتسبها الأفراد ، سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص ، مرتبطة أوثق الارتباط بمدى مساهمتهم فى زيادة الانتاج والقيام بوظائفهم الاجتماعية المفيدة للمجتمع .

وفيما يتعلق بالأسعار ، فإن الحكومة قد بدأت فى اتباع سياسة متناسقة ذات شعب ثلاث :

فبالنسبة للسلع الضرورية أو سلع الاستهلاك الشعبى ، اتجهت الحكومة الى تحديد أسعارها بما يتمشى مع متطلبات الاقتصاد القومى وتكاليف المعيشة للمواطنين مع الحرص على توفيرها بالأسواق بالكميات الكافية لمواجهة الطلب الكامل عليها كلما سمحت الظروف الاقتصادية بذلك . . أما حيث لا تسمح الظروف بذلك ، فإن الحكومة ستراقب وتنظم توزيعها بحيث تصل الى أصحاب الحق فيها ، وبقدر حق كل مستحق ، وتتخذ كافة الاجراءات اللازمة لمنع احتكارها أو التلاعب فيها أو المضاربة عليها .

وبالنسبة للسلع العادية ، فمن الضرورى أن تتلاءم أسعارها مع تكاليف انتاجها وظروف ندرتها ، ويتحقق بذلك التوازن بين العرض والطلب عليها .

أما بالنسبة للسلع الكمالية ، فإنها يجب أيضا أن تصبح مصدر دخل اضافى يستخدم فى أغراض التنمية .

## سياسة التفاعل بين العرض والطلب

### أيها الاخوة اعضاء مجلس الأمة :

إليكُم تلاحظون فيما تقدم أن الحكومة تعتمد بصفة أساسية على التفاعل بين العرض والطلب ، وعلى جهاز الثمن في تحقيق التوازن المطلوب . . والحكومة ليست في حاجة الى الاعتذار عن ذلك ، فأسلحة السياسة الاقتصادية - مثل أى سلاح آخر - هي أسلحة محايدة ، والعبرة هي بمن الذى تكون فى يده هذه الأسلحة وكيف تستخدم . . ففي النظام الرأسمالى جهاز الثمن سيد يسيطر على الاقتصاد ويوجهه لصالح الرأسماليين المستغلين . . أما فى النظام الاشتراكى فهو يمكن أن يكون خادما مفيدا يخدم أهداف السياسة الاشتراكية ، ويعمل فى اتجاه تدعيمها وزيادة فعاليتها .

( ب ) على انه لا يكفي سد الثغرات التضخمية الموجودة بالفعل ، وإنما ينبغي منع تكونها فى المستقبل . . ونقطة البدء هي التعرف على الأسباب التى أدت الى قيامها فى الماضى . . وهنا تبرز الحقيقة الهامة التى تسيطر على كل ناحية من نواحي التحلل فى اقتصادنا القومى ، ألا وهي تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة تفوق بكثير كل ما كان متوقعا منها أو مقدرا لها ، وقصور الانتاج فى بعض النواحي عن الارتفاع الى المعدلات التى كانت مرسومة فى الخطة .

ولست فى حاجة أيها الاخوة الى أن أطيل عليكم فى سرد الأرقام الداله على تزايد الاستهلاك فى السنوات الأخيرة . . ويكفى أن أذكر

لكم بعض أمثلة قليلة ، وهي ولا شك سوف تعطيكم صورة واضحة لهذا التزايد المضطرد في الاستهلاك :

فالأقمشة القطنية مثلاً بلغت قيمة الزيادة فيها ٩٩ مليون متر خلال سنوات الخطة الأولى ، لم يذهب منها للتصدير سوى ٣٨ مليون متر فقط ، والباقي - ومقداره ٦١ مليون متر - ذهب جميعه للاستهلاك المحلي ، وكان المفروض أن تزداد حصة التصدير إذا لم يكن الاستهلاك المحلي قد ارتفع الى هذا الحد .

مثل آخر : بلغ استهلاك الزيت عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حوالى ١٠٨ ألف طن ، بمتوسط قدره ٤١٥٠ كيلو جرام للفرد في السنة ثمنها ٧٨٨٤٠٠٠ ر.جنيه ، وارتفع الاستهلاك في عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ الى حوالى ١٥٠ ألف طن بمتوسط قدره ٥ كيلو جرام للفرد في السنة ثمنها ١١٥٧٨٠٠٠ ر.جنيه ، أى بزيادة مثوية قدرها ٢٠٤ ٪ في الكمية و ٤٦٨ ٪ في الثمن .

مثل ثالث وهو الشاي : ففي عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ بلغ استهلاك الشاي ٢١ ألف طن بمتوسط قدره ٨٠٧ جرام للفرد في السنة ثمنها ٢٣٤٩٩٠٠٠ ر.جنيه ، وارتفع الاستهلاك في عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ الى ٣١ ألف طن بمتوسط قدره ١٣٠٠ جرام للفرد في السنة ثمنها ٣٤٥٨٩٠٠٠ ر.جنيه ، أى بزيادة نسبتها ٦١ ٪ في الكمية و ٤٧ ٪ في القيمة وبمتوسط سنوى للزيادة قدره ١٢ ٪ .

وهذه النسب لا تتمشى مع التغير المعقول لنمط الاستهلاك .

واذا أردنا أن نكون صورة عن تطور الاستهلاك بوجه عام ، فسنجد أنه ارتفع ( مقوماً بالأسعار الجارية وبسعر السوق ) من ١١٩٩٧ مليون جنيه في سنة الأساس ١٩٥٩ / ١٩٦٠ الى ١٧٦٢٢ مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بمقدار

٥٦٢٥ مليون جنيه ، ونسبة قدرها ٤٦٩ ٪ ، وهي نسبة عالية حقا اذا قيس بآى مقياس ، وكان المفروض بموجب الخطة الخمسة الأولى جعل الاستهلاك يتزايد فى حدود ٤٩ ٪ سنويا ( أى حوالى ٢٥ ٪ فى ٥ سنوات ) ، وهذا من شأنه أن يولد المدخرات اللازمة للتمويل ، وأن يزيد من السلع المتاحة للتصدير مما يخفف العجز عن ميزان المدفوعات ويضمن عدم تجاوز هذا العجز عن القدر المحدد له .

ولكن حدث أن زاد الاستهلاك عن الحد المقرر حسب ما أوصحته لكم الآن ، ونسبة بالغة فى الارتفاع ، اذا تذكرنا أن الناتج المحلى قد زاد خلال هذه الفترة بالأسعار الجارية أيضا بنسبة ٤٩١ ٪ . ان تقارب النسبتين يدل على أننا قد استهلكنا الجسائب الأكبر من الزيادة فى إنتاجنا ولم نستطع أن نوجه الى الادخار والاستثمار الا النزر اليسير من هذه الزيادة برغم أن توفير جانب كبير من الزيادة فى الناتج القومى لأغراض الاستثمار ضرورة أساسية لتحقيق التنمية .

ومن هذا ترون - كما ذكر ذلك السيد الرئيس أمامكم فى بيانه الأخير - أن معدلات الإستهلاك تزيد بسرعة ملفتة للنظر ، فإذا ما أضيف الى ذلك نسبة الزيادة فى عدد السكان وجدنا أمامنا حالة تهدد بالتهام ناتج العمل كله وتهدد بالتهام كل إنتاجنا فلا يبقى منه للتصدير شىء ، بل ولن نستطيع استيراد احتياجاتنا مما لانستطيع إنتاجه محليا .

كذلك لست فى حاجة الى بيان الارتفاع الكبير الذى طرأ على الدخول المتاحة للاستهلاك فى هذه السنوات ، والناسي من زيادة العمالة وارتفاع مستوى الاجور والاجراءات الأخرى التى اتخذت لتحقيق العدالة الاجتماعية سواء فى الريف أو المدينة . ويكفى أن اذكر أن الاجور الكلية قد ارتفعت خلال سنى الخطة من ٥٤٩٥

مليون من الجنيهات في سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ الى ٨٧٨٩ مليون  
من الجنيهات في السنة الخامسة للخطّة ، أى بنسبة زيادة قدرها  
٥٩٩٪ هذا بالإضافة الى أن جزءا كبيرا من عوائد التملك في  
قطاع الزراعة تعتبر في النهاية دخولا شبيهة بالأجور ، وهى قد  
حققت ارتفاعا كبيرا في السنوات الخمس الأخيرة نتيجة للقوانين  
الثورية العديدة التى وضعت لصالح الفلاحين في الريف .

### المعادلة الصعبة

ولست في حاجة الى التذكير بما جاء في الميثاق من أن  
التخطيط في مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التى  
يُكمن في حلّها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا . هذه المعادلة  
هى : كيف يمكن أن تزيد الانتاج ، وفى نفس الوقت تزيد  
الاستهلاك في السلع والخدمات ، هذا مع استمرار التزايد في  
المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة .

ولكننى أود أن أشير بوجه خاص الى الزيادة في نوع معين من  
الاستهلاك . وهو الاستهلاك الجماعى الناتج من زيادة الانفاق  
الحكومى على الخدمات والناشئ الى حد ملموس عن التوسع  
الكبير في الخدمات التى تؤديها الحكومة لمجموع الشعب ، وفي  
تشغيل العاملين في ميادين الخدمات . ويكفى في هذا المجال أن  
أذكر أن الاستهلاك الجماعى قد ارتفع في سنوات الخطّة الخمسية  
من ٢٢٨١ مليوناً من الجنيهات الى حوالى ٤٣١٣ مليوناً من  
الجنيهات ، أى بنسبة زيادة تصل الى ٨٩٦٪ .

لقد زادت الخدمات وزاد الانفاق الحكومى عليها في السنوات  
الماضية بسرعة أكبر بكثير من سرعة الزيادة في فروع الانتاج  
السلعي ، وأدى ذلك الى اختلال التوازن بين القطاعين ، وظهرت



فتائج هذا الاختلال بوجه خاص في ارتفاع اسعار بعض السلع .  
ومن جهة أخرى فقد ساعد على تأكيد هذا الاختلال أن معدل الزيادة  
في قطاع الإنتاج السلعي ، وبوجه خاص الإنتاج السلعي الزراعي  
والصناعي ، قد تخلقت عن تحقيق الأهداف المرسومة لها في  
الخطّة .

ومن الواضح إذن أنه لمنع حدوث الثغرات التضخمية في  
المستقبل ، ينبغي أن يكون التوسع في الانفاق على الخدمات هو  
مخطط بالقدر الذي يحقق التوازن والنمو في قطاعات الاقتصاد  
الأخرى المختلفة ، وأن نحصل من هذا الانفاق على كامل القيمة  
المرجوة منه ، كما ينبغي أن نتجه بكل قوتنا إلى زيادة الإنتاج في  
القطاع السلعي ونوفر له كافة المقومات اللازمة لنجاحه .

### ميزان المدفوعات

والمشكلة الثانية العاجلة التي تواجه العمل في الميدان  
الاقتصادي هي مشكلة العجز المطرد الزيادة في ميزان المدفوعات .  
وهنا أيضا لست في حاجة إلى الاطالة عليكم في بيان أهمية  
الموضوع . فنحن نحتاج إلى الاستيراد من الخارج على نطاق واسع  
للوفاء باحتياجات الشعب المتزايدة من السلع الاستهلاكية ، التي  
لا يمكننا تغطيتها كلها عن طريق الإنتاج المحلي ، والتي تكون  
المواد الغذائية ، وخاصة القمح جانباً هاماً منها ، جانباً يزداد  
حجمه باستمرار بسبب الزيادة الكبيرة في السكان . ونحتاج  
أيضا إلى الاستيراد للحصول على الآلات والمعدات الاستثمارية  
اللازمة للتصنيع والاستصلاح والزراعة ، ولتحويل اقتصادنا بوجه  
عام إلى اقتصاد حديث متطور . كذلك نحتاج إلى الاستيراد للحصول  
على المواد الأولية وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج الأخرى اللازمة  
للإنتاج الجاري .



ومن الواضح أنه خلال المراحل الأولى لعملية التنمية ، لا تكفى العملة الاجنبية التى نحصل عليها ثمنًا لصادراتنا ، للوفاء بكل هذه الاحتياجات الضرورية والمتزايدة ، وينتج عن ذلك عجز فى ميزان المدفوعات . فمثلا بينما بلغت قيمة الصادرات السلعية بحسب بيانات الجمارك فى سنوات الخطة الخمسية الماضية ١٨٩ مليون جنيه فى السنة الاولى ، و ١٥١ مليون جنيه فى السنة الثانية و ١٩٧ر٨ مليون جنيه فى السنة الثالثة و ٢٣٨ر٢ مليون جنيه فى السنة الرابعة ، و ٢٦٥ر٢ مليون جنيه فى السنة الاخيرة ١٩٦٤-١٩٦٥ ، ارتفعت قيمة الواردات السلعية بحسب بيانات الجمارك أيضا فى هذه الأعوام الخمسة على التوالى الى ٢٢٤ر٧ مليون جنيه فى السنة الاولى ، ٢٧١ر٣ مليون جنيه فى السنة الثانية ، ٣٥٢ر٢ مليون جنيه فى السنة الثالثة ، ٤١٨ر٧ مليون جنيه فى السنة الرابعة ، ٤٠٠ر٨ مليون جنيه فى السنة الخامسة ، وترتب على ذلك عجز فى الميزان التجارى بلغ مقداره ٣٥٧ مليون جنيه فى السنة الاولى ، ١٢٠ر٣ مليون جنيه فى السنة الثانية ، ١٥٤ر٣ مليون جنيه فى السنة الثالثة ، ١٧٠ر٥ مليون جنيه فى السنة الرابعة و ١٣٥ر٦ مليون جنيه فى السنة الخامسة ، واذا ادخلنا فى الحساب رصيد العمليات الجارية غير المنظورة ، بلغ العجز الكلى فى ميزان العمليات الجارية ١٥٥ مليون جنيه فى السنة الاولى ، ٨٦ر٤ مليون جنيه فى السنة الثانية ١٠٤ر٢ مليون جنيه فى السنة الثالثة ، ١٣٥ر٦ مليون جنيه فى السنة الرابعة ، ٧٥ر٩ مليون جنيه فى السنة الخامسة .

ومن هنا فنحن نلجأ الى الاقتراض من الخارج - بل ونلجأ الى الاقتراض بكميات متزايدة - وفقا للاحتياجات المتزايدة لخطة التنمية .

على أن هذه الديون تدفع عنها فوائد ، وسيأتى حتما الوقت

الذى يحين فيه موعد سداد أصل الدين أيضا . وقد حان هذا الوقت بالفعل بالنسبة لبعض أقساط الديون .

والاساس السليم لعملية الاقتراض من أجل التنمية هو أن تستخدم القروض لتدعيم الاقتصاد القومى بوجه عام وتطويره ، حتى يأتى الوقت الذى نصبح فيه قادرين على زيادة الصادرات أو على الاستغناء عن بعض الواردات بإحلال الانتاج المحلى بدلا عنها، وعلى هذا النحو نتمكن من تكوين فائض فى ميزان المدفوعات يستخدم فى سداد القروض والمتراكم من فوائدها . ولا يستقيم مع هذا الاساس السليم أن تستخدم القروض لشراء سلع تستخدم فى الاستهلاك المحلى ، أو لشراء الخامات والمواد اللازمة لانتاج سلع الاستهلاك المحلى ، الا حيث تلعب لذلك الضرورات الاقتصادية ، وبعد موازنة دقيقة للمزايا والتكاليف ، وبشرط أن يوجه مايقابلها من الموارد المحلية الى الاستثمار .

على أن العجز الذى كان محسوبا على هذا النحو قد تجاوز ما كان مخططا له . ويرجع السبب فى هذه المجاوزة الى زيادة الاستهلاك عما كان مرسوما له فى الخطة ، وإلى ارتفاع اثمان الواردات الاجنبية بالمقارنة مع اثمان صادراتنا . على أنه يرجع أيضا لسببين آخرين تجب الإشارة اليهما :

**أولا :** ان احتياجاتنا من مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج قد فاقت بكميات كبيرة كل ماكان مقدرا لها فى الخطة . . ويرجع ذلك الى أنه عند اختيار مشروعات الاستثمار التى دخلت فى الخطة الخمسية الأولى ، وعند حساب تكاليف العملة الاجنبية المترتبة على هذه المشروعات ، كان من الصعب حساب تكاليف العملة الاجنبية الناشئة عن مستلزمات الانتاج الجارى لهذه المشروعات بدقة .

كذلك لم يكن من السهل التنسيق الكافى بين المشروعات الجديدة ، بحيث يمكن الحصول على مستلزمات الانتاج التى تستخدمها بعض المشروعات ، من الانتاج الجارى المحلى للبعض الآخر ولم تستنفذ حتى الآن كافة الجهود التى تكفل احلال الانتاج المحلى محل الاستيراد من الخارج كمصدر للحصول على مستلزمات الانتاج .

**ثانيا : ان صادراتنا من السلع الصناعية ، ومع تقدير الحكومة للنجاح الملحوظ الذى حققته فى بعض النواحي لم تتم بالدرجة التى تحقق الأهداف المرسومة لها ، والآمال التى كانت معقودة عليها ، وذلك برغم أن المنتجات الصناعية هى المصدر المرن النامى الذى يمكننا من زيادة الصادرات ، وان هذه المنتجات هى التى تستفرق الجانب الاكبر من تكاليف العملة الاجنبية الموجهة لخدمة أغراض الانتاج .**

وهنا أيضا يرجع السبب فى هذه النتيجة الى أن الصناعات التى قصد بها خدمة أغراض التصدير ، لم يكن من السهل عند وضع الخطة حساب تكاليف العملة الاجنبية اللازمة لها - انتاجا واستثمارا - حسابا علميا دقيقا ، ولا امكانيات الاسواق العالمية فى استيعاب صادراتنا الصناعية ، أو اتجاهات اسعارها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلا تزال بعض صناعاتنا الحديثة النامية تشكو من زيادة تكاليف الانتاج التى تؤدي الى ارتفاع الاسعار ، ومن عدم الوصول الى الدرجة الكافية من الاتقان والجودة . وكان من النتائج غير المرغوبة فى هذا الشأن ان جزءا هاما من انتاج هذه الصناعات قد استخدم للاستهلاك المحلى بدلا من التصدير ، وترتب على ذلك أيضا زيادة معدلات نمو الاستهلاك .

وقد ترتب على هذه العوامل كلها كما تقدم القول نقص فى العملة الاجنبية التى كنا نقدر اننا سنحصل عليها ، مما سبب قدرا من

الضيق فى الوفاء باحتياجات المشروعات التى تمت اقامتها ، او التى كانت فى طور الانشاء وانعكس ذلك بدوره على الكفاءة الانتاجية لتلك المشروعات او على اسعار التكلفة فيها .

وبطبيعة الحال فان السبب فى هذه النتائج هو ان التجربة الثورية الضخمة التى خضناها كانت ، بالضرورة ، تجربة جديدة علينا . وكان من المتعذر علينا فى بعض الأحوال ان نكفل لها الحسابات الدقيقة الواقعية ، فاضطررنا الى الاكتفاء بالتقديرات التقريبية . على انه قد آن الاوان بعد هذه التجربة المفيدة لكى يعالج هذا النقص ، وتستكمل كافة المقومات اللازمة للتخطيط السليم .

## الاعتبارات العامة

### ايها الاخوة اعضاء مجلس الامة :

حيثما اتجهنا اذن ، وسواء نظرنا الى الامر من زاوية الاسعار ، او من زاوية المعجز فى ميزان المدفوعات ، فاننا سنواجه فى النهاية بمشكلات الانتاج التى يكمن فى حلها المفتاح الرئيسى لحل كافة المشكلات الاخرى ، وليس فى نيتى الآن ان اتقصى كل مشكلات الانتاج الموجودة او ان اتناول اسبابها بالتحليل والتفصيل ، وانما اود ان اضع تحت انظاركم الاعتبارات العامة الآتية :

أولا : عند وضع الخطة الخمسية الاولى لم يكن القطاع العام مسيطرا على الاقتصاد القومى ومتوليا مراكز القيادة فيه كما هو الشأن الآن ، وبالتالي لم يكن من الميسور اجراء حصر واضح دقيق للموارد المتاحة ، وعلى الأخص الموارد العينية ، كما ترتب على ذلك ايضا تعذر الربط العلمى

الدقيق بين هذه الموارد وبين الاستخدامات الممكنة لها ، وهو الأمر اللازم لكي يحصل الاقتصاد القومي على أفضل النتائج من موارده . كذلك عندما تولت الإدارات الجديدة القيام على شئون القطاع العام ، لم تكن هذه الإدارات قد شاركت في وضع الخطة ، مما ترتب عليه انفصال واضح بين التخطيط والتنفيذ ، لم يعالج بالقدر الكافي حتى الآن وإذا كان لذلك عذر في وقت كان فيه القطاع الخاص هو الغالب في الاقتصاد القومي فقد انتفى هذا العذر الآن . . ولا شك أن هناك تقدما كبيرا قد تحقق في خلال السنوات الأخيرة ، ولكن لا يزال المجال متسعا للمزيد من التقدم ، ومن الواجب التركيز من الآن على الأهمية القصوى لدقة البيانات وواقعيتها في كل ما يتعلق بالاقتصاد القومي ، سواء من حيث الموارد أو الاستخدامات أو النتائج . كما أن من الواجب أن تحلل هذه البيانات تحليلًا علميًا سليمًا ، يتخذ أساسًا لتوجيه الاقتصاد القومي بكل قواه للحصول على أفضل النتائج الممكنة .

**ثانياً :** أنه كنتيجة لما تقدم أم تكن هناك دراسة علمية مستوفاة للعلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي ، ولا للتغيرات التي تطرأ على هذه العلاقات تبعاً لتغير معدلات النمو في القطاعات . كذلك لم يكن هناك تنسيق كاف ، سواء على مستوى التخطيط أو على مستوى التنفيذ ، بين قطاعات الاقتصاد القومي في مجموعه ، أو بين المشروعات الداخلة في كل قطاع على حدة . وقد ترتب على ذلك ظهور اختناقات معينة ، في قطاع النقل والمواصلات مثلاً ، أو في قطاع التشييد . هذه الاختناقات عطلت تنفيذ الاستثمارات الجديدة في بعض الأحوال ، كما عطلت تدفق

الانتاج فى المشروعات القائمة او عاقت توزيعه واستخدامه فى احوال اخرى . ان هذه الدروس المستقاة من الخبرة الواقعية ينبغى ان نفيذ منها الى اقصى حد ، وان نحول هذا الرصيد الضخم من الخبرة الى ثروة تفنى عملنا فى المستقبل .

**ثالثا :** وكنتيجة للعوامل المتقدمة ، لم يحصل الاقتصاد القومى فى بعض الاحوال على احسن النتائج الممكنة من الاستثمارات التى نفذت او من الجهود التى بذلت . ومن جهة اخرى فان توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة او معدل تنفيذ هذه الاستثمارات لم يتحقق فى بعض الاحوال وفقا لما كان مرسوما فى الخطة . وكان ذلك سببا فى ان سرعة النمو فى قطاع الانتاج السلعى بوجه خاص لم تبلغ الحد الاقصى الذى كان مطلوبا منها .

**رابعا :** لقد حققت الادارات الجديدة للقطاع العام نجاحا لا يستهان به فى عديد من النواحي ، ولكن لا يزال هناك اتجاه للاسراف داخل الوحدات الانتاجية تنبى مقاومتة . كذلك لا يزال ينقص هذه الوحدات الحساب الدقيق للتكاليف ، الذى يعبر تعبيرا علميا سليما عن الاعباء الحقيقية التى يتحملها الاقتصاد القومى لكى ينتج سلعة معينة دون اخرى ، او لكى ينتج كميات معينة من هذه السلع .

ومن الممكن ان نميز فى هذه الناحية بين اتجاهين متعارضين - كلاهما خاطيء ، وكل منهما يجد من يتبناه داخل القطاع العام : فهناك اتجاه الى التركيز على زيادة الانتاج وبصرف النظر عن التكلفة الحقيقية ، سواء فى ذلك التكلفة داخل الوحدة الانتاجية نفسها او التكلفة بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه . وهناك اتجاه آخر يركز



اهتمامه على الربح ، وبصرف النظر عن مصدر هذا الربح  
أو نتائجه ، وهل هو ناشئ عن تحسين حقيقى فى طرق  
الانتاج ، ووسائل الادارة ، أو أنه يرجع الى ارتفاع الاسعار  
وتقلبات السوق .

وفى يقين الحكومة أن الربح فى مجتمعنا الاشتراكى  
ينبغى أن يكون له دور أساسى فى تقييم المشروعات  
والحكم على كفاءة الادارة ، وتحديد الكميات المنتجة من  
كل سلعة ، ولكن الربح المقصود هنا هو الربح الذى  
يصور فعلا وحقيقة تقدا فى الاقتصاد القومى وكسبا  
خالصا له .

ان الربح بهذا المعنى ينبغى أن يكون أساسا لقياس  
نجاح المشروعات . ولكى يؤدى هذه المهمة بنجاح يجب  
أن يحلل الربح الى عناصره ، وأن تكون هناك تفرقة  
واضحة مثلا بين الربح الناشئ عن تحسين طرق الادارة  
أو حسن تنظيم العمل داخل المشروع ، أو الاقتصاد فى  
استخدام المواد الأولية ، أو زيادة كفاءة العاملين أو اقبالهم  
على العمل ، وبين الربح الناشئ عن مجرد ارتفاع اسعار  
المنتجات أو انخفاض اسعار المواد الأولية أو إعادة تقييم  
الاصول . ومن جهة أخرى فقد يتطلب صالح الاقتصاد  
القومى فى مجموعه القيام ببعض المشروعات الرئيسية أو  
الاستراتيجية ، حتى ولو لم تحقق ربحا عاجلا بالمعنى  
المتقدم . ولكن يشترط عندئذ ، كما هو الشأن فى كل  
مشروع ، أن تدار هذه المشروعات على أحسن الأسس ،  
وأن تصور حساباتها مدى تقدم الكفاءة الانتاجية فى  
داخلها ، وذلك كله يستدعى اتباع نظام علمى متكامل للتقييم  
والمحاسبة داخل الوحدات الانتاجية ، هذا بالإضافة الى



الحسابات العلمية التى يجريها التخطيط بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه .

**خامسا:** لا يزال هناك ميل قوى داخل القطاع العام للاعتماد على الاستيراد من الخارج للحصول على مستلزمات الانتاج . ومن المسلم به ان هذه المشكلة لا يمكن ان تحل حلا سليما متكاملا الا على مستوى التخطيط العام للاقتصاد القومى: التخطيط الذى يحسن اختيار المشروعات التى تتوافر مستلزماتها فى الداخل او المشروعات التى تنتج المستلزمات التى تستخدمها المشروعات الاخرى ، والتخطيط الذى ينسق باحكام ودقة كاملة بين المشروعات المختلفة سواء بالنسبة لانواع السلع التى تنتجها او تستخدمها ، او بالنسبة لمواعيد الانتاج وكمياته . ولكن الحكومة ترى مع ذلك انه لا يزال هناك على مستوى التنفيذ ، وداخل الوحدات الانتاجية وفيما بينها - مجال كبير للحصول على مستلزمات الانتاج من الموارد المحلية ومن الانتاج المحلى ، وأن على الفنيين بوجه خاص الا يدخروا جهدا أو موهبة فى التوصل الى حلول عملية مبتكرة - واقتصادية فى نفس الوقت - لهذا النوع من المشاكل .

ان فلتر السجائر مثلا يمكن ان يصنع من الخامات المحلية ، والدوسيل الذى ينتج محليا يمكن ان يحل محل الشحوم فى صناعة الصابون ، والزجاج المحلى يمكن ان يستخدم فى تعبئة المنتجات الغذائية بدلا من الصفيح المستورد ... الخ . كذلك فان تصميم الآلات يمكن ان يعدل لكى تتلاءم مع الخامات المحلية، ويمكننا التوصل الى طرق جديدة للصناعة وانماط جديدة للسلع المنتجة تتناسب

مع بيئتنا وظروفنا الاقتصادية ، وإذا كانت تنقصنا الخبرة فنحن شعب لا ينقصه الذكاء. وعلينا أن نحسن استخدامه في ابتكار الحلول لما يواجهنا من مشاكل .

**سادسا :** لقد ترتب على التغيرات الثورية الضخمة التي حدثت في السنوات الأخيرة أن انتقلت قطاعات واسعة من الاقتصاد القومى من سيطرة الرأسمالية المستغلة الى سيطرة الشعب داخل القطاع العام . ومعنى ذلك أنها انتقلت من التنظيم الرأسمالى التلقائى الى حيث يجب أن يسود التنظيم الاشتراكى الدقيق المحكم الذى يحقق الحد الأقصى من الكفاءة فى الإدارة .

ان هذا التنظيم لازم لكى تتفرغ الوحدات الانتاجية لأداء مهمتها الرئيسية - وهى الانتاج - على أكمل وجه ممكن . ولازم أيضا لكى يتحقق التوجيه والرقابة والمتابعة ، على الوجه الذى يضمن تنفيذ الخطة المركزية للتنمية ، وفى نفس الوقت لا يسبب تعقيدات مكتبية أو ادارية تعطل من تدفق مجرى الانتاج . وقد بذلت جهود كبيرة موفقة فى هذا الشأن ، ولكن مهمة ايجاد التنظيم الدقيق المستقر حيث لم يكن هناك تنظيم من قبل ، أكبر وأعقد من أن تتم فى سنوات قليلة خصوصا فى مجال كبير متشعب مثل مجال الانتاج . ولا يزال المجال متسعا للدراسة بالنسبة للقطاعات الرئيسية التى ينبغى أن يقسم اليها الاقتصاد القومى ، أو بالنسبة لنوع وحجم الوحدات الانتاجية الداخلة فى كل قطاع ، وفروع الانتاج التى تخصص فيها . ومن الواجب بالاضافة الى ذلك أن تحدد العلاقات بين المستويات المختلفة ، بين الوزارة والمؤسسة مثلا أو بين المؤسسات والشركات ، وأن يكون هذا التحديد شاملا ، يتناول الأهداف

والمسئوليات والمتابعة والتقييم ، واضمحلا لا يترك مجالا للالتباس أو الهرب من المسؤولية أو تضارب الاختصاصات، مرنا يطلق يد المسئولين ، خصوصا على رأس الوحدات الانتاجية ، فى القيام بمهمتهم الأولى وهى زيادة الانتاج والتقدم به ، ويضع فى نفس الوقت الأسس المناسبة للمحاسبة عن مدى كفاءة كل قائد فى تحمل المسؤولية . وعلى هذا النحو من تحديد العلاقات بين المنظمات الجماهيرية داخل وحدات الانتاج وتحديد المسئوليات والاختصاصات ، يمكن أن نجمع بين مبدأ القيادة الجماعية ومبدأ مسؤولية القائد الفرد ، على نحو خلاق ، يدفع بالانتاج الى الأمام ، ويحقق الديمقراطية فى نفس الوقت داخل وحدات الانتاج .

وقد تم بالفعل وضع الخطوط الرئيسية لهذا التحديد فى البيان الذى ألقيناه فى مؤتمر الانتاج المنعقد فى ١٧ من أكتوبر الماضى حيث قلت «ان تحديد المسؤولية يكون كالآتى: الوزير : يتحمل مسؤولية تنفيذ السياسة العامة للدولة التى تقررها القيادة السياسية فى مجال النشاط الذى يشرف عليه ومتابعته . وكذلك تنفيذ خطة التنمية ، ويقتصر دوره على التوجيه والإشراف والتنسيق والرقابة والتقييم .

**المؤسسة العامة : جهاز الوزير الذى يعاونه فى النهوض بمسئوليته .**

**رئيس الوحدة التنفيذية :** هو المسئول أولا وأخيرا عن تحقيق الأهداف الانتاجية الموضوعة لوحدة ، وله حرية التصرف فى مواجهة كافة مشاكل الانتاج بسرعة وفاعلية ، باعتباره أقدر الجهات وأقربها احساسا بتلك المشاكل ،

ويعطى من السلطات ما يمكنه من القيام بمسؤوليته ، مع تحميله نتائج الخطة الانتاجية » .

**سابعاً :** ان من الواجب ان أشير هنا الى الأهمية الخاصة التي تعلقها الحكومة على حسن تنظيم وإدارة العمل فى قطاع معين من قطاعات الاقتصاد القومى ، وهو قطاع التشييد ان هذا القطاع هو الذى يبنى المساكن والمدارس والمستشفيات ، وهو الذى يقيم المصانع ويصلح الأراضى ويشق الترع والمصارف ، ثم هو الذى ينشئ المرافق اللازمة لهذا الجانب أو ذاك مثل محطات الكهرباء والطرق والكبارى . وهو ، بهذه الصفة ، القوة الرئيسية الضاربة فى عملية التنمية بشقيها : التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . ويكفى للتدليل على ذلك أن نعرف أن ٤٥ ٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة بالخطة الخمسية الأولى كان يتولاها قطاع التشييد .

ومن العدل أن أشير الى الانجازات الكبيرة التى حققها ذلك القطاع . على أن من الحق أيضاً أن أشير الى أنه لم يتمكن فى بعض الحالات من الوفاء الكامل بالأهداف المحددة له فى الخطة ، وفى أحوال أخرى تم التنفيذ على حساب ارتفاع ملحوظ فى التكاليف ، أو تأخير فى مواعيد التنفيذ ، أو قصور عن تحقيق المستوى المطلوب من الكمال الفنى ، ويرجع السبب فى ذلك الى ضخامة الأعباء التى ألقتها خطة التنمية على عاتق هذا القطاع ، خصوصاً اذا قورنت مع الموارد البشرية والخبرات الفنية المتخصصة والآلات والمعدات والحوامات التى كانت متاحة له . كما أن من الحق أيضاً أن أشير الى أن السبب الرئيسى فى اختلال التناسب بين الأهداف وبين الإمكانيات ، يرجع أكثر ما يرجع الى أن شركات المقاولات التى ورثها القطاع العام عن القطاع الخاص ، كانت فى أغلبها ، وبرغم تعددها

وضخامة أسماؤها شركات تهتم بالجوانب المالية والتجارية ،  
الإشرافية لعمليات المقاولات ، أكثر مما تهتم باستكمال  
المعدات والآلات الحديثة ، أو توفير الخبرات التنظيمية والفنية  
التي لا غنى عنها لحسن تنفيذ المشروعات الكبيرة .

ومن الواجب ، حرصا على انخفاض التكاليف وحسن  
الاداء ، ألا يحمل قطاع التشييد فى الفترة الراهنة ،  
بأكثر مما يستطيع تنفيذه بإمكانياته وقدراته الحالية .  
على أن من الواجب أيضا أن ندرك من الآن أن هذا القطاع  
سيبقى لفترة طويلة فى المستقبل ، رأس الرمح الذى  
تعتمد عليه عملية التنمية فى تخطى العديد من العقبات  
التي تقف فى طريقها . ومن هنا فإن الحكومة تعتزم أن  
توفر له الاستثمارات اللازمة لشراء الآلات والمعدات الحديثة  
التي يحتاج إليها . وعلى هذا القطاع من جهة أخرى أن  
يستكمل تنظيم نفسه ، لكى يحسن استخدام الموارد  
البشرية والمادية المتاحة له على أكبر وأكمل وجه ممكن ،  
ولكى يستطيع أن ينهض بالأعباء الضخمة التي تنتظره .  
إن هذه المهمة المزدوجة تتطلب بوجه خاص أن يقوم قطاع  
التشييد بأجراء حصر شامل دقيق للأعمال التي سيتولى  
تنفيذها فى خلال الخطة ، وللموارد البشرية والمادية التي  
يقتضيها التنفيذ . وإن يحسن تخطيط استخدام هذه الموارد ،  
وينسق هذا التنفيذ سواء من النواحي المكانية أو الزمنية ،  
بحيث يتحقق الاستخدام الكامل ، وعلى مستوى القطاع  
بأكمله للمهندسين والفنيين والآلات والمعدات والمخزون من  
المواد الخام وغير ذلك من العناصر النادرة ، بأقل التكاليف  
الممكنه : تكاليف النفس أو تكاليف الوقت أو تكاليف

التصميم والاعداد والتنفيذ . كما أن عليه أن يعمل كل جهده لتوحيد المواصفات الفنية للمواد ولطرق استخدامها، وأن يحسن تدريب القوى العاملة اللازمة لهذا الاستخدام ، اذ فقط عن طريق مثل هذا التخطيط والتنسيق ، يستفاد على أكمل وجه من المزايا التي تحققها سيطرة الشعب على قطاع هام مثل قطاع المقاولات .

**ثامنا :** إن العمل حق لكل مواطن ، ومن واجب الدولة تدبير العمل لكل مواطن ، فكما قال السيد الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب افتتاح هذه الدورة : « ان المجتمع الاشتراكي يعتبر العمالة الكاملة هدفا من أغلى أهدافه » . ونحن يحق لنا أن نفخر بأن مجتمعنا قد وفر بالفعل فرصا جديدة للعمل لـ ٤٠٠ر٣٢٧ر١ مشغل خلال سنوات الخطة الماضية . على أن هذا الهدف الغالى ، هدف العمالة الكاملة يلقي علينا جميعا واجبات أخرى ، اذ يجب أن نحرص على أن تقترن زيادة العمالة بزيادة الكفاءة الانتاجية فى داخل المشروعات وبنقص تكلفة الانتاج فيها . ان كل ارتفاع فى تكاليف الانتاج ، وكل مخالفة لمبادئ الادارة الاقتصادية للمشروعات يؤدى الى الاضرار باقتصادنا القومى فى نواح متعددة ، وينال من حيويته ، ويضعف قدرته على توفير المزيد من فرص العمالة فى المستقبل ومن هنا فان من واجب الدولة أن تضع كل عامل فى المكان الذى يصلح له وينتج فيه ، وان تساعد على رفع الكفاءة الانتاجية للعاملين فى مجموعهم ، وبوجه خاص عليها فى المدى القصير أن تدرب خريجي الكليات النظرية على الأعمال المناسبة التى يحتاجها اقتصادنا القومى حتى يكونوا عوناً له لا عبئاً عليه ، كما أن



عليها فى المدى الطويل أن توفر وتنظم فرص التعليم لكى تتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للتنمية الاقتصادية ، ووفقا للتخصصات والمهارات المتنوعة التى تتطلبها التنمية . ان ذلك لازم ، ليس فقط لكى يوفر لكل عامل المكان الذى يستطيع أن ينتج فيه ، ولكن أيضا لأن النقص فى المهارات الفنية المتنوعة يمكن أن يتحول الى أحد العوامل الرئيسية التى تعوق عملية التنمية .

ومن جهة أخرى ، فمن واجب العاملين أيضا أن يبذلوا كل جهودهم فى زيادة الانتاج ، وأن يؤمنوا بأن هذه الزيادة هى الطريق الوحيد لرفع مستوى معيشتهم وعلى المنظمات الجماهيرية فى وحدات الانتاج أيضا أن تجعل العمل على زيادة الانتاج إحدى مهامها الأساسية وان تدعم القيم الاشتراكية الحققة التى تتمثل فى تقديس العمل والحرص على أداء الواجب ، كما أن عليها أن تثقف أعضائها بروح الادراك السليم لحقيقة واضحة من حقائق اقتصادنا المعاصر، وهى أن الضغط من أجل الحصول على مكاسب خاصة لبعض فئات العاملين ، دون أن تكون هذه المكاسب مرتبطة ارتباطا مباشرا بزيادة الانتاج وناشئة عنها ، لن يكون الا على حساب العاملين فى مجموعهم . كذلك ينبغي علينا أن ندرك أن زيادة الانتاج ، لا زيادة التكلفة هى الأساس السليم لزيادة العمالة ، وان زيادة العمالة التى لا تنبع فى الأساس من زيادة الانتاج تؤدى الى الاضرار باقتصادنا القومى والاخلال بتوازنه .

**تاسعا :** أنه ترتيبا على ما تقدم ، وتشجيعا للعاملين على الاندفاع نحو زيادة الانتاج ، ينبغي أن يطور النظام الحالى



الأجور والمكافآت بحيث ينال كل مجد مجتهد جزاءه • ان المجتمع الاشتراكي الحق أيها الأخوة الأعضاء هو بالدرجة الأولى مجتمع الحوافز •

انه مجتمع الحوافز لأنه يقضى على الاستغلال ، وبذلك يجعل لكل فرد في المجتمع مصلحة في زيادة انتاج المجتمع بوجه عام • وهو مجتمع الحوافز لأنه يتيح لكل انسان الفرصة الكاملة في الحصول على ناتج عمله ، دون أن تقف في وجهه عقبات طبقية أو تنظيمية أو لائحية ، وبذلك يربط ربطا ماديا محسوسا بين الجزاء وبين العمل ، ويحمل الافراد على التفاني في أدائه • وهو مجتمع الحوافز لأنه يفتح الباب أمام كل فرد للصعود الى المراكز العليا ، اذا كانت مواهبه وقدراته تؤهله لشغلها ، وبذلك نشجع الافراد على تنمية مواهبهم وقدراتهم التي تساهم في زيادة الانتاج •

وعلى المجتمع في فترة التحول التي نمر بها أن يطلق العنان للحوافز لكي تفجر الطاقات الانتاجية الضخمة الموجودة لدى أفراد شعبنا العامل ، كما أن على النظم واللوائح الموجودة أن تتطور لخدمة هذا الغرض النبيل • وينبغي أن تعطى – القيادات في مواقع الانتاج الصلاحيات الكافية لتطبيق مبدأ الحوافز على أوسع نطاق ، كما أن عليها أن تكون أهلا لتحمل هذه المسئولية •

## ضخامة المسئوليات الملقاة على عاتقنا

### ايها الاخوة اعضاء مجلس الأمة :

هناك اذن الكثير مما ينتظر عمله لمعالجة المشاكل المتخلفة من الفترة الماضية ، ولوضع اقتصادنا القومى فى أفضل وضع يمكنه من مواصلة انطلاقه الثورى العظيم . ويزيد من ضخامة المسئوليات الملقاة على عاتقنا الأعباء الناشئة من الزيادة الكبيرة فى عدد السكان والتي وصلت فى السنتين الماضيتين الى أعلى معدل فى تاريخنا وهو ٢٩ ٪ .

ان كل طفل جديد هو قوة كامنة يمكن أن تساهم فى زيادة الانتاج ولكن هذه المساهمة لا تأتى فى الحال ، وانما بعد بلوغه سن العمل . وقبل بلوغ هذه السن يحتاج الطفل الى الغذاء والملبس والسكن ، والرعاية الصحية ، والتعليم وغير ذلك . وحتى عند بلوغه هذه السن فان الانسان فى مجتمعنا الحديث لا ينتج بيديه العاريتين ، وانما يحتاج الى الأرض التى يزرع فيها أو الآلات التى يديرها ، والمصنع الذى يحتوى هذه الآلات ووسائل الانتقال وغير ذلك . وبمعنى آخر ، فهو يحتاج الى استثمارات ضخمة سابقة ، فى شخصه وفى وسائل الانتاج اللازمة له . على أننا نحتاج الى استثمارات ضخمة أيضا لمجرد القضاء على التخلف الاقتصادى الكبير الذى كان قد فرض علينا ، ولرفع مستوى معيشة شعبنا عن مستواه الحال ، واللحاق بالأمم المتقدمة .

ولكى نستطيع تحقيق الهدف الثانى فان مشكلة تزايد السكان يجب أن تجد علاجاً لها ، علاجاً يعتمد على وعى شعبنا وإدراكه

لظروف اقتصادنا ، ورغبته في التقدم والارتفاع بمستوى معيشتة .  
ولدراسة الجوانب المختلفة لهذه المشكلة واقتراح الحلول المناسبة  
لها ، أنشأت الحكومة مجلس تنظيم الأسرة ، وستقدم الحكومة  
كل الارشادات والتسهيلات اللازمة في هذا الشأن . ونأمل أن  
يستجيب الشعب لندائها .

ولكن يجب أن نوطن النفس من الآن على أن علاج مشكلة  
تزايد السكان لن يتحقق بشكل فعال في سنوات قصيرة . وحتى  
يحين ذلك الوقت فالمشكلة التي تواجهنا هي مشكلة مزدوجة  
مشكلة توفير الاستثمارات اللازمة للاحتفاظ بمستوى المعيشة الحالي  
في مواجهة ضغط السكان المتزايد ومشكلة توفير الاستثمارات  
اللازمة للارتفاع بهذا المستوى ولتطوير اقتصادنا القومي .

ومن الواضح أنه لكي نواجه هذه المشكلة بشقيها ، يجب أن  
يزيد معدل الاستثمار عن المعدل الذي أمكن تحقيقه في السنوات  
الماضية ، وذلك يعني ، إذا أردنا أن نكون منطقيين مع أنفسنا  
أيها الأخوة الأعضاء : أنه يجب الحد من تزايد الاستهلاك ، فكل  
زيادة في الانتاج القومي تذهب الى الاستهلاك تعني بالضرورة  
نقصا في الموارد التي يمكن أن تخصص للاستثمار ، ومن هنا  
أهمية التركيز على الادخار وعلى الاجراءات التي يجب أن تتخذ  
للحد من تزايد الدخول المتاحة للاستهلاك ، ولكي يكون هذا  
التزايد مرتبطا أوثق الارتباط بمدى مساهمة الفرد في زيادة  
الانتاج .

على أنه يجب بالاضافة الى ذلك أن نضمن أننا نحصل من كل  
جنيه ينفق على الاستثمار على الحد الأقصى من الفائدة بالنسبة  
للاقتصاد القومي في مجموعه . وذلك يتطلب امعان النظر والتفكير  
في سياستنا الاستثمارية القادمة ، وبعبارة أخرى في أنواع وأحجام  
المشروعات الجديدة التي نعتزم تنفيذها في المستقبل .

وليس فى نية الحكومة أن تتقدم الآن بتحليل تفصيلى لهذه المشروعات • ذلك سيرد فى موضعه عند تقديم الخطة ، ولكن هناك اعتبارات معينة تحكمنا فى هذا الشأن كما أن هناك معايير أساسية للاختيار ترى الحكومة أن تعرضها عليكم من الآن •

وكما قلت فى مؤتمر الانتاج فان مواردنا المحلية من أرض زراعية وثروة معدنية وقوى محركة وقناة السويس وسياسة ، سواء فيها ما تم استغلاله أو ما يحتمل استغلاله فى المستقبل ، لا تكفى لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لمجتمعنا وخصوصا فى ظروف التضخم السكانى الخطير ، وعلى الأخص اذا لاحظنا أنه حتى بعد تنفيذ مشروعات الاستصلاح المترتبة على السد العالى سينخفض نصيب الفرد من الأراضى الزراعية فى سنة ١٩٧٥ إلى أقل من نصيبه الآن •

ومعنى ذلك أن إقامة صناعة وطيدة فى بلادنا مسألة بالغة الأهمية - بل حتمية - حتى يمكن أن نستفيد من الطاقات البشرية المتاحة ورفع كفايتها الفنية والعلمية • ولما كانت ضرورات التصدير تتزايد وتلح علينا ، ليس فقط لشراء احتياجاتنا من الخارج من المواد الغذائية أو مستلزمات الانتاج أو الآلات والمعدات ، ولكن أيضا للوفاء بالتزاماتنا المالية المتراكمة ، فينبغى أن يكون هدفنا ، ليس فقط أن نصدر فائض مواردنا وخاماتنا الزراعية والمعدنية فى شكل سلعة مصنوعة ، ولكن أيضا تصدير سلع مصنوعة من خامات مستوردة وبمعنى آخر تصدير ناتج عمل •

على أن الصناعة الوطيدة ، بالإضافة الى ما تقدم ، هى الأساس المتين لتطوير الزراعة ، باستخدام الآلات والمخصبات وطرق الري والصرف الحديثة ، وهى من هذه الناحية لازمة لسكى نستفيد الى أقصى حد ممكن من الأراضى الزراعية الموجودة أو التى ستستصلح أو من القوى البشرية التى تعمل على هذه الأراضى • وهى التى

تزودنا بوسائل النقل والمرافق الأخرى اللازمة لحسن سير الاقتصاد  
القومى .

### التركيز فى المرحلة القادمة على الصناعة

وواضح مما تقدم أن الضرورات العملية للتنمية ، وليست  
الاعتبارات النظرية ، هى التى تحتم علينا التركيز على الصناعة  
بوجه عام . ونفس هذه الاعتبارات هى التى تملى علينا التركيز  
فى المرحلة القادمة على صناعات معينة بالذات ، أذكر منها الصناعات  
الأساسية التى تمكن لاقتصادنا من بناء وتكوين هيكل اقتصادى  
حديث وقابل للنمو فى المستقبل مثل صناعات الحديد والصلب  
والصناعات المنتجة للآلات ، وصناعة ورش المصانع ، والصناعات  
المرتبطة بالتشييد والبناء والنقل ، والصناعات الكيماوية ،  
والصناعات اللازمة للدفاع عن كياننا وعن استقلالنا القومى .  
ولا بد من الإشارة هنا بوجه خاص الى ضرورة الاهتمام بالكهرباء .  
لقد ضاعفت البلاد انتاجها من الكهرباء فى خلال الحطة الخمسية الأولى  
ولكن سرعة نمو الصناعة أدت الى زيادة التحميل على الطاقة  
الكهربائية القائمة . ان الكهرباء يجب أن تتقدم بسرعة تفوق سرعة  
تقدم الصناعة ، فالكهرباء ليست فقط أساسية لقيام صناعة متطورة ،  
بل انها ضرورية أيضا للوفاء بحاجات التقدم الزراعى ، والزيادة  
المستمرة فى الاستهلاك المنزلى .

ومن الطبيعى أننا لن نستطيع البدء فى كل المشروعات اللازمة  
لتنفيذ هذا البرنامج الشامل لتطوير الاقتصاد القومى خلال الحطة  
الخمسية القادمة ، ولن نستطيع التنفيذ الكامل لما يبدأ فيه خلال  
هذه السنوات . وهنا يأتى دور الحسابات الاقتصادية الدقيقة  
التي تحدد أسس الاختيار ومعايره ، وتقدر الأولويات وتراعى  
التنسيق ، وتضع البرامج الزمنية للتنفيذ . وفى تقدير الحكومة

أن من المعايير والأسس التي يجب مراعاتها في هذا الشأن ما يأتي :

**أولا :** قدرة المنتجات التي ينتجها المشروع أو الصناعة على الوفاء بالاحتياجات الداخلية الضرورية سواء أكانت هذه الاحتياجات من السلع الاستهلاكية أم كانت من مستلزمات الانتاج . على أن يكون ذلك الانتاج بأسعار اقتصادية .

**ثانيا :** قدرة المشروع على التصدير الى الخارج أو على أن يوفر - عن طريق الانتاج المحلي - السلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج التي نستوردها من الخارج . ومن المهم هنا أن أشير الى أن الاستكفاء الذاتي لا يصح السعي وراءه بأي ثمن ، وبصرف النظر عن التكاليف الاقتصادية وهو لا يجوز أن يكون مدعاة لتشجيت الموارد في مشروعات غير اقتصادية ، أو أن يتضمن اهدارا لمزايا التخصص الدولي ، أو أن يحمل الاقتصاد القومي مالا طاقة له به من الأعباء .

**ثالثا :** يجب أن تحسب تكاليف العملة الأجنبية التي يحتاج اليها كل مشروع ، حسابا دقيقا ، وأن يدخل في هذا الحساب ، ليس فقط التكاليف اللازمة لتنفيذ الاستثمارات الخاصة به ، ولكن أيضا تكاليف العملة الأجنبية اللازمة عندما ينتقل المشروع الى مرحلة الانتاج الجاري ، والناشئة مثلا عن مستلزمات الانتاج أو قطع الغيار المستوردة من الخارج . كما يجب أيضا أن يدخل في هذه الحسابات التكاليف الكاملة من العملة الأجنبية للمشروعات المحلية التي تغذيه بمستلزماته ، أو المرافق التي تلزم لإدارته . وبوجه خاص يجب أن تجرى هذه الحسابات بدقة عند اختيار المشروعات التي توجه



أساسا للتصدير الى الخارج ، حتى لا تكلفنا من العميلة  
الأجنبية أكثر مما توفره منها عن طريق التصدير .

## الزراعة في مجتمعنا الحال

### ايها الاخوة اعضاء مجلس الأمة :

ان التركيز على الصناعة ومشكلاتها في المرحلة القادمة لا يعنى اغفال  
الزراعة أو التهوين من أمرها . فان الزراعة في مجتمعنا الحال هي القدم  
الأخرى التي لا يمكن بدونها مواصلة التقدم : فالزراعة عليها أن توفر  
بقدر الامكان الاحتياجات الغذائية للأعداد المتزايدة من المواطنين  
الذين يشتغلون في القطاعات الأخرى ، وأن تزود المصانع الدائرة أو  
التي ستدور بالعديد من المواد الأولية ، وأن تحمل نصيبا وافيا من  
أعباء التصدير القادمة . ولعلنى لا أخطئ كثيرا اذا قلت انه بقدر  
ما تتمكن الزراعة من تدبير الفائض لهذه الأغراض الثلاثة ، بقدر  
ما تتزايد سرعة النمو الصناعي في بلادنا ، وأنه بقدر ما تتناسب  
سرعة النمو في القطاع الصناعي مع سرعة النمو في القطاع الزراعي ،  
بقدر ما يتحقق التوازن اللازم لسلامة هذا النمو واستقراره . ومن  
هنا أهمية الدراسة العلمية التي يلزم أن تستكمل لتحديد كمية  
ونسب الاستثمارات التي توجه الى كل من القطاعين .

والحكومة تولى اهتمامها الكامل لمشروعات استصلاح  
الأراضي واستزراع الأراضي الجديدة وخصوصا وقد تهيأنا لاستقبال  
المياه المكتسبة من السد العالي ، وهي تبحث الأشكال المختلفة  
الكفيلة باستغلال هذه الأراضي على أحسن وجه ممكن ، وبأكثر  
الطرق اقتصادا وفعالية ، ولكننا نشعر مع ذلك أنه لا يزال في  
وسع أراضينا القديمة الصبورة أن تجود علينا بالمزيد من خيراتها ،  
بل انها هي المصدر الرئيسي الحنون الذي نلجأ اليه وقت  
الحاجة ، وهي لن تضمن علينا بالمزيد اذا وفيناها حقها من الرعاية  
فوفرنا لها مشروعات الصرف اللازمة ، وغذيناها بال أسمدة



والبذور المناسبة ، واذا نظمنا أنفسنا اجتماعيا بحيث نحسن استغلالها والقيام على خدمتها • أن علينا بوجه خاص ألا نقتر في الانفاق على مشروعات الاستثمار الخاصة بالأراضي القديمة ، مثل مشروع برنامج الصرف العاجل ، وعلينا أن ندعم ما حدث في السنوات الماضية من التجارب الاجتماعية الناجحة في استغلال الأرض ، مثل مشروعات التجميع الزراعي والتعاون الانتاجي الزراعي •

### ما يجب عمله للتغلب على التحديات

#### أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

ان الخطوط العريضة التي رسمتها أمام حضراتكم لمشاكل البلاد الاقتصادية والتحديات التي تواجهها في المستقبل ، ولسياسة الحكومة فيما يجب عمله للتغلب على هذه التحديات ، كل ذلك يتطلب ، لكي يتحول الى خطط ومشروعات وأفعال ، دراسة جادة عميقة وواقعية ، دراسة تهتدي بنتائج الحطة الأولى وتستمد العون والتشجيع من انتصاراتها كما تستمد العظة الحسنة من مواطن القصور فيها ، ويستكمل على أساسها وضع الحطة الخمسية القادمة ، على نحو يمكن معه الاطمئنان الى امكان تنفيذها والى سلامة الاهداف المحددة فيها وتناسقها ، مع الربط الوثيق بين الموارد والاستخدام العلمي لها ، وذلك لضمان تحقيق هدف مضاعفة الدخل القومي •

وهو أيضا يتطلب الاعداد من الآن ، وتوفير مقومات نجاح هذه الحطة عندما يأتي - في المستقبل القريب - الوقت الذي توضع فيه موضع التنفيذ • وهذا الاعداد يستلزم تنفيذ برنامج اقتصادي عاجل ، بدأت الحكومة في تنفيذه منذ اليوم الأول الذي عهد

اليها فيه الرئيس جمال عبد الناصر بأمانة الحكم ، ويقوم على النقاط الآتية :

**أولا :** استخدام الطاقات الانتاجية الموجودة بالفعل الى أقصى حد ممكن وتوفير مستلزمات الانتاج وقطع الفيار اللازمة لها .

**ثانيا :** استكمال المشروعات التي بدىء بالفعل فى تنفيذها ، على وجه السرعة ، وذلك بتوفير الآلات والمعدات والمستلزمات التي تنقصها . وعلى أن يراعى فى ذلك اعطاء الأولوية للمشروعات الآتية :

١ - المشروعات الخاصة بإزالة نقط الاختناق بالمصانع القائمة وزيادة انتاجيتها بأقل استثمار ممكن .

٢ - المشروعات الخاصة بإنتاج بدائل منتجة محليا بدلا من المستوردة .

٣ - العمل على الاستفادة من مبانى المصانع القائمة بقدر الامكان وتوزيع الآلات المتعاقد عليها على المصانع القائمة ، والوصول بطاقتها الانتاجية الى أقصى حد ممكن ، دون زيادة فى تكاليف المبانى أو المرافق أو الادارة أو غير ذلك .

٤ - توسيع المشروعات القائمة حيث يكون ذلك لازما ، بدلا من اقامة مشروعات جديدة .

٥ - تطوير الانتاج لمقابلة متطلبات أرباحية التصدير وسعيا وراء امكانياته .

**ثالثا :** العمل على زيادة التصدير والحد من الاستيراد ، حتى يمكن مواجهة كافة التزاماتنا الجارية من النقد الأجنبي من مواردنا الجارية ، وبحيث لا تستخدم حصيلة القروض الخارجية الا لتمويل عمليات الاستثمار .

ولقد حرصت الحكومة منذ اليوم الأول على أن تلتزم بالمبدأ الذى أعلنته ، مبدأ دقة البيانات والتقديرات وواقعيتها ، فقامت بدراسة شاملة لتقدير إيراداتنا ومصرفاتنا من النقد الأجنبى . وانتهت بها هذه الدراسة الى صورة يجب أن تعرض على مجلسكم الموقر بكل وضوح حتى يكون هذا الوضوح نفسه نقطة انطلاق جديدة للفهم الصحيح لبعض مشاكلنا الهامة من جانب ، ولوضع أسس الحلول الاقتصادية السليمة لهذه المشاكل فى السنة الحالية وفى المستقبل ، من جانب آخر .

لقد حسبنا الحصيلة المتوقعة لجميع انواع صادراتنا من السلع المنظورة وغير المنظورة أى صادراتنا من السلع الزراعية والصناعية ، والسياسة ورسوم المرور من القناة وغير ذلك . كذلك حسبنا قيمة الواردات بأنواعها المختلفة، أى السلع اللازمة للاستهلاك ، والسلع اللازمة للإنتاج فى الزراعة والصناعة وغير ذلك من القطاعات ، وهى التى تعرف بالسلع الوسيطة ، وكذلك حسبنا مصرفاتنا غير المنظورة فى الخارج ، مثل نفقات بعثتنا التعليمية والدبلوماسية ، وما ندفعه للخبراء الأجانب ولعمليات الملاحة وغير ذلك من الخدمات ، وبدلنا غاية جهدنا لتوفير كل ما يمكن توفيره من هذه البنود ، ولكننا وصلنا بعد ذلك الى نتيجة واضحة ، وهى ان مصرفاتنا الجارية سوف تزيد عن مواردنا الجارية من النقد الأجنبى بحوالى ٦٠ مليوناً من الجنيهات . فكيف يواجه هذا العجز فى المصروفات الجارية ؟ .

اننا لانستطيع بأى حال من الأحوال أن نفكر فى مواجهة هذا العجز عن طريق تخفيض استيراد السلع الوسيطة .

فذلك يؤدي الى تعطيل الانتاج في الصناعة أو الزراعة أو في المرافق التي تخدم الزراعة والصناعة مثل النقل والمواصلات ، بكل ما يترتب على ذلك من نقص في الانتاج والاستغناء عن العاملين الذين يديرون الانتاج . وسياستنا الاشتراكية القائمة على زيادة الانتاج وزيادة العمالة تأتي هذا وذاك .

والباب الوحيد المفتوح أمامنا اذن ، الباب الذي نستطيع بروح المسؤولية الحققة وتقدير مصالح الوطن العليا ، أن ننفذ منه لسد العجز الموجود في النقد الأجنبي وتحقيق التوازن المطلوب بين الإيرادات الجارية والمصروفات الجارية ، ذلك الباب هو الحد من تزايد الاستهلاك .

فإذا جاز في المنطق الاقتصادي السليم الاقتراض لتمويل جزء من الاستثمارات الجديدة ، لأن الدخل الإضافي الناشئ من هذه الاستثمارات سيمكننا من تسديد القروض في المستقبل فلا يجوز بأية حال من الأحوال أن نقترض من الخارج لكي نمول عمليات الاستهلاك الجارية . ان الاستهلاك يتم وينتهي في خلال سنة واحدة ، ولكن اذا كان تمويل الزيادة في الاستهلاك يأتي في النهاية ، وعند الحساب الكلي للإيرادات والمصروفات الجارية ، عن طريق الاقتراض من الخارج ، فان النتيجة هي أن نتحمل تكاليف الاقتراض وأعباءه الثقيلة في المستقبل دون أن تزيد قدرتنا على السداد . هي عبارة أخرى ، أن نرتهن مستقبلنا ومستقبل بلادنا وأولادنا لمصلحة الحاضر غير المسئول ، ولن يقبل مجلسكم الموقر أو يقبل الشعب مثل هذا الحل .

وإذا سلمنا بهذه المبادئ ، فانه يتعين علينا أن نتساءل عن عناصر السياسة الاقتصادية التي لابد أن تتبع للحد من

تزايد الاستهلاك ، والتي بدونها سيبقى اقتصادنا دائما معرضا للمخاطر .

**رابعاً :** معالجة القوة الشرائية التضخمية الموجودة ، أو التي يمكن أن تنشأ نتيجة لتحديد الزيادة في الاستهلاك ، وذلك للوصول الى نوع جديد من التوازن بين الأسعار وبين الدخل المتاحة للاستهلاك . ان هذا التوازن الجديد هو نقطة بدء ضرورية للانطلاق - من أرض سليمة - في الخطوة الثانية . ويهمنى أن أشير في هذه الناحية الى أن استخدام الطاقات الانتاجية الموجودة واستكمال المشروعات التي قاربت الانهاء هما من الأساليب الفعالة في هذه المعالجة لما سوف يترتب عليهما من تزايد سريع في الانتاج القومى .

ولكن المعالجة الكاملة لهذه المشكلة ومشكلة ميزان المدفوعات تستلزم بالضرورة اجراءات تتناول جانبى الدخل والأسعار .

**خامساً :** إعادة النظر في تنظيم القطاع العام والجهاز الادارى للحكومة واساليب ونظم العمل فيهما من أجل ضمان تنفيذ اهداف السياسة الاشتراكية ، وزيادة الكفاءة الانتاجية ، وتحمل اعباء الخطوة القادمة .

**سادساً :** تطبيق نظام الحوافز على أوسع نطاق ممكن ، والربط الوثيق بين الزيادة في الدخل الفردية وبين مدى مساهمة كل فرد في زيادة الانتاج القومى .

## تثبيت المكاسب الثورية

أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة ..

إذا كانت السنوات الخمس الماضية قد تميزت بأنها سنوات التحول العظيم ، سنوات تحقيق سيطرة الشعب على أدوات الانتاج ، سنوات تكوين القطاع العام القائد لتقدمنا الاقتصادي والاجتماعي ، سنوات تحقيق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الدخل بين طبقات وفئات المجتمع ، فان السنوات الخمس القادمة هي سنوات تثبيت المكاسب الثورية التي حصل عليها شعبنا ، سنوات استكمال صرح البنيان الاقتصادي والنصر المطلق في معركة الانتاج كشرط أساسي لنجاح عملية التحول الاشتراكي ، سنوات بناء القاعدة الصناعية المتينة والنامية لمجتمعنا الاشتراكي، سنوات الانتصار الحاسم للقطاع العام المبنى على تحقيق درجة عالية من الكفاءة الانتاجية والزيادة المستمرة في الانتاج ، سنوات اعادة التوازن بين الاستهلاك والانتاج ، سنوات تحقيق الموازنة بين نمو الانتاج السلعي ونمو الخدمات ، سنوات التغلب على العجز المتزايد في ميزان المدفوعات ، سنوات التقدم عن طريق التخطيط العلمي الدقيق لحل ما يواجهنا من مشكلات ، سنوات بذل الجهد والتضحيات لتحقيق الهدف الذي حدده قائد الثورة ، الا وهو مضاعفة الدخل القومي في خلال العشر السنوات التي تنتهي في عام ١٩٧٠/٦٩

وعلى أي مستوى نظرنا الى المهام والتحديات التي تنتظرنا ، وفي كل مجال من مجالات العمل ، فمن الواضح ان الحل النهائي



لكافة المشكلات التى تواجهنا والطفرة بالانتاج الى الأمام ، هو فى يد الشعب القائد . فالشعب هو مصدر الانتاج وأساس قوته .

والشعب هو الذى يملك الصبر على آماله وتطلعاته حتى تبنى وسائل تحقيقها . والشعب غنى بالكفاءات والقدرات المتوثبة لقيادة معارك الانتاج وحل مشاكلها الفنية والتنظيمية والاجتماعية .

وهو الذى يستطيع ان يفنى خطة التنمية ، سواء فى خططها العريضة أو فى تفاصيلها ، ويتبنى تنفيذها ، ويجعل منها محور حياة كل فرد من أفرادها . كما انه هو الذى يستطيع ان يراقب أجهزة التنفيذ المختلفة ويصحح انحرافاتنا .

والحكومة واثقة كل الثقة من أن الشعب الذى يملك مصيره بين يديه ، ويعرف كيف يواجه مسؤولياته ، سيتغلب على كل الصعوبات التى تقابله فى هذه المرحلة الحاسمة من حياة مجتمعنا ووطننا .

### سياسة صريحة وواضحة

#### السادة أعضاء مجلس الأمة :

وفى مجال السياسة الخارجية فان ثورتكم سارت منذ يومها الأول على سياسة صريحة وواضحة .

ولقد كانت تلك الفترة المظلمة التى عاشتها بلادنا وهى ترواح تحت نير المستعمر هى العامل الأول فى تكييف سياستنا ، ولاغرابة فى ذلك فمن قاسى مرارة الدل والاستعمار لن يكون أبدا ظهيرا للظلم أو نصيرا للمستعمرين . وبهذا تبلورت سياستنا فى محاربة الاستعمار أينما كان وبشكليه القديم منه والحديث .

ولما كان جو السلام واحتمالاته هو الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى وتدعيم بناء مجتمعنا فقد أصبح العمل من أجل السلام أنسب غاياتنا .

ولما كنا نؤمن بأن السياسة الخارجية هي استمرار وامتداد لسياستنا الداخلية وأساسها النهوض باقتصاديات البلاد ورفع مستوى معيشة المواطنين وتوفير حال من الرفاهية المادية والثقافية لهم فان ثورتكم لم تآل جهدا في فتح الآفاق الواسعة التي تعود بالخير على جميع المواطنين ونحن في هذا السبيل سنعمل دائبين على توطيد علاقات الصداقة المتبادلة مع كافة الشعوب والدول على اختلاف مذاهبها في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي على أساس من التعاون الحر المثمر البناء لا سيطرة فيه ولا استغلال .

واذا كانت سياستنا تسعى الى ازدهار العلاقات الاقتصادية مع كافة الدول فانها في الوقت ذاته تبذل غاية جهدها في التعاون الايجابي من أجل الرخاء المشترك لشعوب الأرض جميعا .

تلك هي الأسس الثلاثة التي تقوم عليها سياستنا الخارجية والتي نص عليها ميثاق العمل الوطني .

ولقد تبوأَت الجمهورية العربية المتحدة مكانا مرموقا على الصعيد الدولي بفضل سياستها الهادفة للسلام والقضاء على الاستعمار وتصفية القواعد العسكرية ومساندة حركات التحرر الوطني في كل مكان . ولا يسعنا نحن اليوم الا أن نستنكر بشدة الأوضاع الاستعمارية الشاذة القائمة حاليا ضد ارادة الشعوب في أنجولا وموزمبيق وروديسيا الجنوبية والكونغو واتحاد جنوب افريقية .

## عهد المغامرات الاستعمارية قد ولى

السادة أعضاء مجلس الأمة . .

بالأمس القريب اقتطع الاستعمار قطعة من قلب الوطن العربي ليكون وطننا لجماعة من الصهاينة المشردين . واليوم يقتطع قطعة أخرى من قلب الوطن الافريقي ليكون وطننا لجماعة من المستعمرين

والهدف واحد فى الحالين وهو أن تكون كلتاهما قاعدة للاستعمار وأداة يهدد بها التقدم الوطنى ويعوق بها الالتقاء القومى لكل من الشعوب العربية والشعوب الافريقية .

واقصد تصور الاستعمار وتوهم أنه يخلق هذه الجيوب الاستعمارية يفتت وحدة الشعوب وتضامنها ويمد من أجل بقائه فى مناطقنا ويبقى على نفوذه وسيطرته .

ولكن الأيام القادمة كفيلة بأن تثبت للدول الاستعمارية وأمثالها أن عهد المفامرات الاستعمارية قد ولى وانتهى وأن التضامن العربى الافريقى والكفاح المشترك كفىل بأن يرد الأوطان المسلوقة الى أصحابها الشرعيين .

ان الشعب العربى يدرك اليوم عن يقين حقيقة ما وراء الحرب التى توجه ضد الوحدة العربية ، ولكننا - مصممين على الوحدة العربية الشاملة - سنعمل كما عملنا دائما على ارساء أسسها على قاعدة متينة من الوحدة الفكرية ووحدة الهدف ووحدة النضال والعمل عن طريق الحرية والاشتراكية .

اننا لانزعم ان الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا متناص من تطبيقها ، ولكننا نعتقد انها طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا الى الهدف الأخير . كما نعتقد ان أى حكومة وطنية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبها ونضاله فى إطار من الاستقلال الوطنى هى خطوة نحو الوحدة من حيث انها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة .

فالوحدة الوطنية اذن هى الأساس الطبيعى للوحدة القومية الشاملة ، والعمل على استكمال الوحدة الوطنية هو التمهيد لبلوغ الغاية القومية العليا .

وستبقى الجمهورية العربية المتحدة دائما سندا لكل شعب عربى وقوة فعالة دافعة للتضامن من أجل تأمين سلامة الوطن العربى ضد الصهيونية والاستعمار واستعادة حقوق شعب فلسطين .

وتأكيدا لمساندتنا للحرية العربية ، فنحن لايمكننا أن نقف موقفا سلبيا ازاء أعمال الاستعمار الوحشية فى الجنوب المحتل حيث العدوان يحدث فعلا على ارض عربية وضد شعب عربى شقيق يخوض معركة مصيرية فاصلة .

وايماننا منا بأن التضامن العربى لا يمكن تحقيقه على الوجه الاكمل الا بتوفير جو من الثقة والسلام وحسن النية بين كافة الدول العربية ، فقد بذلنا غاية جهدنا لعقد مؤتمرات القمة المتتالية وعملنا جاهدين على انجاحها .

ومن ناحية اخرى ، فاننا اخلاصا منا لمبدأ مساندة الشعوب العربية ، وقفنا بجانب الثورة اليمنية تؤيدها وتؤاثرها حتى تحققت اهدافها . وانا لنحمد الله أن قد سادت النوايا الحسنة وتكفل مسعاونا بالنجاح فتم توقيع اتفاقية جدة للسلام .

## سياسة عدم الانحياز

### السادسة أعضاء مجلس الأمة . .

لقد اثبتت التطورات السياسية الدولية سلامة وصلاحيه سياسة عدم الانحياز التى نعتنقها ونسير عليها باعتبارها سياسة ايجابية تستهدف مقاومة الضغوط والتكتلات وتأكيد سيادة الدول وحريتها فى اختيار نظمها الاجتماعية والاقتصادية وممارسة سياسة خارجية بناءة تستهدف السلام والعدل والوصول الى مستوى اقتصادى واجتماعى افضل لجميع الشعوب .

وان مسئولية الدول غير المنحازة فى المحافظة على السلام الدولى قد أصبحت مسئولية متزايدة الأهمية . ولما كنا من واضعى هذه السياسة ومؤيديها ومن طلائعها فقد وقعت على كاهلنا التزامات واعباء دولية حملناها بكل امانة واخلاص فساهمت جمهوريتنا ايجابيا فى الجهود التى تبذلها الجماعة الدولية من أجل السلام ومن أجل الوصول الى تحقيق نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة الذرية ايماننا

منا بأن السلام لن يتدعم الا اذا تأكد نزع السلاح الشامل تحت رقابة دولية .

## **الاسترشاد بالأسس والمبادئ**

### **السادة أعضاء مجلس الأمة . .**

لقد بين السيد الرئيس في خطابه الجامع الذي ألقاه هنا في مستهل هذه الدورة الأسس العامة والمبادئ التي تسير عليها جمهوريتنا في سياستها الخارجية .

ونود أن تؤكد هنا عزم هذه الحكومة على الاسترشاد والاستهداء بتلك المبادئ وهذه الأسس . فسوف تكون سياستنا دائماً وأبداً مبناها إيمان لا يتزعزع بالسلام القائم على العدل ، والنضال من أجل تصفية الاستعمار القديم والجديد ، وشجب التمييز العنصري ، والعمل من أجل التعايش السلمي ، وجهد لا يتوقف من أجل تعديل أحوال التجارة الخارجية بحيث لا تجد أغلبية العالم أنها مستغلة أو منهوبة بوساطة الأقلية المتقدمة فيه ، مع تمسك في هذا كله بعدم الانحياز ، والاحتفاظ بالصدقة مع الجميع ، وإيجابية في الحركة تنبئ التوقع عن إيمان بأن السلام لا يتجزأ . . والحرية لا تتجزأ . . والرخاء لا يتجزأ ، أدراكاً منا لحقيقة أن مجتمع الدول - كما في مجتمع الأفراد - يحتاج فيه الكل إلى الواحد بقدر ما يحتاج الواحد إلى الكل .

إن هذه السياسة الخارجية لثورتكم التي أثبتت الأيام سلامتها وصواب مراميها إن هي إلا انتصاراً أخرى من انتصاراتكم العديدة حققتها أمتكم بوعي من بصيرتها وإيمان بحاضرها ومستقبلها .

## **الدرع الواقى لمكاسب الشعب وثورته**

### **أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة . .**

الحديث عن القوات المسلحة حديث مليء بالفخر والاعتزاز . . وإن ينسى شعبنا الوفي لقواته المسلحة أنها قامت بالدور الذي

طال انتظاره فحملت مشعل الثورة أمامه في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢  
ثم قامت بتأمين الثورة من محاولات الرجعية والاستعمار .

وكان طبيعيا الا ينظر الاستعمار واعوانه في الخارج والداخل  
بعين الرضا الى سير الثورة قدما نحو بناء صرح مجتمعنا واقتصادنا  
ومن ثم كان لزاما علينا أن ندعم قواتنا المسلحة في المرحلة التالية  
لتكون الدرع الواقية لمكاسب الشعب وثورته . . وبذلك فرض  
علينا أن نخصص جزءا من مواردنا لحماية شعبنا وهو يقوم بعملية  
البناء الداخلي . وما كان ذلك هباء اذ لا شك أن التنمية وبناء  
القاعدة الاقتصادية في البلاد تفدو لا قيمة لها اذا ارتهن  
استمرارها بإرادة العدو أو اذا بقيت حريتنا وأمننا تحت رحمة  
أعوانه في الداخل والخارج .

ونحن نفخر اليوم بأننا نملك في البر والبحر والجو جيشا على  
أرفع مستوى من التدريب ، مزودا بأحدث الأسلحة ، وأولها الروح  
المعنوية العالية تلك الروح التي يستمدّها من صلابة وقوة الشعب  
العظيم الذي يقف وراءه .

وستظل قواتنا المسلحة - باذن الله - سائرة في طريقها نحو  
التقدم والتطور - رافعة أعلامها تظلل بها شعبنا العربي حامية  
أرضه وسماؤه وشواطئه وهو يبني حياته والمجتمع الذي ينشده .

### أخواني أعضاء مجلس الأمة . .

لا شك انكم تشاركونني وزملائي أعضاء الوزارة في تحية من  
القلب وتقدير عميق نبعث به الى أفراد قواتنا المسلحة الباسلة أينما  
كانوا في داخل البلاد أو خارجها وخاصة أولئك البواسل الذين  
يعملون اليوم مع الشعب اليمني الشقيق في استعادة السلام  
على أرضه .



## الصفات الكريمة فى الشعوب

### اخوانى أعضاء مجلس الأمة ..

ان الشعوب العريقة بحضارتها وأمجادها توزت دائما أبناءها صلابة فى عزائمهم وقوة فى أخلاقهم ومثانة فى نفوسهم ولا تتكشف كل هذه الصفات الكريمة فى مثل هذه الشعوب الا فى أوقات المصاعب .

وليس أدل على صدق هذا الراى من أن نعود بالذاكرة الى الوزراء لبضع سنين مضت حين تكاثر علينا الأعداء فى معركة العدوان ، فشرى شعبنا هذا الصغير وهو لم يكد ينفذ عن نفسه نير الاستعمار الا ويبدى من صلابة العزم وقوة الايمان والثقة بالنفس ما يبهز الدنيا بأسرها فلم يسع الضمير العالمى وكل شعب حر محب للسلام الا أن يقف بجانبنا دفاعا عن حرية شعب صغير وقف يضحي بنفسه من أجل الحفاظ على حرية الشعوب وكرامة الانسان .

### نزاهة القصد وسمو الغايات

### اخوانى أعضاء مجلس الأمة ..

ان شعب مصر التى نعيش جميعا فى رحابها وننعم جميعا بخيراتها ان هو الا احد هذه الشعوب الحرة المناضلة فى سبيل حريتها ورفع شأنها .

ويتميز شعبنا فوق كل هذا وذاك بأنه ما ان يسلك بداية الطريق وما ان تتضح له الرؤية الا ويندفع بأقصى طاقاته الى أبعد غاياته وأعلى مراميه مهما كبده هذا من مشقة وعناء .

على أساس هذه الثقة المتناهية فى أمتنا ، وعلى أساس من التعاون المشترك بيننا - ممثلى الشعب وحكومته - وعلى أساس من الايمان المطلق بنزاهة القصد وسمو الغايات ، فأننى أشعر اليوم بمزيد من الثقة والاطمئنان ، ويملؤنى الأمل والتفاؤل بأننا واصلون باذن الله الى ما نرجوه لأمتنا من حياة أفضل .

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



# الأسعار وخط التنمية

حديث السيد / زكريا محيي الدين  
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

في الاذاعة والتلفزيون

القاهرة - ١٣ شعبان ١٣٨٥

٦ ديسمبر ١٩٦٥



## أيها الأخوة المواطنون . . .

رأيت من واجبي أن التقى معكم مرة أخرى على شاشة التليفزيون وعلى أجهزة الأثير بعد أن التقيت بكم في عدة مناسبات أخرى . . في مؤتمرات الإنتاج والإدارة والعمل ثم في بيان الحكومة أمام مجلس الأمة واني في هذه المرة أنوي أن أتحدث اليكم حديثا هادئا واضحا وصريحا عن أحوالنا وفيما يشغل تفكيرنا في هذه الأيام واني لأستميحكم العذر اذا لم يكن بياني في مجلس الأمة من البساطة بحيث يجيب على كل ما يدور في أذهانكم من أسئلة ولكن عذري في هذا أن هذا البيان يعد عادة ليكون وثيقة تسجيلية شاملة تقدم الى مجلس الأمة وتتضمن سياسة الحكومة وأفكارها والتي على أساسها تستمد العون والتأييد من ممثلي الشعب ثم تسير في طريقها تنفذ ما تؤمن به عن صدق وعن اخلاص لتحقيق أهداف الشعب وتطلعاته في المرحلة القادمة .

وانا اول ما استلمت مسئولية العمل التنفيذي قررت بيني وبين نفسي أن تكون سياستي هي الصراحة التامة في كل أعمالنا حتى نشارك الشعب في تحمل مسئولية العمل الوطني مع الحكومة وخصوصا ان المرحلة القادمة تتميز بصعوبات اقتصادية يتطلبها بناء الاقتصاد القومي . . ومن الطبيعي أن كل فرد وكل أسرة تتحمل نصيبها في هذه الصعوبات . . وفي اعتقادي انها ستكون ان شاء الله صعوبات بسيطة . . ولم يكن في يدي عصا سحرية لأزلل بها هذه المصاعب انما كنت اعتمد اساسا على ايماني الكامل بهذا الشعب العظيم وصلابته وقدرته على صنع المعجزات وتقديره لمصلحته ومصلحة أولاده في المستقبل .

لما درست الموقف الاقتصادي مع اخواني الوزراء وجدت أن المشاكل التي يشكو منها الشعب بالنسبة للأسعار أو عدم توفر السلع في السوق أو مشاكل الخدمات الأخرى في الصحة والتعليم والمواصلات والاسكان سببها أن السكان بتزايد والأجور بتزايد وبالتالي الاستهلاك بيزيد تقريبا بنفس النسبة التي بيزيد بيها الإنتاج أو الدخل ولا يبقى بعد ذلك ما نستطيع أن نوفره لزيادة الاستثمار في مشروعات تزيد من دخلنا وبعدين لا يتبقى بعد ذلك ما نستطيع أن ندعم اقتصادنا القومي . ووجدت أيضا أن الاحتياجات اللازمة للاستهلاك بتسقط على الاحتياجات اللازمة لتشغيل المصانع وترتب على ذلك أن جزءا من طاقات هذه المصانع لا يستخدم . . ولو شـبـهـنا المصانع بالمزارع أو بالأرض الزراعية فكأننا بنزرع الأرض زرة واحدة أو نترك جزءا من الأرض غير مزروع وأنتم عارفين أن إنتاج المصانع والمزارع هو الذي يمكننا أن احنا نحسن أحوال معيشتنا ونوفر احتياجاتنا الاستهلاكية . . وأنا حاولت في المناسبات المختلفة أن اشرح هذا الوضع وأن اصارح الشعب بكل الصعاب التي ستواجهه . . اتكلمت في مؤتمر الإنتاج اتكلمت في مؤتمر الإدارة واتكلمت في مؤتمر العمل وكان حديثي باستمرار عن التوضيحات البسيطة المطلوبة من الشعب وعن جهاد النفس وعن التحمل والصبر .

طبعا الثورة وضعت أهدافا أمامها من سنة ٥٢ حتى الآن لتصون أحوال المعيشة خصوصا للطبقات الكادحة فعلا زاد دخل كل أسرة وكل أسرة تمتعت بمزايا كثيرة في التعليم والصحة والاسكان وزادت الأجور .

يعنى أى واحد كان بيتناول أجر سنة ٥٢ يفتكر طبعا الأجر الذي كان بيأخذه مقارنا بالأجر الذي النهارده بيتناوله . . وبنشوف



دخل كل واحد زاد ايه وايه اللي عملته الثورة. فى هذا الاتجاه. ان اللي حصل بعد كده . اللي حصل انه بصينا لقينا السكان زادوا زيادة خطيرة اخلت بكل التقديرات اللي احنا فكرنا فيها . . . يعنى ٨٠٠ الف واكثر من ٨٠٠ ألف فى السنة ما كنا ابدأ بنفكر فى هذه التقديرات . . . وزادت الخدمات أكثر مما قدرنا لها وزادت الأجور أكثر مما قدرنا لها . . . ينتج عن ذلك ايه نتيجة عن ذلك قوة شرائية ضخمة كبيرة أكثر من السلع الموجودة فى السوق .

ومن هنا حصل عدم توازن اقتصادى . . . خلال هذه الفترة من يوم تشكيل الحكومة لغاية هذه الأيام استمرت دراسة الحكومة للموقف الاقتصادى أياما طويلة واجتماعات مستمرة وكنا بنقعد فى الاجتماع الواحد أكثر من ٥ ساعات وأكثر من ٦ ساعات بنحاول ان نجد أسهل الحلول التى لا تؤثر تأثيرا كبيرا على ذوى الدخل المحدودة .

كان ممكن أول ما تيجى الحكومة تنقص قرش فى السكر أو قرش فى الجاز وتكسب فيه شعبية زى ما كان عليه الوضع قبل الثورة واللى كان نتيجته ان مشروع زى مشروع كهربة خزان أسوان قعد ثلاثين سنة من غير حل لغاية ما جت الثورة وأمكنها انها تنفذ مثل هذا المشروع .

كان ممكن ان أنا أجل هذه الاجراءات لفترة من الزمن لكن التأجيل يترتب عليه الحاجة الى اجراءات أشد فى المستقبل من الاجراءات اللي اتخذناها اليومين دول . . . وأنا لا أقبل على ضميرى ان أخدع هذا الشعب وأجد من واجبى ان اصارحه بالحقيقة علشان يقدر يبنى بلده بذراعه .

كما ذكرت فى بيانى فى مجلس الأمة انه لما جينا ندرس الميزانية النقدية يعنى ميزانية الاستيراد والتصدير وجدنا ان هناك

عجز ٦٠ مليون جنيه بالعملة الصعبة مطلوب أن احنا ندبره .  
بمعنى آخر أن احنا حسبنا صادراتنا كلها اللى هى بتعطينا الدخل  
الذى يمكننا من أن احنا نشترى كل احتياجاتنا من الخارج  
وجدنا أن احتياجاتنا الضرورية جدا اللازمة اللى بنحتاج الى استيرادها  
من الخارج بتنقص مبلغ ٦٠ مليون جنيه . احتياجاتنا الضرورية  
دى بتشمل ايه • بتشمل قطاعين رئيسيين • الأول قطاع تموين •  
وهذا كله سلع ضرورية كالقمح والزيت واللحوم وغيرها •

والقطاع الثانى .. سلع وسيطة وخامات لازمة ضرورية  
علشان نشغل المصانع • يعنى لو نقصنا الخامات دى يبقى المصانع  
تنقص طاقاتها الانتاجية • واحنا عاوزين نشغل مصانعنا بكل  
طاقاتنا الانتاجية • ولم يكن أمامنا مفر من أن نسلك سبيل ضغط  
الاستهلاك الداخلى لكى نوفر بعض السلع المحلية ونصدرها، وطبعاً  
مش حنقدر نصدر كل ما نوفره حنصدر الجزء اللى ممكن  
تصديره علشان فى الآخر وفى النهاية نوفر الستين مليون جنيه  
اللازمة للاستيراد الضرورى كما ذكرت دلوقت .

إذا تمكنا من تحقيق هذا الهدف الذى يؤدى الى التوازن  
الاقتصادى السليم نقدر نوجد نوع من الاستقرار فى توفير السلع  
التموينية وغيرها على مدار السنة ونتفادى الازمات التموينية  
اللى تعرضنا لها فى السنين التى فاتت وفى نفس الوقت بنقدر  
نشغل مصانعنا بطاقاتها الكاملة فنتحسن اقتصادياتها وتعطينا  
زيادة فى دخلنا ونقدر نبتدى الخطة الخمسية الثانية من قاعدة  
سليمة قاعدة متوازنة اقتصاديا •

وسائل ضغط الاستهلاك وسائل معروفة اقتصاديا فى كل  
بلاد العالم .. اما اننا نقلل الأجور أو الدخول اللى هى موجودة  
فى أيدين الناس أو بنرفع سعر بعض السلع فتمتص جزءاً من

الاموال الزيادة اللى موجودة فى السوق وبذلك نحد من استهلاك هذه السلع .

لجنة الخطة قعدت ساعات طويلة فى كل اجتماع . . بنحاول الوصول الى اخف الحلول واضعين فى اعتبارنا الظروف المعيشية لمحدودى الدخل . . استبعدنا فكرة المساس بالأجور الحالية أو العلاوات والمكافآت الا بالنسبة للمرتبات والدخول العالية . . وفضلنا ان احنا نستخدم جهاز السعر على أساس ان كل واحد يكون له الحرية انه يتصرف فى دخله زى ما هو عاوز . . يدخر جزءا منه أو يستهلك هذا الدخل كله ويستطيع أيضا الاقلال من السلع التى ارتفع ثمنها بنسبة بسيطة جدا أو انه يقلل من بعض السلع الأخرى .

يأتى بعد ذلك السؤال طب ليه اخترنا السلع دى بالذات ورفعنا اثمانها احنا نعرف انه فى مجتمعنا الاشتراكى الدخل اتوزعت على قاعدة واسعة من المواطنين وهذه القاعدة الكبيرة هى التى تستهلك أغلب السلع الاستهلاكية والتى تشكل حجما كبيرا من الانتاج المحلى أو السلع المستوردة فمهما رفعنا الثمن بالنسبة للكماليات فلن نحصل على المبلغ المطلوب توفيره وأعطى مثلا لذلك .  
الثلاجة لما نرفع سعرها ب ٢٥٪ فده بيدينا وفر قدره ٦٠٠ ألف جنيه فقط . ولكن لما بارفع قرشان صاغ على السكر الحر اللى هو خارج البطاقة بيوفر لنا ٤ مليون جنيه . . وانا باذكر السكر بالذات لانه حديث الناس فى هذه الأيام . . ولكن أنا بفكر أيضا

معاكم اذا تصورنا ان اسرة من الاسر المحدودة الدخل بتستهلك زيادة عن البطاقة ٥ كيلو فى الشهر معنى هذا أنه ترتب على ذلك ان الأسرة بتدفع زيادة عشرة صاغ أو بتقلل الاستهلاك بكمية بسيطة مقابل العشرة صاغ . . الناس . . يعنى وأنا سمعت كلام على ان الحكاية مش حكاية السكر وانه ما يترتب على السكر من ارتفاع أسعار سلع أخرى نتيجة لهذه الاجراءات . . ربما ستحدث بعض المحاولات الاستغلالية فى هذا الشأن وحتاخذ مدة قصيرة . . أشهر قليلة ولكن مادامت القدرة الشرائية ستقل نسبيا فى ايدين الناس فلا ينتظر أن ترتفع أثمان هذه السلع لأن ارتفاع أثمان السلع بيأتى نتيجة لوجود قوة شرائية كبيرة فى ايدين الناس مع ندرة السلعة الموجودة فى السوق .

فيه سلع فعلا ارتفع ثمنها نتيجة لعدم امكانية الانتاج المحلى انه يوفر احتياجات السوق منها . . مثل هو اللبن . . احنا دلوقتى السكان زادت واحتياجاتهم من اللبن زادت عما يمكن للثروة الحيوانية فى البلد انها تنتجه . والثروة الحيوانية مربوطة بالأرض الزراعية المحدودة زى ما احنا عارفين فاذن حيبقى فيه مشكلة باستمرار عندنا بالنسبة للبن . . السكان يزايدوا سنة بعد سنة وحيضفوا على استهلاك مثل هذه السلع . . دى بقى مسائل حنعمل اقتصاديا على ان احنا نعالجها عن طريق استيراد اللبن اللازم لصناعة الجبنة مثلا من الخارج ونوفر اللبن المحلى علشان الشرب . . وفى نفس الوقت سنعمل على الحد من

الاتجاه الاستفلاالى الموجود حاليا غير الطبيعى باجراءات مختلفة  
وواجب الشعب انه ايضا يساعدنا لمقاومة هذا الاتجاه .

احب فى المناسبة دى ان اوضح ان الابعاء التى سىتحملها  
الشعب نتيجة لرفع اسعار بعض السلع تشكّل ٣٠٪ فقط من  
المبلغ المطلوب توفيره وباقى المبلغ الى حوالى ٧٠٪ سىتحملها  
الاستهلاك الحكومى والانفاق العام والضرائب على الدخول الكبيرة .  
واذا كنا تقبلنا فى الأسابيع الماضية الحديث عن التضحيات  
والتصميم على بناء بلدنا اقتصاديا وصناعيا وفراغيا فاعتقد ان  
الاجراءات التى اتخذت تعتبر اجراءات بسيطة لا تتناسب مع  
الأهداف الكبرى التى نتطلع اليها وتعتبر تضحيات اكرر تضحيات  
هينة لشعب عقد العزم على ان يشق طريقه فى الحياة ليبنى وطننا  
عزيزا كريما نتطلع اليه شعوب الدنيا بالاعجاب والتقدير .

والسلام عليكم ورحمة الله .



# كلمة ختامية

ألقاها السيد / زكريا محيي الدين  
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

في ختام مناقشات مجلس الأمة  
لبیان الحكومة أمام المجلس  
في دور انعقاده الثالث

القاهرة : ٢٢ شعبان ١٣٨٥

١٥ ديسمبر ١٩٦٥





## السيد رئيس مجلس الامة ، أيها الاخوة

أود أن أعبّر عن تقديري ، وتقدير اخواني أعضاء الحكومة عن الاتجاهات البناءة التي ظهرت من خلال مناقشات مجلسكم الموقر، والتي تؤكد وضوح الرؤية أمام ممثلي الشعب عن طبيعة المرحلة القادمة ومسئولياتها وأعبائها ، والتي تعبر عن إصرار هذا الشعب وتصميمه على العمل وعلى الكفاح وعلى التضحية بحجم يتناسب مع حجم الأمانى التي ينشدها .

وانى لاتقدم بالشكر أيضا الى السادة رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة المشكلة لبحث برنامج الحكومة على تقريرها القيم الذى يدل على الجهود الكبير الذى بذل فيه رغم ضيق الوقت المخصص لها .

وانى أرى أن هذا التقرير يعبر تعبيرا واضحا وصريحا عن روح المشاركة الايجابية لمجلسكم مع الحكومة كقيادات طليعية تحمل مسؤولية العمل الوطنى فى المرحلة القادمة .

واسمحوا لى أيها الاخوة أعضاء مجلس الامة قبل أن اعقب على تقرير اللجنة الخاصة أن أعود ثانية الى بيان الحكومة لكى أوضح ظروف اعداد هذا البيان وخطوطه العامة وبعض المسائل الرئيسية والاساسية التى وردت به .

( أولا ) بالنسبة لظروف اعداد هذا البيان وطبيعته . ربما قد لاحظتم أنه لم يصغ بالطريقة التقليدية ، وأنه قد ركز كثيرا على الناحية الاقتصادية ، وأنه خاطب العقول قبل ان يخاطب العواطف .

ربما أن الذى أملى ذلك علينا هو أن هذا البيان كان لابد أن يعبر عن طبيعة المرحلة القادمة ، وهى مرحلة ثورية ، ويعبر أيضا عن ظروفها الاقتصادية وانها لا يمكن أن تكون استمرارا تلقائيا للمرحلة السابقة . وكان لابد أن نوضح للشعب حقائق الأمور ، حقائق كثيرة ، بصراحة ووضوح حتى نستطيع سويا ان نواجه أعباء هذه المرحلة وتضحياتها ، ونجتازها بنجاح وتوفيق إن شاء الله .

( ثانيا ) بالنسبة للخطوط العامة للبيان ، فقد أملتة ظروف تشكيل الحكومة وتوقيت هذا التشكيل . تشكيل الحكومة يأتى

فى خلال سنة مالية اعتمدت ميزانيتها وبرامجها ، وحددت فيها سياسات الانتاج والخدمات . والحكومة ملتزمة بتنفيذ هذه الميزانية ، ولو أنها رأت أن تتقدم اليكم ببعض التعديلات التى اقتضتها الحاجة الفعلية الواقعية من واقع التنفيذ فعلا .

الشيء الثانى ، أن الخطة الخمسية الثانية لم تكتمل دراستها بعد ، ونحن قائمون بهذه الدراسة الآن دراسة تفصيلية مستهدين بالمبادئ والأفكار التى وردت فى بيان الحكومة . ولا بد أن تتضمن هذه الخطة عند عرضها عليكم قريبا أن شاء الله تفاصيل سياسة الحكومة فى الانتاج والخدمات لمناقشتها فى هذا المجلس .

غير كده حاييجى دور الميزانية ، ميزانية العام القادم ، ولا بد أن تناقش أيضا بعد الانتهاء من مناقشة الخطة . وهذه الميزانية ستعطى صورة تفصيلية عن نشاط الانتاج والخدمات خلال عام واحد من أعوام الخطة الخمسية .

ثم ان الحكومة تواجه مسئولياتها فى بداية مرحلة ثورية جديدة لها طبيعة خاصة ، ولها مشاكلها وصعوباتها ووجدت أنه من واجبها أن تتقدم ببيان يتناسب مع طبيعة هذه المرحلة وظروف تشكيل الحكومة التى ذكرتها . وقد اشتمل البيان على نقطتين أساسيتين

الأولى ، تحديد واضح لأفكار الحكومة والاسس العامة التى يجب أن تلتزم بها أمامكم لكى تجتاز مع الشعب المرحلة القادمة بأكبر قدر من الأمان ، ولتحقيق أهدافنا القومية فى التنمية الاقتصادية التى لا بد وأن تغرز حريتنا السياسية والاجتماعية .

النقطة الثانية هى الاستفادة من الخبرة المكتسبة فى الخطة الخمسية الأولى . وبدء الخطة الثانية من قاعدة اقتصادية سليمة . وقد اقتضى هذا أن نوضح لكم أسباب عدم التوازن الاقتصادى الذى يواجهنا هذا العام ، والذى لا بد أنكم جميعا قد شعرت به فى أسعار السوق ، وشعرنا أيضا بحتمية اتخاذ حلول اقتصادية عن طريق الدخول أو الأسعار لمواجهة هذا الموقف ، واستعادة هذا التوازن فى صورته الطبيعية .

ورد فى بيان الحكومة بعض المسائل الهامة ، وانتهر هذه الفرصة لكى أوضحها بطريقة أكثر وضوحا وربما كان فى هذا

الايضاح رد على كثير من التساؤلات التي اثيرت فى داخل هذا المجلس أو فى خارجه .

فأول نقطة باحب أتكلّم فيها هو موضوع تضخم السكان ، وأنتهز هذه الفرصة ، وأنا أقف فوق منبر الشعب لأوجه الدعوة لكل مواطن وكل أسرة ليعطى هذه المسألة مزيداً من الجدية ، فهى ليست مسألة عابرة ، إنما يكمن فيها الخطر كل الخطر على أهدافنا الاقتصادية المستقبلية . وبمعنى آخر على مستوى معيشة كل أسرة بتأثر على الدخل ، على الأسعار ، على توفر السلع التموينية الاستهلاكية ، على المواصلات ، على السكن ، على فرص التعليم ، الصحة .. الخ .

انى أحذر من الآن ، اننا يجب ان نعمل على الاقلال من هذه النسبة المتزايدة فى السكان اللى وصلت الى ٢٩٪ سنوياً أو ٣٪ سنوياً .

باعتبر هذا واجباً قومياً على كل أسرة لمصلحة الأسرة نفسها ، ولمصلحة أبناء هذه الأسرة .

ان الدولة لا تستطيع شيئاً بقوة القانون ، ولكن بالدعوة والارشاد وتوفير الوسائل لتنظيم الأسرة .

النقطة الثانية ، ودى اللى هيه مشكلة الساعة ، موضوع الانتاج والاستهلاك ، وأنا بيهمنى انه يكون فيه وضوح ورؤية كاملة بالنسبة لهذا الموضوع ، لأنه حيكون محور تفكيرنا المستمر خلال الخمس السنوات القادمة . بالنسبة للانتاج ، احنا استفدنا من تقييم تجربتنا فى الخطة الأولى ، واللى باعتبارها تجربة ناجحة ، وحققت نسبة نمو عالية بالمقارنة بنسب النمو فى كثير من بلاد العالم ، ووده رغم الصعوبات التى واجهتنا وكلكم عارفين هذه الصعوبات هى ايه خرجنا من دراساتها لهذه التجربة بتحديد واضح للمشكلات اللى حتواجهنا فى المرحلة القادمة ، ووجدنا أنه من واجبنا أن نقضى على كل المعوقات ونحل أغلب الصعوبات اللى بتقف فى طريق زيادة الانتاج وتحسين اقتصادياته ، سواء فى مجال الزراعة أو الصناعة والانتاج هو طريق تحقيق الأمل ، وابتدينا نفكر فى كيفية تحسين اقتصاديات الخطة الثانية بحيث أن أنا أدفع استثمارات وأموال

أقل واحصل على عائد أو دخل أكبر علشان أقدر اسدد الالتزامات الناتجة من القروض الخارجية وفي نفس الوقت بترفع من مستوى معيشة كل أسرة وأخلق فرص عمل ، ويتبقى عندي مدخرات لاستثمارات الخطوة التالية .

كأمثلة لهذه الدراسات اللي احنا قمنا بها في خلال الشهرين اللي فاتوا ، حاذكر بعض المسائل ، واحنا طبعنا ماشيين في هذه الدراسات ، وأرجو أنه في خلال شهرين نكون انتهينا من اعداد الخطوة التالية . وهذه الأمثلة تبين اتجاهات عامة استخلصت من هذه الدراسات ، فمثلا نحن نعمل على زيادة مساحة الصرف الحقلى المغطى في الخطوة الثانية من ٣٠٠٠٠٠ فدان الى مليون فدان ، ويؤكد جميع الاقتصاديين والاختصاصيين والفنيين أن الصرف الحقلى المغطى يرفع انتاجية الفدان بنسبة ٢٠٪ على الأقل ، ويخفف في نفس الوقت ، الطلب المتزايد على الأسمدة ، ويمكن أن يعطينا عائدا في السنة الثانية أو الثالثة مباشرة . اذن هذا استثمار سريع بمبالغ بسيطة وعائد كبير ، وبذلك نتمكن من ايجاد توازن في اقتصاديات البلاد .

موضوع آخر ، هو أن نضع جزءا من آلات النسيج التي تعاقدنا عليها في مساحات غير مشغولة من مباني المصانع القائمة اليوم ، وبذلك يمكن توفير أموال تصرف على انشاءات جديدة ، وقد يتعارض هذا الحل مع المطالب الإقليمية في انشاء مصنع في كل محافظة ، واننى أعلم اتجاه المجلس في هذا الخصوص ولكننا بطبيعة الحال نغلب المصلحة الاقتصادية العامة على المصالح الإقليمية .

مثال ثالث ، مصنع للألمنيوم ينشأ على كهربية أسوان ونحن نجرى حاليا دراسات لاستخدام مواد أولية محلية توجد في أرضنا في بعض الصحراوات تتوفر فيها نسبة من الألمنيوم أو الألومينا وبدلا من استيراد الأوكسيد من الخارج الأمر الذى يحملنا عملات صعبة كثيرة ، فنحن نجرى اليوم دراسات لتغيير تصميم هذا المصنع ، الذى لم يبن بعد ، حتى يتناسب التصميم مع استخدام المادة المحلية الموجودة ، قد يكلفنا ذلك بعض النفقات نعشرها من رأس المال الا أنه في المدى الطويل سيدر ربحا فاستخدم جزء من ناتج هذا المصنع في الاستهلاك المحلى ، ونصدر أغلب انتاجه الى الخارج .



لقد هدتنا دراساتنا كذلك الى وجوب زيادة انتاجنا من الاسمنت والسماد بنسبة تزيد عما كان مقدرا في الحطة الثانية ، ذلك لاننا نجحنا فعلا في هذه الصناعة ، وفي اقتصاديات هذه السلع التي يكثر عليها الطلب في الأسواق الخارجية ، والتي نتمكن من تصديرها بسهولة ، وفي نفس الوقت لا نستخدم فيها مواد أولية كثيرة لاننا لا نستورد خاماتها لتوافرها محليا .

هناك نقطة أخرى تتعلق بتنظيم العمل وحضراتكم بطبيعة الحال كنتم متابعين الاجراءات التي قامت بها الحكومة منذ تشكيلها حتى الآن ، والتي تعتبر انعكاسا أو تعبيراً عن أفكار الحكومة وسياساتها ، فلم يأت بيان الحكومة شاملا كل شيء ، ولكن يمكن تصور كل ما يدور في أذهانها من واقع ما دار في مؤتمرات الانتاج والادارة والعمل ، وهذا يبين بوضوح اتجاه الحكومة ، ففي مؤتمر الانتاج قررنا اعطاء سلطات لرئيس مجلس الادارة وفي نفس الوقت حملناه مسؤولية الانتاج ، ولكن ده مش كفاية ، لازم طبعا مش أديله سلطات و خلاص لازم أتابع وأحاسبه على النتائج وعلى تحقيق الأهداف ، والا تكون النتيجة عدم تقدير المسؤولية من أجهزة الادارة العليا في الشركات . نحن الآن نعمل على تدعيم أجهزة المتابعة وأجهزة الاحصاء التي وردت على لسان أكثر من عضو من السادة أعضاء مجلس الأمة ، ويدخل فيها ، في أجهزة المتابعة والرقابة والاحصاء ، يدخل فيها كعنصر جديد سندخله اللي هو الرقابة المصرفية ، وبترفع نتائج هذه المتابعة الى لجنة تقييم ومتابعة حكومية ، لتقييم مجهود المسئول في كل شركة ، حنشوفه عمل ايه في نهاية كل سنة وحسب الميزانية الختامية وحسب جداول معينة نعد فيها الآن ، الموضوع مش سهل . . الموضوع جديد علينا ، وحتى الدول التي سبقتنا لازال موضوع التقييم يسبب مشاكل كثيرة وغير واضح تمام الموضوع ، ولكن حنجهده بقدر الامكان اننا بواسطة هذه الجداول نخلق مؤشرات تبين اذا كان رئيس مجلس الادارة اشتغل أم لم يشتغل ونحاسبه على هذا الأساس ، وبذلك نخلق الحوافز الايجابية والسلبية التي تدفع بعملية الانتاج دائما الى الامام .

أنا ذكرت هذه الأمثلة لكي أعطي السادة أعضاء مجلس الأمة صورة سريعة عن تصميم الحكومة على زيادة الانتاج وتحسين اقتصادياتها .

ولكن تأتى هنا نقطة حاسمة فى الموقف ، كيف أطلب من المسئولين عن الانتاج أن يحققوا الزيادة المطلوبة فيه ، دون أن أوفر لهم احتياجاتهم من السلع الوسيطة وقطع الفيار التى تستورد من الخارج !.

بدراسة الميزانية النقدية لهذا العام دراسة تفصيلية وجدنا ان قدرتنا على الاستيراد تقل عن احتياجاتنا الضرورية بمبلغ ٦٠ مليون جنيه من العملة الصعبة ده الرقم المعروف الآن ، فكيف أوفر للمصانع والمزارع احتياجاتها من السلع الوسيطة من سماد وغيره ، هنا جاءت قصة الاستهلاك وتحديد الزيادة المستمرة فى الاستهلاك حتى يمكن أن نوفر جزء من انتاجنا علشان نصدره للخارج ، ونحصل على مبلغ ٦٠ مليون جنيه لاحتياجاتنا فى الاستهلاك . الموضوع باين انه موضوع حتمى . التقديرات ه يصح واحد يمكن يقول فيه خلل فى التقديرات ، لا ، ده احنا قعدنا المدة دى كلها قبل اجتماعات المجلس نبحث فى هذا الموضوع ونتكلم ونعيد النظر فيه وفعلا غيرنا فى الأرقام لغاية ما وصلنا الى ارقام محددة فى هذا الموضوع ، ووجدنا فعلا ازدواجا فى هذه الأرقام استبعدناها ووصلنا الى هذه الأرقام المحددة .

بدراسة الاستهلاك ، واحتياجاته المستوردة من الخارج ، يدخل فيها سلع تموينية ، اللى هى القمح والزيت والشاى . الخ ، و السلع وسيطة ، خامات بتدخل فى صناعة سلع احنا بنعملها هنا وبنرجع نأخذها من المصنع وبنستهلكها داخليا برضه ، فكل ده استهلاك ، مش بس العيش ومش بس الزيت ، ومش بس السكر ، لا ده الخامة نفسها اللى بيتيجى من بره وباشترىها بعملة صعبة وبعدين أصنعها فى المصنع ، وبعدين اخدها استهلكها وبعدين سنتين خلاص بتنتهى أو ثلاث سنين أو غيره ، بيعتبر فى حد ذاته استهلاك ما يقابلوش إيراد ، يبقى حيبجى الايرادمين ، الا اذا كنت بتأخذ جزء من الشئ اللى أنا بصنعه ده أو من انتاجى ده ، ولازم يكون جزء كبير نسبيا ، وأصدره علشان أوازن العملية ، بمنتهى البساطة كده ، وجدنا الآتى : ان حجم الاستهلاك بيتزايد للدرجة انه بيهدد بتجاوز الدخل ، ومعنى هذا ان احنا بنقترض من الخارج لنواجه استهلاك يزيد عن قدرتنا ، طيب من أين نسدد ؟ وده بيتعارض



مع المبدأ اللي اتفقنا عليه انه لا استهلاك من قروض خارجية ، يعنى مستلفش علشان آكل لا لازم انتج وأصدر علشان أستورد احتياجاتى فى الاستهلاك ، وجدنا أيضا انه أغلب الانتاج الصناعى يوجه الى الاستهلاك الداخلى ، النقطة اللي انا ذكرتها ، ومعنى هذا أن قطاع الصناعة سيظل معتمدا فى تمويل احتياجاته الخارجية على الدخل الناتج من قطاع الزراعة وقناة السويس والسياحة .

إذا كان ده ممكن فى الوقت الحالى ، فان ذلك يصبح مستحيلا بمرور الوقت ، ومع تزايد السكان ، وتزايد احتياجاتهم الفدائية من قطاع الزراعة اللي احيانا عرفنا حدود توسعه جيكون لفاية فين ، ومش حيزيد بعد كده ، وعلى ذلك يجب أن يكون هدفنا القريب هو الاستكفاء الذاتى لقطاع الصناعة على أساس زيادة امكانياته فى التصدير ، يعنى مطلوب انه قطاع الصناعة يوازن نفسه ، ما يحملكش على قطاع الزراعة ، وميقوليش هات من حصيلة القطن اللي انا بأصدرها علشان أوازن نفسى ، لا لازم ييجى له يوم وان شاء الله يوم قريب ، واحنا بنشتغل على هذا الأساس فى المرحلة القريبة بنوازن قطاع الصناعة ، فى المرحلة البعيدة يقوم يجب لنا ايراد ، يبقى فى هذه الحالة ناتج عمل .

طيب قطاع الصناعة ازاي أزيد من امكانياته فى التصدير ؟ عاوز أخليه يصدر علشان يجيب حصيلة اذا لم أوفر له حاليا احتياجاته لتشغيل المصانع اللي موجودة النهاردة بطاقتها الكاملة .

اعتقد ان احنا وصلنا الآن الى القناعة فى حتمية تحديد الاستهلاك ، وحاجيب منين ؟ ولازم أحدد الاستهلاك علشان أصدر حاجة ، ويؤكد هذا المعنى ما ورد فى بيان اللجنة الخاصة لمجلسكم الموقر فى صفحة ٨ ..

تأتى الآن النقطة الأساسية التى أثارت كثيرا من المناقشات ، كيف نحدد الاستهلاك كى نوفر مبلغ ٦٠ مليون جنيه بالعملة الصعبة؟ نخش بقه فى ناحيتين ، الدخول والاسعار . الدخول فكرنا فيه ، ولكن استبعدنا فكرة المساس بسياسة الأجور الخالية ، بما فيها من علاوات ومكافآت وترقيات ونصيب العمال فى الأرباح الذى سيصرف ابتداء من شهر يناير القادم بنفس قواعد العام الماضى ، وبندرس الآن عنصر جديد يدخل فى هذه القواعد لخلق حوافز

العمل ، بأن يحسب نصيب العامل على أساس مجموع ما تناوله من أجر ومكافآت انتاج خلال عام ، وفى هذه الحالة ستتفاوت النسبة بين المجد الى حضر الشغل طول العام وشارك فى الانتاج، والنسبة الى غاب مدة طويلة . ولم يشارك مشاركة جدية فى الانتاج .  
نيجى بقى للنقطة الثانية الخاصة بالاسعار، احنا فكرنا زيكم بالضبط وزى ما حصل من مناقشات فى المجلس ، ولكن يمكن عذرهم أنه ما كانش قدامكم ارقام كافية ، واحنا كان قدامنا الارقام ، وبالضبط فكرنا فى مجموعة السلع الكمالية او شبه الضرورية ، وفى نفس الوقت فكرنا فى مجموعة السلع الاساسية . وكنا بنحاول ان احنا نبتعد دايمًا عن المجموعة الثانية وده شىء طبيعى ، وجدنا أنه مهما رفعنا فى سعر المجموعة الأولى الى هى الكمالية ، مش حنقدر نوفر المبلغ المطلوب وكان لابد ان نرفع بعض السلع الاساسية بقدر بسيط جدا لا يحمل الاسرة محدودة الدخل اعباء كبيرة ، واحنا طبعًا حريصين على هذا ، وانا سبق فى بيان سابق ذكرت كمثال من الامثلة، انى لما بارفع سعر التلاجة مثلاً ٢٥٪ ، معنى ال ٢٥٪ معناها بين ٢٠ و ٤٠ جنيها ، بيوفر لى ٦٠٠ ألف جنيه ، ولكن قرش السكر مثلاً بيدينى على طول ٢ مليون جنيه ، واسعار السلع التى رفعت بتنقسم فى طريقة تحصيلها الى قسمين ، القسم الاول سلع فرضت عليها رسوم جمركية او رسوم انتاج ، لانه وجدنا ان القطاع الخاص يساهم فى انتاج نسبة معينة من هذه السلع ودى طبعًا معروضة عليكم لمناقشتها .

المجموعة الثانية او القسم الثانى ، ده كان عن طريق تحديد سعر بيعها بواسطة القطاع العام ، وتجنيب فرق الزيادة فى حساب خاص لا يدخل فى ارباح الشركات . وهذه اجراءات اقتصادية ستتخذها جميع الحكومات عدانا .

وأود ان أعقب على بعض الملاحظات التى ذكرت فى مناقشات المجلس بخصوص رفع اسعار بعض السلع . بالنسبة طبعًا للحرص الى واضح جدا من المجلس بخصوص مستوى معيشة محدودى الدخل ، ده موضوع طبعًا يهم الحكومة كما يهم المجلس ، ولكن من الدراسة وجدنا ان لا مفر من تقرير زيادة طفيفة على بعض السلع الاساسية . من الارقام الآتية حيين نسب الاستهلاك شكلها ايه .

لو مسكنا مثلا الأقمشة القطنية ، فنجد اللى احنا بنستهلكه من الأقمشة القطنية فى اقل من ٢٠ قرشا ، اللى هو يعتبر شعبى كمية تقدر ب ٣٧٠ مليون متر ، فى حين أن اللى أكثر من كده ١١٧ مليون متر .

لما نمسك استهلاك الشاى الشعبى فنجد أن المستهلك اللى يعنى هو اقل درجة يسمى الشاى الشعبى ٢٢٥٠٠ طن ، الأصناف اللى فوق كده ٨٠٠٠ طن ، لما نيجى لاستهلاك السكر ، فنجد أن سكر الطاقة تقريبا ٣٠٠ ألف طن ، والسكر الحر يصل الى ٢٠٠ ألف طن ، وما ننساش أنه جزء كبير من ال ٢٠٠ ألف طن بتدخل فى الطبقات الشعبية أيضا يستهلك جزء كبير منه ، من هذه الأرقام يتضح أن ذوى الدخول المحدودة قد زادت دخولهم فعلا ، فمكنتهم من التوسع الكبير فى الاستهلاك وهذه الدخول طبعا كانت نتيجة للمكاسب الاشتراكية ، فالحد الأدنى للأجور وتحديد مدة العمل بسبع ساعات والمشاركة فى الأرباح والتأمينات الاجتماعية والتمتع بخدمات التعليم والصحة وغيرها ، ده غير المكاسب الديموقراطية الأخرى ، وباعتبار انهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى هذه الثورة وفى الاشتراكية ، فقد كنت أتوقع أن يكونوا أول مدافعين عن هذه الاجراءات التى تعبر عن مصالحهم الحقيقية ، مهما كانت التضحيات البسيطة التى تحملوها ، والتى تعتبر الأولى من نوعها من بداية الثورة حتى الآن ، ولكنها فى نفس الوقت تعطى مفاهيم اجتماعية جديدة تتناسب مع طبيعة المرحلة القادمة ، والحكومة اذ تشيد بالدعوة المخلصة التى وجهت من مجلسكم الموقر الى جميع القوى العاملة لمواجهة مسئولياتها فى المرحلة القادمة ، تقدر تقديرا واعيا أهمية ما جاء فى بيان اللجنة الخاصة ، بأن التغيير الثورى فى الحقوق العمالية يجب ان يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية .

ذكر أيضا أن المحاسبة على الأرباح كدوافع للانتاج تدفع الشركات الى زيادة أسعار السلع ، واحب أوضح هنا أنه غير مسموح للشركات برفع أسعارها ، يعنى فيه سيطرة على هذا الموضوع ، ولا يمكن لشركة أن ترفع أسعارها الا بعد الرجوع الى لجنة الأجور والأسعار الحكومية ، واذا كان فيه حالات تمت فى الماضى احنا حنتلافى هذا فى المستقبل .

تعرض بعض الاخوة الاعضاء الى الطريقة التى عالجت بها الحكومة رفع الاسعار ، وهنا يجب أن أوضح أن هناك عدة اعتبارات تتصل بهذا الموضوع .

أولاً - أن هذه الاجراءات قد أوضحت الحكومة مبرراتها فى بيانها الى المجلس ، فى نفس الوقت هذه الاجراءات تشكل جزء أساسى من سياسة الحكومة المستقبلية التى حتواجه بها مسئوليتها .

الحاجة الثانية ، أن سياسة الاسعار تخضع لاعتبارات اقتصادية معقدة ، تحتاج لرونة وسرعة فى اتخاذ القرارات ، ولا شك أنه من حق المجلس أنه يستوضح ويسأل الحكومة فيما يرى أنه له تأثير على الظروف المعيشية للشعب ، وعلى الحكومة أن توضح موقفها باستمرار . الحكومة تحملت مسئولية اتخاذ هذه القرارات وحدها رغم علمها بأنها قرارات غير محببة الى نفوس الناس ، وكانت واثقة فى نفس الوقت من تقدير مجلس الأمة فى ضرورة هذه الاجراءات ، المجلس كقيادة شعبية واعية تنير للشعب الطريق السليم الى مصلحته الحقيقية .

يأتى بعد ذلك التعقيب على بعض الملاحظات البسيطة التى وردت فى تقرير اللجنة الخاصة المشكلة بالمجلس لبحث بيان الحكومة .

أولاً - ورد فى صلب تقرير اللجنة توصيات واقتراحات تتصل بالمستقبل ، وفى تقدير الحكومة أن هذه التوصيات تتفق فى مجملها مع تفكير الحكومة وسياستها ، وستكون هذه الاقتراحات والتوصيات محل الدراسة أثناء اعداد الخطة الثانية ، وفى نفس الوقت ستكون خاضعة للمناقشة عند عرض هذه الخطة على مجلسكم الموقر ، وأود أن أطمئن المجلس أن جانب من هذه التوصيات يجرى تنفيذه فعلاً الآن فى حدود برنامج الحكومة عن هذا العام .

ثانياً - ورد فى تقرير اللجنة الآتى : «دراسة مدى فاعلية استخدام عامل السعر ثم استخدامه مرحلياً وفى نفس الوقت تتخذ الحلول لزيادة الانتاج وخاصة فى السلع الضرورية بمعدلات تفوق القدرة على الاستهلاك حتى يمكن الوصول الى تحقيق التوازن المطلوب ثم توفير المدخرات » .



بالنسبة لمدى فاعلية استخدام عامل السعر ، اعتقد ان الحكومة قد اوضحت رأيها في هذا الموضوع والحلول الاقتصادية المعروفة تتلخص في حلين :

أما التأثير على الدخول أو التأثير على الأسعار طبعاً بنقول نزود الانتاج ، طب ما حنا بنشتغل عشان نزود الانتاج ، يعنى كل الاجراءات دى عشان نقدر نزود بها الانتاج ، لكن فى المرحلة الحالية هناك حلين فقط اما الدخول واما الاسعار .

أما بالنسبة لاستخدام جهاز السعر مرحلياً ، فأنا وضحت فى حديثي الآن المبررات اللى دفعتنى الى ذلك ، علاوة على ان تقرير اللجنة نفسه فى صفحة ١٠ فقرة ( هـ ) يؤكد ضرورة اتخاذ هذه الاجراءات ، حيث جاء به : « تؤكد اللجنة ماسبق ان تردد مراراً من ضرورة عدم استخدام القروض والتسهيلات الائتمانية فى شراء سلع استهلاكية » الا انى فهمت كلمة « مرحلياً » بمعنى اتخاذ جزء من الاجراءات فى السنة دى ، وجزء من الاجراءات فى السنة الجاية والذى سيحدث هو اننى سأستورد على حساب قروض على طول ما نقدر نتحمل هذا ، أنا فهمتها على هذا الاساس ، وأنا طبعاً بأحاول أوضح وليس الفرض ، أى شىء ، « بل ان مقومات التوازن الاقتصادى تقتضى استخدامها فى منابع تمكناها من السداد كالصناعة والزراعة وغيرها » وده كلام اللجنة .

ثم جاء فى نفس تقرير اللجنة فى ص ٩ عن ضعف الصادرات بالنسبة لكثير من السلع لتزايد الاستهلاك عليها داخلياً . وأحب فى هذه المناسبة يعنى أوضح للمجلس ان احنا مكنش عندنا مخزون من الانتاج الصناعى فى نهاية العام اللى فات . يعنى المشكلة مش فى التصدير ولا حاجة ، المشكلة فى الاستهلاك معندناش مخزون ، احنا صدرنا كل شىء فى المخازن بتاعتنا على نهاية السنة . مكنش فاضل مخزون . أنا بس حببت أوضح النقطة دى بالنسبة لتقرير اللجنة . وبالنسبة لزيادة الانتاج فهذه مسألة يجب ان يسألهم فيها كل مسئول وكل مواطن من أول الحكومة ومجلس الأمة وقوى الشعب العاملة ، أنا باعتبارها مسألة قومية كبرى الى عن طريقها بنحل مشاكلنا كلها .

ثالثا - ورد في تقرير اللجنة فقرة عن ضرورة التقريب المستمر بين دخول الأفراد باعتبار أن ذلك هو العمل الاشتراكي السليم ، وفي رأي الحكومة أننا يجب أن نفرق بين الدخل الناتجة عن كسب العمل ، والدخل الناتجة عن وسائل أخرى . فبالنسبة لسياسة الأجور ، أحب أن أوضح نقطة أود أن تكون تحت نظرنا باستمرار ، هي أن المجتمع الاشتراكي في حاجة أكثر لأن نفتح الباب أمام الاجتهاد والطموح الفردي وإذا كنا نريد للانتاج أن يزدهر ، وفي اعتقادي أن التفاوت في الأجور يجب أن يرتبط باختلاف مقاييس المسؤولية في العمل والانتاج ، وأن الإبداع في المجتمع الاشتراكي لا يرتبط فقط بالدوافع الأخلاقية والمثالية . لابد أن يصحبها دوافع مادية تؤدي إلى الخلق وإلى الابتكار ، وعكس ذلك يؤدي إلى التراخي وعدم الاهتمام والتهرب من المسؤولية . وإذا كان الانتاج ، والانتاج الجيد هو هدفنا فيجب أن نضع هذه المسألة تحت نظرنا باستمرار

رابعا - ورد في تقرير اللجنة ومناقشات المجلس ، الرغبة في اتخاذ الخطوات الكفيلة بوقف ارتفاع موجة الاسعار في السلع والخدمات الأخرى التي ممستهاش زيادة ، وفي هذا الحكومة بتعد بأنها ستقاوم هذا الاتجاه بكل قواها بالتعاون مع مجلسكم الموقر ومع تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، وأرجو أن نوفق قريبا في تحقيق الاستقرار في أسعار السلع والخدمات .

يرتبط بذلك سياسة التوزيع الداخلي للسلع الاستهلاكية ، وقد وردت في أكثر من مرة في مناقشات المجلس ، وأحنا دلوقت بنعيد النظر فيها ليس بهدف تحديد نشاط القطاع الخاص ، ولكن لتنظيم التجارة الداخلية لمنع الاستغلال ، بحيث لا يؤثر ذلك على سيولة التوزيع ومرونة التوزيع ، والمهم أن تصل السلعة إلى المستهلك بالسعر المناسب .

فيه نقطتين حصل عليهن تركيز في مناقشات المجلس ، النقطة الأولى خاصة بالانفاق الحكومي ، وطبعاً كان المحاولة أن احنا بدال كذا نقوم نضغط على الانفاق الحكومي علشان نجيب نفس الحصيلة ، برضه احنا فكرنا زيكم في نفس الموضوع ، والدكتور عبد المنعم شرح أن الانفاق الحكومي عبارة عن باب أول وباب ثان .

الباب الأول أجور ، مش حاتقدر نطرد الناس وهم قاعدين ، المبلغ حاتندفع حاتندفع مافيش فايده ، وطول ماهم قاعدين لازم ندفع لهم . ونقول مثلاً مانعشش ناس جداد ، ده موضوع ندرسه مع بعض ، ونشوف مجتمعنا حاتمشي ازاي مانقدرش نقرر حاجة دلوقت .

ولكن عاوز أقول ان النهاردة ماأقدرش أوفر من مبلغ الباب الأول الموجود . بنيجي للباب الثاني ، أنا باقول انه صعب ضغط الباب الثاني بعد ماانضغط ، واحنا ضفطنا طبعاً في الاجراءات دي حوالي ٥ ملايين جنيه ، بعدين يعني في تقديرى أن المبلغ مش كبير لأن الأجور في خلال خمس سنوات دول ارتفعت تقريباً ثلاث مرات في حين أن ارتفاع الباب الثاني كان الضعف بس ، والعملية مش اجيب افراد يأخذوا أجور ومايستغلوش ، لأنه لازم اديهم المواد اللي يشتغلوا بيها .

الباب الثاني يخش فيه الدواء اللي بيروح المستشفى . ويخش فيه الأغذية اللي توزع في المدارس والمستشفيات دي برده بتخش يبقى حانضغط ايه ؟ حانضغط على حسابنا وعلى حساب مستوى الخدمات ، فالموضوع مهواش سهل زى ما انتوا متصورين ، وبرضه لوضوح الرؤية مع المجلس المسألة دي باستمرار حاتقابلنا في شغلنا فأنا أقترح انه فيه لجنة برلمانية تتشكل وتدرس مع الحكومة الأبواب دي ، وأنا ماعنديش مانع ، ومن مصلحتي ، وأي اقتراحات تقدر توفر في هذا الباب أنا أرحب معاكم في هذا الموضوع .

يعني أنا باتكلم ، الموضوع برضه أصله مشكلة ، أنا عملت مؤتمر الادارة مخصوص لهذا السبب يعني مشكلة البيروقراطية ماهي معروفة ، احنا نحاول نحل مشاكلها ونحاول نسهل عملها ، ولكن حاتأخذ شوية وقت ، ولأزم كل الناس تتعاون معنا في هذا ، يمكن زى ما قلت ان المبلغ مش كبير ولكن يمكن يكون فيه سوء استخدام ، يعني مثلاً واحد يسيء استخدام حاجة معينة ، يصرف في ناحية يمكن أنا لو وفرتها واديتها لحاجة ثانية يمكن ده يكون أفضل طبعاً ، وتعود على الشعب بالخير ، والحته دي بالذات ممكن اللجنة تبحث فيها .



النقطة الثانية اللى برضه اثيرت هى موضوع الخدمات ، ناس  
تكلموا عن مياه الشرب ، وناس تكلموا عن الطرق ، وناس تكلموا  
عن الضمان الاجتماعى ، دى كلها خدمات ، وان شاء الله سنناقش  
مع بعض الخطة الخمسية ، وانا فى نيتى ان هذه الخطة لازم تكون  
خطة تفصيلية وحتعرض للمناقشة عليكم ، وعلى كل الناس ، وفى  
الاتحاد الاشتراكى ستناقش .

وحتى على مستوى وحدات الانتاج والخدمات بتناقش اذا كان  
لهم رأى فيها ، بناقش هذا الموضوع وبنحاول ان احنا نصلح ، وبعدين  
بتنزل وبتنقذ تفصيليا مرة واحدة ، الخطة دى حتكون من ايه ؟  
عبارة عن قسم اعمال او انتاج والقسم الآخر حيكون خدمات . ما  
افتكرش ان احنا حانكون متجهين ان احنا نتوسع ، بنقول كده  
بمنتهى الصراحة ، ان احنا حانتوسع كثير فى الخدمات يمكن انا  
ذكرت فى بيانى حاجة عن الاسكان وان احنا حانزود النسبة ،  
ولكن انا ما أعرفش لغاية دلوقت حانعمل ايه فى الخدمات الثانية ،  
لكن الأسبقية لازم تكون للانتاج لان هو دا اللى يجيب لنا الدخل  
اللى يمكننا من زيادة الخدمات .

الخمس سنوات الجاية سنوات حاسمة فى مستقبلنا ، احنا  
لازم نشد حيلنا ونثبت هذه القاعدة الاقتصادية وننطلق منها بعد  
كده ، فيه عدم توازن النهارده بنعترف بيه حانصاح عدم التوازن .  
فيه ناس بيقلوا فيه خلل اقتصادى ، وفى مش عارف ايه  
انهيار اقتصادى ، والكلام ده واشاعات وكلام من بره بيعيلنا ،  
طبعاً احنا ولا نسأل فى هذا الكلام لأننا عارفين حقيقة موقفنا ايه ،  
وعارفين قاعدتنا ايه ، وعارفين انتاجنا ايه ، وعارفين بلدنا ايه ،  
ومواردنا ايه ، احنا بس بنواجه الحقيقة وبنقيم عملنا واحنا كدولة  
نامية ، ان ما عملناش كده متأسف أقول لكم ، مش حانقدر نمشى  
على طول ، لازم نعترف بالاططاء علشان نقدر نمشى فى طريق  
المستقبل بقلب مفتوح وأمل كبير .

أرجع ثانى للخدمات وأقول ، انه حانقول المبلغ اللى حانستثمره  
مبلغ كذا ، حانخصص منه للانتاج قد كده ، وحانخصص للخدمات  
مبلغ كده ، نيجى بقة لمبلغ الخدمات ده سنويا حانيبقه نقسمه على  
عدد السنين ، وكل سنة فيه مبلغ معين ومحدد حانصرفه على الخدمات .  
انا ما عنديش مانع تدوا الأسبقيات اللى انتم عاوزينها ، بتقول مياه

الشرب أفضل ، بنقول مياذ الشرب أفضل ، بتقول الصحة أفضل ،  
نقول لك الصحة أفضل ، التعليم كذا يناقش هذا الموضوع ، وبعد  
مانستقر على رأى بيتهياالى حنوفر جزء كبير من شغل المجلس  
فحتى المكان بتاع الخدمة لو حبيت تقول لا ، ينتقل من القرية  
الفلانية وأفضل القرية الفلانية ماعنديش مانع .

انا كنت مجتمع مع المحافظين وقلت لهم حا تنقشوا انتم روبرين  
خطة الخدمات ، وقولوا لنا رأيكم فيها ، والحقيقة أبدوا اقتراحات  
وجيهة جدا بالنسبة لتدعيم القطاع الراسى للخدمات ، قالوا احنا  
بدال ما نروح نعمل وحدات جديدة طيب ما نعزز الوحدات الموجودة  
حاليا ، نبني دور فوق وحدة أو فوق مستشفى أو فوق مدرسة  
أو حاجة ، علشان بس نوفر ويبقى العائد أكبر ، فيه أفكار كثيرة  
وان شاء الله كل الحاجات دى حا تعرض علينا للمناقشة .  
تقريبا دا كل حاجة .

ايها الاخوة أعضاء مجلس الامة ، ننظر الى الامام بقلوب مفتوحة  
ونفوس يملؤها الأمل ، لا نلتفت الى الوراء الا بالقدر الذى يوسع  
آفاق الرؤية أمامنا ، انى أرى فى إجلاسكم أمامى تعبيرا واضحا عن عزم  
هذا الشعب العظيم فى صنع المعجزات على أرضه ، وفى بناء قلعة  
الحرية التى سىظل نورها مضيئا للإنسانية فى كل زمان ومكان .

شكرا لاستماعكم ، وأرجو أن يوفقنا الله وأن يسدد خطانا ،  
والسلام عليكم ورحمة الله .



# فهرس

- ١ - مياسة الحكومة ... .. ٣
- ٢ - مؤتمر الانتاج ... .. ٩
- ٣ - مؤتمر الادارة ... .. ٢٩
- ٤ - مؤتمر نقابات العمال ... .. ٤٥
- ٥ - مسئوليات الخطة الخمسية الثانية ... .. ٥٩
- ٦ - الاسعار وخطة التنمية ... .. ١٣١
- ٧ - كلمة ختامية فى ختام مناقشات مجلس الامة
- ١٤١ - لبيان الحكومة ... .. ١٤١

الذَّادُ الْقَوْمِيَّةُ لِلطَّبَائِعَةِ وَالنَّشِيرُ





الدار القومية للطباعة والنشر

53  
29

المكتبة  
Bibliotheca Alexandrina



0696510

العدد ٣١٩

ص

الثمن ١٠

١٩٦٥/١٢/٢٣